



دور استخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي:  
دراسة تحليلية لآراء عيّنة من العاملين لدى شركات الطيران في محافظة أربيل

رسالة

مقدّمة إلى مجلس الكلية الإدارية التقنية-أربيل في الجامعة التقنية-أربيل  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اختصاص تقنيات إدارة الأعمال

من قبل

غسان كوريل إبراهيم

بكالوريوس إدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية الفرنسية - 2017

بإشراف

د. آراس قادر خوشناو

أربيل - إقليم كردستان

پوشپەر 2723 ك

ذو الحجة 4144هـ

حزيران ٢٠٢٣



## تعهد

أتعهد بأن هذه الرسالة الموسومة بـ(دور استخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين لدى شركات الطيران في محافظة أربيل) قد تمّ إنجازها وكتابتها من قبلي بشكل كامل، وأنّ الكتابة والنتائج هي من خالص عملي وجهدي الشخصي ولم أنشرها من قبل، ولم أقدمها لأيّة جهة من قبل لنيل درجة علمية. وأتعهد بأنني ذكرت المصادر بشكل أمين أينما اقتبست.

التوقيع:

اسم الطالب: غسان كوريل إبراهيم

التاريخ: / / 2023

## تأييد المشرف وموافقته

أؤيد بأن هذه الرسالة قد أنجزت وكتبت تحت إشرافي وأنا أوافق بأن تقدّم بشكلها الحالي للمناقشة لنيل درجة الماجستير في اختصاص تقنيات إدارة الأعمال.

الاسم: \_\_\_\_\_ التوقيع: \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_

أؤيد بأن الطالب قد أنجز كافة المتطلبات المطلوبة، ولوجود التوصيات الضرورية أقدم هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: م.م. د. رقيب عبدالله اوامر

رئيس قسم إدارة الأعمال

التاريخ: 2023/ /

أؤيد بأن الطالب قد أنجز كافة المتطلبات المطلوبة لذا أوافق على تقديمها للمناقشة.

مسؤول الدراسات العليا

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: 2023/ /

## قرار لجنة المناقشة

نحن لجنة مناقشة طالب الماجستير (غسان كوريل إبراهيم)، ناقشنا الطالب عن الرسالة الموسومة بـ(دور استخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين لدى شركات الطيران في محافظة أربيل)، وقرّرنا بأنّ الرسالة قد استوفت متطلبات درجة الماجستير في اختصاص تقنيات إدارة الأعمال وبتقدير...

التوقيع:	التوقيع:
الاسم:	الاسم:
عضو	عضو
التاريخ: 2023/ /	التاريخ: 2023/ /

التوقيع:	التوقيع:
الاسم: أ.م. د. آراس خوشنأو	الاسم:
المشرف	رئيس اللجنة
التاريخ: 2023/ /	التاريخ: 2023/ /

التوقيع:
الاسم: أ.م. د. ازاد احمد محمود
عميد كلية التقنية في الجامعة التقنية-أربيل
التاريخ: 2023/ /

## شكر وامتنان

لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر لأولئك الأخيار الذين مدّوا لي يد المساعدة، وفي مقدّمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الدكتور (آراس قادر خوشناو) الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي، وكنت أجلس معه الساعات الطوال للتداول، ولا يجد في ذلك حرجاً، وكان يدفعني ويرغبني في البحث، ويقوّي عزمي، ويتابع العمل في كلّ خطواته بدقّة متناهية، وهدفه في ذلك هو أن تخرج الرسالة بأبهى صورة، فله من الله الأجر ومني كلّ تقدير واحترام، حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية.

ويتوجّب عليّ أن أوجه من الشكر خالصه ومن العرفان وافره للمخلصين كلهم ممن قدّموا لي المساعدة لإتمام عملي، وأشكر كلّ الأساتذة الذين تعلّمت منهم خلال مرحلتي الدراسية، وإلى كلّ من ساعدني ولو بكلمة طيبة.

الباحث

## الإهداء

وصلت رحلتي في الماجستير إلى نهايتها بعد تعب ومشقة..

وها أنا ذا أختتم عملي هذا بكل همّة ونشاط،

وأمتنُّ لكلِّ من كان له فضل في مسيرتي،

الأبوين، إذ لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء. إخوتي، سندي في الحياة. خطيبي وحببيتي، حبًا وعرفانا.

والأساتذة المُجَلِّين..

أهديكم بحبي هذا.

الباحث

## المستخلص

تعدّ استخدام الأعمال الإلكترونية في المنظّمات الحديثة ضرورة لا بديل لها، لاسيما في مجال الإدارة المالية بعامّة وفي إعداد القوائم المالية ومنها الميزانية العمومية للشركات بخاصّة. وفي الجانب الآخر أصبحت مسألة الحدّ من التهرّب الضريبي مطلب جماعي سواء للحكومة وكذلك الشركات التجارية العاملة في محافظة أربيل-العراق. وبما أنّ حكومة إقليم كردستان تهدف إلى تبني فلسفة الحكومة الإلكترونية بالكامل بحلول سنة 2025م حسب رؤية حكومة الإقليم 2020-2030م، من هذا المنظور تهدف الدراسة إلى استكشاف دور استخدام الأعمال الإلكترونية (التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية، والإفصاح الإلكتروني) في إعداد الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرّب الضريبي (التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيّفة) دراسة تحليلية لآراء عيّنة من العاملين لدى شركات الطيران في محافظة أربيل.

تكمن مشكلة الدراسة في عدم الرضا الصادر من طرفي العملية الضريبية وهما الحكومة والقطاع الخاص، والناتج عن مدى صحّة ورقة البيانات المالية المقدّمة من قبل الشركات، وتم تجسيد هذه المشكلة من خلال طرح تساؤلات عديدة تمحورت عن طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيّرات الدراسة المستقلّة وهي الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية والمتغير المعتمد والمتمثل بأبعاد التهرّب الضريبي، وتم تصميم مخطّط فرضي للرسالة وانبثقت منها مجموعة فرضيات أبرزها أن استخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية يؤدي إلى الحدّ من التهرّب الضريبي، ولأجل التحقق من صحّة الفرضيات تم إخضاعها لمجموعة من الاختبارات الإحصائية. وسلكت الدراسة المنهج التحليلي، إذ تم وصف متغيّرات الدراسة وأبعادها وكذلك مجتمع الدراسة الذي يمثله شركات الطيران، وكان مجموع الشركات المسجّلة 174 شركة، وتم اختيار 120 شركة كعيّنة للدراسة. وتم توزيع (235) إستمارة على الأفراد الباحثين، وتم الحصول على (216) إستمارة صالحة للتحليل، وتم اختبار علاقات الارتباط والتأثير من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية بواسطة برنامج SPSS v-28.

وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، ومن أهمها: وجود أثر معنوي لاستخدام التخطيط والتنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات في الحدّ من التصريح الكاذب والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيّفة. كما أنّ وجود أثر معنوي لاستخدام الرقابة

الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات في الحدّ من التصريح الكاذب والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيّفة.

واقترحت الدراسة ضرورة استخدام النظام الإلكتروني في تقديم الميزانية العمومية من قبل الشركات وكذلك في المنظمات الحكومية المتخصّصة في تحصيل الضرائب من أجل زيادة التخطيط والتنظيم والرقابة على الشركات وتقليل التهرّب الضريبي، والتحوّل من الأعمال الورقية التقليدية إلى أنظمة معلومات دقيقة وسلسة وذلك باستخدام الأعمال الإلكترونية، والغرض منها تسريع العمل وتأديته بدقّة عالية وشفافية، وزيادة الثقة المتبادلة بين الطرفين، واستثمار العلاقة القوية بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية، والحدّ من التهرّب الضريبي، وتوجيه هذه العلاقة نحو إدخال الأساليب الحديثة لتعزيز النظام الضريبي في الدوائر المختلفة داخل المنظمات الحكومية المتخصصة.

**الكلمات المفتاحية:** الأعمال الإلكترونية، الميزانية العمومية، شركات الطيران والتهرّب الضريبي.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
II	تعهد
III	تأييد المشرف وموافقته
IV	قرار لجنة المناقشة
V	الإهداء
VI	شكر وامتنان
VII	المستخلص
IX	المحتويات
XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الاختصارات المستخدمة في الدراسة
XV	قائمة الملاحق
2-1	المقدمة
<b>53-3</b>	<b>الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة</b>
3	المبحث الأول: الأعمال الإلكترونية
22	المبحث الثاني: الميزانية العمومية للشركات
29	المبحث الثالث: التهرب الضريبي
44	المبحث الرابع: الدراسات والبحوث السابقة
<b>67-54</b>	<b>الفصل الثاني: الإطار العام للرسالة ومنهجيتها</b>
54	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة
60	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
<b>114-68</b>	<b>الفصل الثالث: الجانب العملي</b>
59	المبحث الأول: دراسة ميدانية للمديرية العامة لضرائب وعقارات الدولة في محافظة أربيل-العراق
77	المبحث الثاني: وصف مجتمع الدراسة وعينتها
82	المبحث الثالث: وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها
96	المبحث الرابع: اختبار مخطّط الدراسة وفرضياتها

122-115	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
116	المبحث الأول: الاستنتاجات
120	المبحث الثاني: التوصيات والدراسات المستقبلية
R11-R1	المصادر
A15-A1	الملاحق
أ - ب	مستخلص باللغة الكوردية
A-B	مستخلص باللغة الإنجليزية

□

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
7	مقارنة تقسيم العمل الإداري في ظلّ التخطيط التقليدي والإلكتروني	الشكل 1
28	الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية	الشكل 2
57	مخطّط الدراسة الفرضي	الشكل 3
66	مدى تساوي التوزيع الطبيعي	الشكل 4
66	فحص العلاقة الخطية بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التهرب الضريبي	الشكل 5
67	مدى تساوي التغيرات في الإجابات	الشكل 6
74	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب	الشكل 7
80	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق سنوات الخبرة	الشكل 8
80	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق العنوان الوظيفي	الشكل 9
81	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق المؤهل العلمي	الشكل 10
86	النسب المتوية للاتفاق بصدد فقرات عوامل الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية	الشكل 11
94	النسب المتوية للاتفاق بصدد فقرات متغير أبعاد التهرب الضريبي	الشكل 12

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
11	الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية	1
15	يوضح اختلاف أهمية الأعمال الإلكترونية بالنسبة للأفراد، الشركات، الحكومة	2
24	مكونات الميزانية العمومية	3
62	تركيبة الاستبانة	4
64	اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة	5
79	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق سنوات الخبرة والعنوان الوظيفي والمؤهل العلمي	6
83	قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد متغيرات الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات	7
85	قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد فقرات العوامل الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات	8
89	قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد أبعاد التهرب الضريبي	9
91	قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد فقرات متغير أبعاد التهرب الضريبي	10
97	معامل الارتباط بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التهرب الضريبي على المستوى الكلي لشركات الطيران المبحوثة	11
98	معامل الارتباط بين متغيرات الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات وأبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة	12
102	تأثير الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية في الحدّ من التهرب الضريبي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد	13
103	تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي على المستوى الكلي (مجتمعة)	14
104	تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة	15
106	تأثير التنظيم الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي على المستوى الكلي (مجتمعة)	16

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
107	تأثير التنظيم الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة	17
109	تأثير الرقابة الإلكترونية في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي على المستوى الكلي (مجتمعة)	18
110	تأثير الرقابة الإلكترونية في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة	19
112	تأثير الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي على المستوى الكلي (مجتمعة)	20
113	تأثير الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة	21

□

قائمة الاختصارات المستخدمة في الدراسة

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
EB	E-business	الأعمال الإلكترونية
BSH	Balance sheet	الميزانية العمومية
RTE	Reducing tax evasion	الحدّ من التهرب الضريبي
EC	E-Control	الرقابة الإلكترونية
ED	E-Disclosure	الإفصاح الإلكتروني
EO	E-Organization	التنظيم الإلكتروني
EP	E-Planning	التخطيط الإلكتروني
FR	Fake Restrictions	القيود المزيفة
FS	False Statement	التصريح الكاذب
LFDB	Lack of Financial Dealings with Banks	عدم التعامل المالي مع المصارف
SIBS	Submitting an Incorrect Balance Sheet	تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
A1	إستمارة استبيان	1
A7	أموذج استبانة آراء الخبراء في قياس صدق الاستبانة	2
A9	الاتساق الداخلي بين فقرات أبعاد التهرّب الضريبي	3
A10	نظام التوثيق الوطني القطري	4
A11	البوابة الإلكترونية دليل مستخدم	5
A13	فاتورة من قبل الهيئة العامة للضرائب	6
A14	نظام X-Road	7
A15	نظام connect في New Hampshire	8

## المقدمة

تهدف حكومة إقليم كردستان الوصول إلى الحكومة الإلكترونية بالكامل لغاية 2025م، إذ يشهد العالم في الآونة الأخيرة تطوراً تكنولوجيا هائلاً في جميع المجالات التي يمارسها الإنسان (المعيشية والمهنية)، إذ أنه يتجه نحو تسهيل الأمور التي يتبناها في حياته اليومية، كما أثبتت الإدارة الإلكترونية دورها في تسهيل الأعمال بكافة مجالاتها، إذ قدّمت الإدارة الإلكترونية سرعة التواصل بين الأفراد العاملين في المنظمات الحكومية والأهلية مع إدراج المعلومات بصورة سريعة وبشفافية عالية، كما حاولت الكثير من الدول الخروج من الإمكانية المحدودة بنشر المعلومات بين المواطنين والسعي إلى مواكبة التطور من خلال استخدام أحدث الأجهزة الإلكترونية في المنظمات الحكومية والأهلية. ومن اهم الموضوعات التي تتناولها الإدارة الإلكترونية هي تطوير نظام الرقابة في الوحدات الاقتصادية، إذ تطلّب الأمر في محافظة أربيل-العراق- إلى تطوير الوحدات الاقتصادية ونظام الرقابة فيها على المنظمات ، لزيادة حجم الأعمال وتوسّع الشركات الاقتصادية فيها، وقدّمت هذه الدراسة على تطوير الأعمال في الوحدات الحكومية من خلال إدراج نظام معلوماتي واسع للسيطرة على نظام الرقابة المالية في الشركات الأهلية عن طريق استخدام البرامج الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية لتحقيق الشفافية في إدخال المعلومات المالية وبصورة صحيحة، ومن ثمّ الحصول على كشوفات مالية حقيقية غير قابلة للتلاعب. إنّ الغرض من الدراسة هو تفعيل اهم الموارد الإلكترونية التي تساعد الرقابة على الحدّ من التهرب الضريبي.

وفي حين عرف التهرب الضريبي محاولة تجنب الإعلان عن الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة (ضريبة الدخل)، أو التلاعب في الكشوفات المالية التي تُقدّم لمؤسسة الضريبة الحكومية مثل زيادة مصاريف الشركة (مصاريف وهمية)، أو عدم الإفصاح عن الدخل بالكامل. وإنّ ظاهرة التهرب الضريبي تعد مظهراً من مظاهر الفساد، وجريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون لما تحدثه من آثار ضارة على الاقتصاد الوطني متمثلة في انخفاض الحصيلة الضريبية وحرمان الدولة من نسبة مهمة من الإيرادات التي تستطيع من خلالها ممارسة أدوارها الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ما تسببه هذه الظاهرة من آثار سلبية على المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا يقبلونه فيتحملون عبء الضريبة، بينما يفلت منه الآخرون ممّا يؤدي إلى عدم تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية العامة.

وتكمن أهمية الدراسة في الكشف عن واقع الاستحصال الضريبي من المنظمات في محافظة أربيل-العراق، ومحاولة معرفة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية وفعاليتها على الرقابة المالية للمنظمات من خلال رقمنة الأعمال في النظام الضريبي، إذ أنّ دعم الجهاز الضريبي بالأنظمة والأجهزة الحديثة هو عامل مهمّ لزيادة سرعة العمل ومنع التهرب الضريبي.

وفي ضوء هذه المعطيات ونظراً لحدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين متغيّرات الدراسة في بيئة إقليم كردستان والبيئة العراقية حسب الاطلاع المتواضع للباحث، وجدنا أنّه من المناسب القيام بهذه الدراسة. وتحقيقاً لما تقدّم تناولت الدراسة موضوعاتها ضمن أربعة فصول.

خُصّص الفصل الأوّل للجانب النظري، وتضمّن الأعمال الإلكترونية والميزانية العمومية للشركات وأبعاد التهرب الضريبي والدراسات والبحوث السابقة في أربعة مباحث. واشتمل الفصل الثاني على مبحثين، خُصّص الأوّل للإطار العام للرسالة، وفيما تضمّن المبحث الثاني منهجية الدراسة واختبارات إثبات الصدق والموثوقية، والاختبارات بعد توزيع إستمارة الاستبانة.

واهتمّ الفصل الثالث بالجانب الميداني من خلال وصف مجتمع الدراسة وعيّنتها، ووصف متغيّرات الدراسة وتشخيصها، والتحقّق من مدى سريان مخطّط الدراسة الافتراضي واختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية في أربعة مباحث، تناول المبحث الأوّل رسالة ميدانية للمديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان، ودرس المبحث الثاني وصف مجتمع الدراسة وعيّنتها، وكان المبحث الثالث من حصّة وصف متغيّرات الدراسة وتشخيصها، أما المبحث الرابع فقد تناول اختبار مخطّط الدراسة وفرضياتها.

وانتهت الرسالة بفصلها الرابع المختصّ بالاستنتاجات والمقترحات في مبحثين“ المبحث الأوّل في اهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، والمبحث الثاني في تقديم المقترحات المنسجمة مع الاستنتاجات المؤشّرة، ومن ثم تقديم التوصيات للباحثين في الدراسات المستقبلية بشأن موضوع الدراسة.

## الفصل الأوّل

### الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأوّل: الأعمال الإلكترونية.

المبحث الثاني: الميزانية العمومية للشركات.

المبحث الثالث: التهرّب الضريبي.

المبحث الرابع: الدراسات والبحوث السابقة.

## المبحث الأول

### الأعمال الإلكترونية

اختصر هذا المبحث في توضيح المفاهيم الأساسية والركائز الفكرية لموضوع الأعمال الإلكترونية، ويتفرّع مفهوم الأعمال الإلكترونية إلى أفرع عديدة، ومنها: (التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني، والإدارة الإلكترونية)، ولكلّ قسم من هذه المفاهيم موسوعة كاملة وشاملة والتي توضّح مدى نجاح تبني الأعمال الإلكترونية، ويستند هذا التبنّي على أساس تقدّم العالم نحو التطوّر في كافة المجالات التي يعيشها الإنسان في عصرنا هذا، ويتضمّن هذا المبحث المحاور الآتية:

المحور الأوّل: مفهوم الأعمال الإلكترونية ووظائفها.

المحور الثاني: أهمية الأعمال الإلكترونية وأهدافها.

المحور الثالث: متطلبات تبني الأعمال الإلكترونية وتحدياتها.

## اخور الأول: مفهوم الأعمال الإلكترونية ووظائفها:

إن الأعمال الإلكترونية لها مفهوم كبير وواسع، والكثير يخلط بين الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، إذ تعتبر التجارة الإلكترونية أحد أبعاد أو مكونات الأعمال الإلكترونية، إذ أن مفهوم التجارة الإلكترونية هو شراء المعلومات والمنتجات والخدمات وبيعها عبر شبكات الحاسوب (خوشناو و الطائي، 2021: 12)، فقد عرّفت (بوقرة فاطمة، 2020: 15) الأعمال الإلكترونية على أنّها من الأمور الحديثة، إذ أنّها ظهرت لأول مرة على شكل إدارة إلكترونية في عام 1973م عندما استخدمت شركة (IBM) هذا العنوان لغرض التصنيف ما بين الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، إذ عُرّفت الأعمال الإلكترونية من قبل (IBM) بأنّها موسوعة متكاملة مرنة تعمل على ربط كافة العمليات والأعمال بطريقة سهلة ومبسّطة باستخدام تكنولوجيا الأنترنت.

بينما عرّف (العايب و بوعصيدة، 2019: 10) الأعمال الإلكترونية على أنّها التحوّل من الأعمال الورقية التقليدية إلى نظام معلوماتي دقيق وسلس باستخدام أجهزة الكمبيوتر والأنترنت، والغرض منها تسريع الأداء وبدقة عالية ورفع كفاءة الإنتاج الحكومي وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وقام الكثير من الباحثين بربط كلمة الأنترنت بالأعمال الإلكترونية كما صاغها الباحث (بن مبروك، 2020: 13) على أنّها الطريقة المثالية لاستخدام الأنترنت والأنظمة الإلكترونية في كافة مجالات المنظّمات، كما أنّ الأعمال الإلكترونية خلّقت ليس فقط لسعة الأداء والجودة وإنّما لتحوّل أداء طرق العمل.

بعد مجمل التعاريف التي ذُكرت في أعلاه فقد تسنّى للباحث تقديم مفهوم واسع للأعمال الإلكترونية، إذ أنّها منظومة حديثة كاملة تختلف عن المزاوالت التقليدية للأعمال العادية، وأنّها تعتبر تحولا كبيرا في الأنشطة التي يمارسها الإنسان في حياته العملية والاجتماعية والاقتصادية، إذ أنّها تعتبر تحولا إيجابيا لتسهيل الأعمال وإتقانها وبجودة عالية، كما أنّها سهّلت للمؤسّسات الأهلية والحكومية طبيعة العمل الداخلي والخارجي، إذ يُقصد بالعمل الداخلي سرعة الاتصال بجميع أقسام المنظمة وسلاسة العمل وإنهاء العمل بأسرع وقت ممكن، بالإضافة إلى شفافية العمل المطلوب وجودته، أمّا العمل الخارجي فالقصد منه سهولة الحصول على المعلومات التي تحتاجها المنظمات للبقاء ضمن المنافسة مع غيرها لمواكبة التطور المستمر. وينقسم مفهوم الأعمال الإلكترونية إلى فروع عديدة، ومنها: (التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني، والإدارة الإلكترونية)، ولكل مفهوم من هذه المفاهيم موسوعة كاملة وشاملة تبين نجاح تبني الأعمال الإلكترونية، ويستند هذا التبيّن إلى تقدّم العالم نحو التنمية في جميع المجالات التي يعيشها الإنسان في عصرنا هذا.

## أولاً: التسويق الإلكتروني:

يعدّ التسويق الإلكتروني مفهوماً حديثاً يستخدم في شبكات الأنترنت والهواتف الذكية، إذ يساهم بصورة فعّالة في تطوير المنظمات الاقتصادية، إذ أنّه يقدّم خدمة التواصل السريع ما بين البائع والمشتري، كما أنّه يساهم في تقليص الوقت للطرفين (البائع والمشتري). وقدّم التسويق الإلكتروني طفرة نوعية في مجال الأعمال التسويقية من خلال تقليصه للوقت والمال، إذ يقوم بتقديم السلع والخدمات للزبون في أيّ مكان في العالم، بالإضافة إلى تقديم كافة المعلومات عن الخدمة والسلعة (بولصباغ ومحمود 2017: 32). ويعتبر التسويق الإلكتروني برنامجاً يختلف عن التسويق التقليدي بمجموعة من الخصائص، ومن أهمها:

1. توفير المعلومات التي تخصّ المنتج أو السلعة على الأنترنت في أيّ وقت كان، مع تقليل التكلفة التسويقية.
2. تقدّم خدمة التسويق الإلكتروني (Feedback) التعريف الكامل لردود أفعال المستهلكين من خلال زيارتهم لموقع الشركة لمعرفة تفاصيل المنتج أو الخدمة.
3. الحصول على زبائن من جميع أنحاء العالم وتبادل الخطابات معهم، ومؤدّى ذلك هو إقامة علاقة بين البائع والمستهلك.
4. سهولة تغيير العملية الترويجية وتطويرها للسلعة عبر مواقع الأنترنت والويب.
5. تعدّد طرق الدفع عبر الأنترنت، إذ تستخدم بعض الشركات خدمة الدفع ما بعد التسليم، وهذا يعطي الثقة للمستهلك لاستخدام منتجات الشركة لمرة ثانية.
6. المساواة بين الشركات الكبيرة والصغيرة للميزة التنافسية، إذ أنّها تعتمد على فكرة تقديم المنتج عبر الأنترنت (طريقة عرض المنتج) (بن قويدر، 2017: 6-7).
7. جودة تفاعل جيدة وطويلة الأمد مع العملاء الذين يتعاملون مع المنتج المطروح على مواقع الويب من خلال المحادثات المستمرة مع الزبون.
8. استطاعت الشركات المعتمدة على التسويق الإلكتروني بناء علامة تجارية بطريقة سريعة وفعّالة من خلال تسهيلات التحديث المستمر للكثير من العمليات التسويقية.

1- جذب العملاء بطريقة حديثة، وهي نشر صور ومقاطع فيديو عن المنتجات المعروضة في صفحات الويب، مما يؤدي إلى زيادة فعالية المشاركة (طفياي، 2020: 10-11).

2- الرقابة: في حال زيارة العملاء للصفحة المعروضة على الأنترنت يتم تسجيل دخول للموقع من خلال تقديم بعض البيانات التي تخصّ العميل مثل: الاسم، والعمر، وميول الزبون لمنتج معيّن، إذ يتم حفظ هذه المعلومات واستخدامها فيما بعد في العروض التسويقية، أو تذكير الزبون (خاتم و ذيب، 2021: 26)

### ثانياً: الإدارة الإلكترونية:

بدأ التحسّن واضحاً في أداء الإدارة للشركات التجارية بعد استخدام الإدارة الإلكترونية، إذ أنّها ساعدت على تحسّن أداء الأعمال داخل المنظّمات من حيث السرعة وجودة نتائج الأعمال، إذ أنّها ظهرت بعد الثورة الرقمية ومع انتشار شبكة الأنترنت. وظهرت -أيضاً- بعد توجّه الحكومات نحو الشفافية في التعامل، (ميلود، 2019: 9). وللإدارة الإلكترونية مجموعة من الوظائف وعلى المنظمات تبنيها ووضعها كجزء من الإصلاح الإداري، فهي تؤدي إلى تغير أساليب الإدارة التقليدية إلى إدارة حديثة، إذ أنّها تعطي هيكلًا تنظيميًا يعتمد على نظم معلومات منسّق وذي رقابة عالية الجودة، وتشمل هذه الوظائف ما يلي:

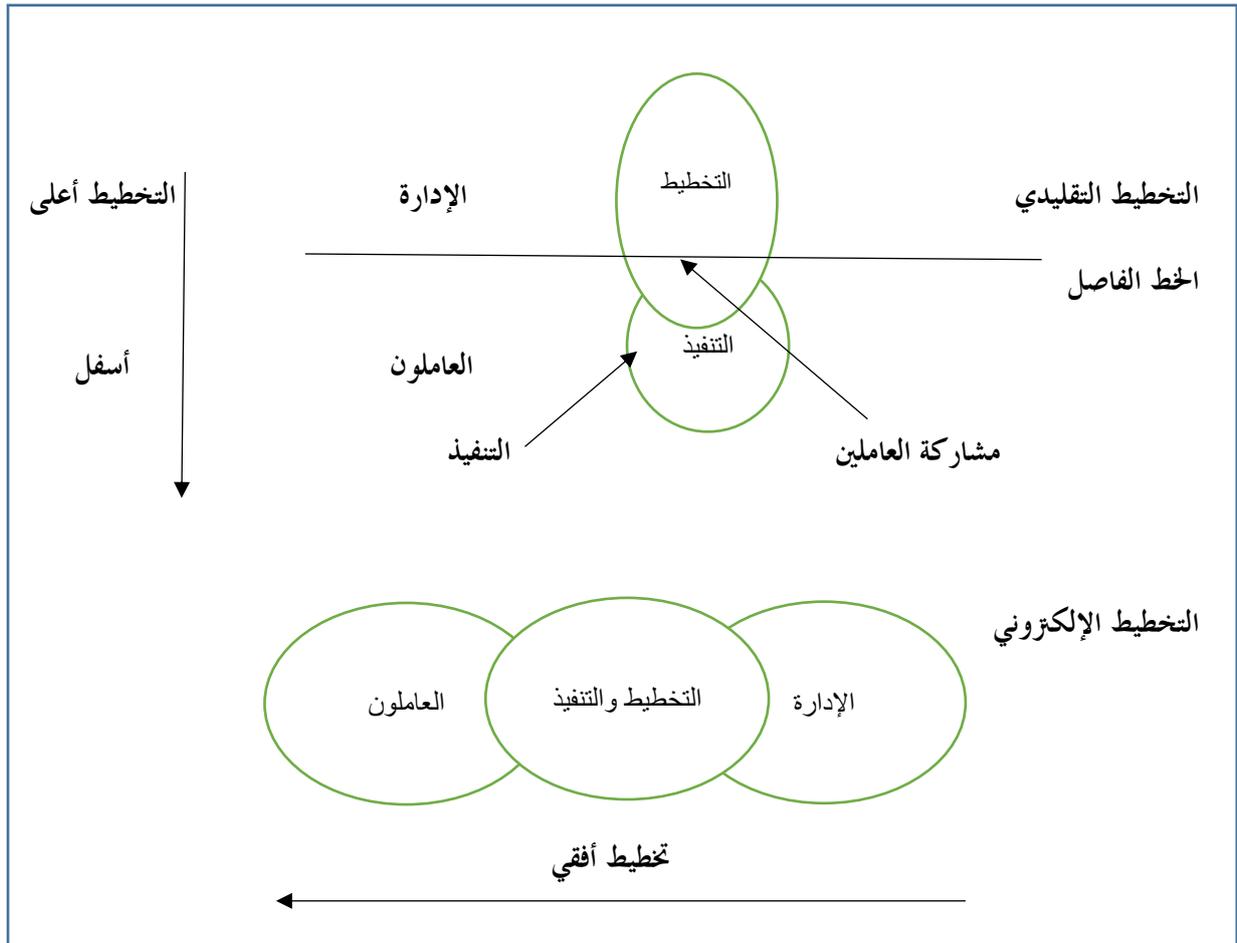
### 1. التخطيط الإلكتروني E-planning:

هناك تشابه كبير بين التخطيط الإلكتروني والتخطيط التقليدي من حيث وضع الأهداف وتحديد الإمكانيّة لتحقيق هذه الأهداف، وفي الوقت نفسه توجد اختلافات بينهما يمكن تلخيصها بثلاثة عناصر: (جاسم و العزاوي، 2012: 145)

أ: التخطيط الإلكتروني هي عملية نشاطية واسعة تتّجه نحو تحقيق الأهداف بطريقة مرنة جداً وغير ملتزمة بالوقت (يمكن تغير الأهداف والنشاطات في أي وقت)، وهذا يعني أنّها قابلة للتجديد والتطور المستمرّ، عكس التخطيط التقليدي إذ أنّه يُعرف بتحديد الأهداف في فترة وتنفيذها في فترات مستقبلية، كما أنّ تغيير هذه الأهداف يمكن أن يؤثر سلباً على المنظمة.

ب: التمييز في تدفق البيانات الرقمية بشكل مستمر في المنظمات التي تمارس الأعمال الإلكترونية يعطي استمرارية في عملية التخطيط مما يعني التحوّل من التخطيط المتقطع إلى التخطيط المستمرّ بعكس التقليدي والذي يحتاج الى جمع واعداد المعلومات.

ج: إنّ عملية التقسيم الوظيفي في التخطيط التقليدي تعطي مسافة بعيدة ما بين الإداريين والعاملين في المنظمة، وهذا يعني تباعد الأفكار وضعف مشاركة العاملين في الخطوط الأمامية بنشر أفكارهم وإبداعاتهم، وعلى العكس تماماً في التخطيط الإلكتروني إذ الكل يعمل على سطح مكتب واحد، فضلاً عن سرعة الاتصال المباشر بين العاملين والإداريين وبين جميع أقسام المنظمة، وهذا يعني إبراز الأفكار الجديدة وتحويلها إلى فرص عمل، ناهيك عن مشاركة جميع العاملين في المنظمة في عملية التخطيط الإلكتروني كما هو موضّح في الشكل (1).



الشكل (1) مقارنة تقسيم العمل الإداري في ظلّ التخطيط التقليدي والإلكتروني

المصدر: (بوسماحة، 2016: 1)

كما أشارت الباحثة (بوساحة، 2016: 11-12)، على أنّ التخطيط الإلكتروني هو تحديد الأعمال الحالية والمستقبلية بالاستناد على تدفّقات المعلومات من خارج المنظمة وداخلها بالتعاون بين الإدارة العليا والعاملين في الصفوف الأمامية للمنظمة وذلك باستغلال الشبكة الإلكترونية لمعرفة متطلّبات السوق المتغيّرة وحاجات الزبائن، كما تتفق هذه الدراسة مع الدراسات التي ذُكرت في أعلاه من ناحية الفرق بين التخطيط الإلكتروني والتخطيط التقليدي من خلال (الأهداف، وتدقيق المعلومات، وتقسيم الوظيفي)، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

كما وضّح الباحثان (العقابي و الربيعي، 2018: 69) بأن بُعد الثورة المعلوماتية والمنافسة الشديدة بين المنظمات الاقتصادية بات تخطيطاً تقليدياً ضعيفاً مقارنة مع التخطيط الإلكتروني، فضلاً عن عدم قدرته على مواكبة التطور المستمرّ في إدارة المنظمات، وأنّ الاتجاه الصحيح لمواكبة التطور الحاصل هو تغيير آلية العمل واستخدام مزايا إلكترونية، إذ أنّها ستفقد المنظمة نحو المستقبل الذي يساعد على بقائها في المنافسة، إذ أنّ تدقيق المعلومات داخل المنظمة وخارجها هو أساس معرفة المنظمة وتحديد مسارها بصورة صحيحة وفعّالة لمعرفة متطلّبات الأسواق وحاجات الزبائن التي قد تتغيّر مع مرور الزمن.

## 2. التنظيم الإلكتروني:

هو التنظيم الذي يعمل على ترتيب وتحديد العلاقات والمستويات الإدارية إلكترونياً للأعمال التي يقوم بها الافراد و الجماعات،

إذ يعدّ التنظيم الإلكتروني أكثر مرونة من ناحية هيكلية المنظمة، إذ يساعد على حلّ المشاكل التي تحصل في الهيكل التنظيمي التقليدي. (الحيت و الكساسبة، 2013: 13). وكما عرّف التنظيم الإلكتروني على أنّه يسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة من تقسيم الأنشطة وتوزيع الاختصاصات والوظائف لكل فرد من أفراد المنظمة لحصر المسؤولية على جميع الأقسام. (ميرار واخرون، 2019: 46). كما أشارت الباحثة (حارش، 2021: 134-135)، على بعض التغيرات في الموارد البشرية التي يجب تغييرها في حال التحوّل إلى الإدارة الإلكترونية ومن أهمها:

### • التغيرات التنظيمية:

- العمل على تغيير تصميم الوظائف وبعد ذلك إعادة تحليلها ووصفها.

- العمل على تغيير الأداء في الوظائف الجديدة، وهذا بعد إدخال الأجهزة الإلكترونية الجديدة إلى بيئة العمل مما يؤدي إلى تقليص الوقت في تنفيذ عملية معينة، ويعمل على ظهور إعادة تصميم معايير الجدولة.

- الحاجة إلى تزويد تكنولوجيا المعلومات، لتساهم في رفع مستوى الإتصالات التنظيمية لتغدو أكثر مرنة وسريعة.

• تغيير هيكلية الموارد البشرية:

من اهم الموارد التي سيتم إدخالها في النظام الإلكتروني الجديد هي الأجهزة الذكية مثل الحاسوب وغيره، وهذا ما سيؤدي إلى إضافة وظائف جديدة وإلغاء وظائف كانت سائدة من ذي قبل، إذ أنّ استخدام التكنولوجيا الجديدة تحتاج إلى مهارات عالية، كما أنّها ستقلل من الأعمال اليدوية والكتابية.

• التكنولوجيا الحديثة:

قد تؤثر التكنولوجيا الجديدة في بعض العاملين على النظام القديم والسائد، فيتطلب من بعض العاملين تغيير مراكز عملهم بسبب ضعف الثقافة الإلكترونية لديهم، وستؤثر على غيرهم وترفع من درجتهم الوظيفية نظراً لإلمامهم بالتطور الحاصل في عالم الحاسوب والإلكترونيات. وهنا يستوجب التحضير من قبل المدراء للمتغيرات التي قد تحصل والاستعداد لها، لتجنب التهديد لبعض العاملين في وظائفهم القائمة، وتحضيرهم للتحويل إلى الوظائف الأخرى وهذا بتحديد دروات تدريبية لتطوير المهارات لتتماشى مع المعطيات التنظيمية الجديدة.

### 3. الرقابة الإلكترونية:

لتمكين النتائج المرغوب الوصول إليها كان لا بدّ من تقوية نظام الرقابة لمنع الانحرافات التي قد تحصل في طريقة العمل داخل المنظمة وخارجها، وهي استخدام طرائق وأساليب الإلكترونية منها الاتصال المباشر مع أقسام العمل، وتوطيد العلاقة بين أفراد العاملين داخل المنظمة وخارجها، ومع تدفق المعلومات بطريقة مستمرة وفعالة قد تعطي نسبة أكبر لنجاح العمليات الإدارية للمنظمة، وبارتباط أقسام المنظمة ببعضها البعض فإنّ العمل الإلكتروني سيُضفي الثقة بين أفراد العمل لسرعة التواصل وسرعة معالجة الانحرافات، وهذا مجدّ ذاته يعطي نتيجة إيجابية لمراقبة الأعمال وبجودة عالية. (قريوة، 2015: 52).

## مكوّنات الرقابة الإلكترونية: (ادريس، 2020: 230)

للرقابة الإلكترونية عدد من المكوّنات يمكن وصفها كالآتي:

- الرقابة بواسطة أجهزة الكمبيوتر.
- حماية المعلومات.
- تحديد بيانات الأهداف ومعلوماتها باستخدام الأنظمة الإلكترونية الجديدة، وتعتبر معدّل إنتاج قابل للانحراف البسيط عن النظام الإلكتروني.
- مطابقة الأنشطة والمهمّات كما هو محدّد من قبل، لتحقيق الاستخدام الأمثل لضمان الأهداف.
- عملية مستمرة على المدى البعيد في المنظمات.
- اتخاذ الإجراءات الصحيحة من خلال التقييم المستمرّ للأداء على كافة أنشطة المنظمة وذلك بتنفيذ استراتيجية الإدارة.

## أبعاد الرقابة الإلكترونية: (بوعقال، 2016: 22)

تتكوّن أبعاد الرقابة الإلكترونية بعدد من المميزات، ومن أهمها:

- الرقابة على الموارد المادية: ومنها الرقابة على المخازن والسيطرة على حجم المخزون وضمان أن لا يكون أكثر أو أقلّ من الكمية المطلوبة لإتمام العملية الإنتاجية، وأيضاً الرقابة على المعدّات المناسبة ممّا يساعد على إتمام نوع العمل المطلوب وحجمه.
- الرقابة البشرية: تشمل تقييم أداء العاملين واستقطاب العمالة بالشكل المطلوب وتوزيع المهام بالطريقة المناسبة، كما تشمل أيضاً تطوير العاملين من خلال تدريبهم.
- الرقابة على البيانات والمعلومات: وتتعلّق بتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة بدقّة، وهي تعتبر من أهم موارد المنظمة لدعم القرارات الصحيحة.
- الرقابة المالية: توفير الدعم المالي اللازم والمطلوب من قبل جميع أنشطة المنظمة لتحقيق ثبات العمل واستمراريتها لتحقيق أهداف المنظمة.

## الجدول 1. الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

وجه المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الهدف	<ul style="list-style-type: none"> <li>التوجه نحو إدارة الأفراد والموارد لغرض الكفاءة والفعالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التوجه نحو إدارة فعالية المعلومات من خلال شبكات الأنترنت.</li> </ul>
التخطيط	<ul style="list-style-type: none"> <li>مهام الإدارة العليا.</li> <li>خطة طويلة الأمد.</li> <li>تطبق عن طريق العاملين.</li> <li>التخطيط من الأعلى إلى الأسفل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مهام الإدارة والعاملين.</li> <li>خطط قصيرة الأمد.</li> <li>خطط مرنة ومتغيرة.</li> <li>التخطيط الأفقي.</li> </ul>
التنظيم	<ul style="list-style-type: none"> <li>هرمي على شكل مستويات.</li> <li>تقسيمات ثابتة.</li> <li>السلطة هي الإدارة العليا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنظيم شبكي.</li> <li>تقسيمات متغيرة.</li> <li>توزيع السلطة و فرق عمل تابعة للإدارة.</li> </ul>
القيادة	<ul style="list-style-type: none"> <li>التحكم والتوجيه من قبل القائد.</li> <li>اتخاذ القرار من قبل السلطة العليا، ومهام العاملين هي تزويد القادة بالمعلومات لدعم القرار.</li> <li>القائد يدير الآخرين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القائد يقدم الاستشارات ويحلّ المشكلات.</li> <li>مشاركة العاملين في اتخاذ القرار لزيادة فعالية الابتكار والتميز.</li> <li>القائد يدير ذاته قبل أن يدير الآخرين.</li> </ul>
الرقابة	<ul style="list-style-type: none"> <li>لمعرفة الأخطاء والانحرافات يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تساعد الشبكة الإلكترونية على الرقابة الدورية المستمرة.</li> </ul>

المصدر: زوامبية و نواربي، 2021: 358

### ثالثا: التجارة الإلكترونية:

ظهرت التجارة الإلكترونية على هيئة كلمة مُتداولة في بداية التسعينيات، لكنها بدأت بالظهور كمفهوم في العقود الأخيرة، إذ انتشرت التجارة الإلكترونية في بادئ الأمر في مجالات صغيرة وذلك لارتفاع تكاليفها، إذ أنّ أول من قام بتطبيق التجارة الإلكترونية هي شركات الطيران والبنوك لغرض تحويل الأموال إلكترونياً، وقد توسّعت ثورة المعلومات ليس فقط على التجارة وإنما على مجالات عديدة أخرى. وإنّ مفهوم التجارة الإلكترونية في اللغة الإنجليزية هو (E-Commerce)، وقد ارتبط حرف (E) بالكثير من الأعمال ومنها التسويق الإلكتروني، أي بمعنى تنفيذ

كافة الأنشطة التسويقية عن طريق شبكة الويب مثل الترويج والإعلانات. (عبد اللأوي، 2021: 690). وكما تُعرّف التجارة الإلكترونية على أنها تبادل السلع والخدمات عن طريق الأنترنت والمواقع الإلكترونية، بما في ذلك خدمات ما بعد البيع وتبادل المعلومات ما بين البائع والمشتري، ويمكن توضيح أهمية التجارة الإلكترونية في النقاط التالية:

- ساهمت شبكة الأنترنت والاتصالات في إكمال عملية تبادل وبيع السلع والخدمات التي اعتمدت عليها التجارة الإلكترونية.
- عدم اكتفاء التجارة الإلكترونية على عمليات بيع وشراء السلع والخدمات فقط وإنما استخدامها على نطاق شراء المعلومات نفسها.
- قدّمت التجارة الإلكترونية خدمة البيع في كل بقاع العالم وفي مختلف الأوقات.
- شملت التجارة الإلكترونية ثلاث جهات: المنظمات، والأفراد، والحكومة. (حميتي وآخرون، 2018: 3)
- التحوّل من العمل التقليدي إلى عمل إلكتروني في حفظ الملفات سيساعد في سرعة اللجوء إلى الملفات القديمة، فضلا عن سرعة العمل.
- المراسلات الإلكترونية بين الأفراد العاملة في جميع أقسام المنظمة (استخدام الإيميلات، والأجهزة الإلكترونية).
- زيادة شفافية العمل الإداري، وجودة المعلومات ووضوحها أمام العملاء والأفراد العاملين في المنظمة، لغرض استفادة العملاء من هذه الخدمة. (فراي و فريال، 2019: 33).

□

اخور الثاني: أهمية الأعمال الإلكترونية وأهدافها:

أولاً: أهمية الأعمال الإلكترونية:

قامت الكثير من الدراسات بتوضيح أهمية الأعمال الإلكترونية، إذ وضّح الباحثون بأنّها مدخل للعالم الجديد، وساهمت بتسهيل طريقة العمل وبجودة عالية. كما قدّم الباحثان (بورقية و حصاية، 2020: 6) أهمية الأعمال الإلكترونية وكما يلي:

1. تقليص استخدام الأوراق، إذ أنّ الإدارة الإلكترونية سهّلت عملية الأرشفة والمراسلات من خلال استخدام البريد الإلكتروني، وحفظ المعلومات في أجهزة الكمبيوتر واستخدام تطبيقات أخرى.

2. الإدارة في أيّ مكان: إذ اعتمدت الإدارة الإلكترونية على استخدام الهواتف المحمولة والبرامج الإلكترونية المتنوّعة في إدارة المنظمات، وذلك لعدم التقيّد بمكان العمل، وتوسيع الأعمال والمسؤوليات للإدارة العليا.

3. الإدارة في أيّ زمان: ويُقصد بذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة واستغلال جميع البرامج التي تساعد على إتمام المهام بصورة صحيحة، ومن أهم الأمور التي تبنتها الإدارة الإلكترونية هي عدم الالتزام بوقت محدد أو معيّن، أيّ أنّ التواصل سيكون على مدار ساعات الليل والنهار (24 ساعة).

4. التواصل المستمرّ بين الإدارة والأقسام الأخرى في المنظمات من خلال استخدام شبكة الأنترنت، أو شبكات إتصال أخرى حديثة لاختصار الوقت والجهد.

بينما وضّح الباحث (Saratkar, 2019: 292) بأنّ استخدام الأعمال الإلكترونية يضيف بعض النقاط

الإيجابية على الشركات، ومن أهمّ هذه النقاط:

1. تحليل أنظمة الشركة لتوضيح تقدّمها وتأخّرها، ممّا يساعد على رفع كفاءة الشركة وفعاليتها.

2. ضمان تنسيق الأعمال داخل المنظمة عن طريق تقليل أخطاء العمل وتخفيف ثقله باستخدام الأجهزة الحديثة في تلبية متطلّبات العمل.

3. تفعيل نظام الرواتب، وهو النظام الأكثر استخداماً في المنظمات الاقتصادية، إذ أنّه يساعد على تحديد الاستقطاعات والخصم الضريبي لكل موظف داخل الشركة.

4. استخدام الفاتورة الإلكترونية، وهو نظام يستخدم لتسهيل الأنشطة اليومية للمنظمة، بمجرد إدخال تفاصيل العميل والإرسال الفوري لفاتورة العميل.

كما أنّ أهمية الأعمال الإلكترونية لا تقتصر على الشركات الأهلية والمنظمات الحكومية فقط وإنما على الأفراد الذين يمتلكون القدرة والمعرفة في الاستفادة من الأجهزة الذكية وشبكة الويب، فقد صاغ الباحثان (Putri and Dewi, 2019: 4-6) رسالة حول (تأثير الأعمال الإلكترونية على البطالة في أندونيسيا)، توضّح هذه الدراسة مدى أهمية استخدام شبكات الويب والأجهزة الذكية لبيع الحاجات الشخصية للأفراد، وكالآتي:

1. فتح الفرص للمبتدئين لبيع السلع وشرائها، وتقديم الخدمات عن طريق شبكة الويب، وهي عملية عرض المنتج على موقع الأنترنت عن طريق وسيط أي بمعنى (السماسة)، ومن ثمّ بيع المنتج للمشتري. والميزة في هذه العملية هي أنّها لا تحتاج إلى رأس مال كبير.

2. البيع عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، مثل (الإنستغرام، والفيس بوك)، إذ يقوم البائع بإنشاء صفحة على صفحته الخاصة مع توضيح للمنتج بالصورة والسعر ومكان البضاعة، إذ تتاح للمشتري رؤية المنتج، وتتمّ هذه العملية عن طريق دفعات بنكية بوساطة الأنترنت.

وإنّ الأعمال الإلكترونية قادرة على توفير فرص عمل للأفراد المبتدئين بصورة واسعة عن طريق الأنترنت، وقد ساهمت الأعمال الإلكترونية للحدّ من البطالة، وذلك لأنّ الأعمال الإلكترونية ليست ذو أهمية للشركات والحكومات فقط، وإنما هي ذو فائدة –أيضا– للأفراد غير المنتسبين للشركات الحكومية والأهلية. وبعد توضيح أهمية الأعمال الإلكترونية في نقاط عديدة فقد أتيح للباحث توضيح جوهر الأعمال الإلكترونية وجودة استخدامها من قبل الشركات والحكومة والأفراد كما هو مبين في الجدول التالي:

□

الجدول رقم 2 يوضح اختلاف أهمية الأعمال الإلكترونية بالنسبة للأفراد، الشركات، الحكومة.

أهمية الأعمال الإلكترونية بالنسبة للأفراد	أهمية الأعمال الإلكترونية بالنسبة للشركات	أهمية الأعمال الإلكترونية بالنسبة للحكومة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• زيادة المعرفة.</li> <li>• الابتكار.</li> <li>• فرص عمل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضبط جودة العمل.</li> <li>• تواصل جميع كوادر العمل مع الآخر.</li> <li>• الابتكار.</li> <li>• تدفق المعلومات.</li> <li>• الشفافية في العمل.</li> <li>• مرونة اتخاذ القرارات الإدارية.</li> <li>• زيادة معرفة الموارد البشرية.</li> <li>• تخفيض التكاليف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تبسيط عملية الدفع والمشتريات في القطاع الحكومي.</li> <li>• التوفر المستمر للبيانات الإحصائية.</li> <li>• جباية الضرائب بصورة مباشرة.</li> <li>• دفع الفواتير عن طريق الأنترنت.</li> <li>• الشفافية.</li> </ul>

المصدر (عباسي و سطيح، 2021، 212)

ثانياً: أهداف الأعمال الإلكترونية:

يمكن تلخيص أهداف الأعمال الإلكترونية فيما يلي:

1. استخدام الطرائق الحديثة لآلية أعمال المنظمات الاقتصادية، مثل الحاسوب وشبكة الأنترنت والبرامج الحاسوبية وغيرها من البرامج التي تساعد على إتمام العمل بصورة صحيحة ودقيقة وشفافية عالية.
2. إدخال أساليب حديثة لتقوية النظام في الأقسام المختلفة داخل الشركات الاقتصادية لإتمام المهام بطريقة سريعة وفعالية عالية.
3. تقوية العلاقات بين الأفراد العاملين داخل المنظمة وتبادل الأفكار والآراء من خلال شبكة الأنترنت.
4. تقليل النفقات الزائدة التي تتبناها آلية العمل التقليدي.
5. الاستعانة بشبكة الأنترنت للحصول على الأفكار الحديثة المواكبة للتطور، لتقديمها وتطبيقها على أرض الواقع.
6. توفير المعلومات التي يحتاجها الأفراد العاملين في المنظمات من خلال شبكة الأنترنت.

7. سهولة التواصل مع الأسواق، وتوفير معلومات عن المنافسين، وبالتالي تحسين المستوى الاقتصادي للشركة (براهيمي، 2019).

8. استخدام الأنترنت في توفير عدد أكبر من الخدمات.

9. أحد أبرز طرق الاستفادة من الأعمال الإلكترونية هو توعية العملاء والعاملين على الطرائق الحديثة للعمل.

10. عدم الالتزام بالوقت في تنفيذ الأعمال من كلا الطرفين (العميل والموظف)، عن طريق استخدام الأنترنت والأجهزة الذكية (الاسدي، 2009: 6).

إذ يرى الباحث أنّ الهدف الرئيس الذي تقدّمه الأعمال الإلكترونية هو تسهيل العمل للأفراد العاملين في المنظمات الاقتصادية من ناحية التطبيق، وتوفير خدمات عالية الجودة للعميل، وأنّ الخدمة التي ستقدّمها للمنظمات تتجسّد في تطبيق الأعمال الإلكترونية داخل المنظمة وخارجها ممّا يساعد على توفير المعلومات التي تحتاجها في أيّ وقت كان، وسيعطي أفضلية البقاء في المنافسة السوقية، وذلك لتطوّر المهارات الفكرية والعملية للأفراد العاملين في المنظمة ذاتها. إذن من الضروري مواكبة التطوّر الحاصل في العالم الآن من قبل الفرد والمنظمة.

□

اخور الثالث: متطلّبات تبني الأعمال الإلكترونية وتحدياتها:

أولاً: متطلّبات تبني الأعمال الإلكترونية:

إنّ تبني الأعمال الإلكترونية وسيلة لاستخدام جميع الوسائل الحديثة التي تساعد المنظمات على مواكبة التطور الحاصل في مجال الأعمال، وتستخدم الأعمال الإلكترونية بحسب الدرجة التي تحتاجها المنظمة، إذ تتبنى الأعمال الإلكترونية بدعم جميع أجهزة الشركة (الداخلية والخارجية)، إذ أنّها تركّز في طريقة الحصول على المعلومات وتفعيل الإتصالات الخارجية مع السوق والشركات المنافسة لها، وغيرها من الشركات، لتكون على بيّنة عمّا يدور من أفكار جديدة وتطوّرات حاصلة في الأسواق (الشوأوره، 2019: 13). وإنّ طريق التحوّل إلى استخدام الأعمال الإلكترونية يحتاج إلى مراحل حتّى تتمّ العملية، فضلا عن تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة للوصول إليها سواء أكانت حكومية أو أهلية، وكالتالي:

## 1. المتطلّبات الإدارية:

إنّ التحوّل من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية يحتاج إلى تنظيم جديد للمنظمة، ومنها تقليص عدد العاملين بسبب سلاسة العمل الإلكتروني ومرونة العمل داخل المنظمة، ناهيك عن استخدام مساحة عمل صغيرة، على العكس من العمل التقليدي الذي يحتاج إلى منظمة ذات مساحة كبيرة (الحدراوي واخرون، 2018: 71). كما أنّ قبول ومساندة الإدارة العليا للمؤسسة واجب إظهار دوافع التحوّل نحو الإدارة الإلكترونية لدى المسؤولين في المنظمات، والرؤية الواضحة لتحويل جميع الأوراق التقليدية والمعاملات إلى إلكتروني ليتمّ مساندة تبني التحوّل إلى إدارة إلكترونية (بن عمروش و جاب الله، 2021: 12).

## 2. الموارد البشرية:

إنّ أساس نجاح المنظمات هو الاعتماد على موظفين ذو خبرة عالية في مواكبة التطور في الأعمال، إذ يستوجب تدريب الموظفين الحاليين في المنظمة وتأهيلهم نحو هذا التحوّل، فمن غير العنصر البشري لن تتمكّن المنظمات من تحقيق أهدافها وإنّ امتلكت أحدث المعدّات والأجهزة الإلكترونية (الصوفي و سلامة، 2021: 5).

### 3. المتطلبات التكنولوجية:

تطوير أجهزة العمل: إنّ لكل مؤسسة أنظمة إدارية وإجراءات روتينية للعمل، وقد تكون هذه الأنظمة قديمة ولم يحدث لها أيّ تطوّر، فلا بدّ من تأهيل هذه الأنظمة لكي تتماشى مع الأعمال الحديثة، وذلك من خلال تحديد أهداف لكل عملية إدارية، بالإضافة إلى تحديد الكلفة. والقصد هو توفير الأجهزة الحديثة التي تحتاجها الإدارة الإلكترونية، ومنها (شبكة الأنترنت، وأجهزة الحاسوب، ووسائل إتصال حديثة. وغيرها) (زايد و حسين، 2016: 241).

### 4. التشريعات الحكومية:

إنّ الكثير من المنظمات الاقتصادية تحاول قدر الإمكان تقليص التكاليف التأسيسية، فممنها يتمتع اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية بسبب التكاليف العالية، لذا على الحكومة إصدار قانون ملائم لتطبيق الأعمال الإلكترونية وذلك لزيادة جودة العمل وشفافيّته وتسهيل المعاملات من الناحية القانونية، بالإضافة إلى توفير الأمن والسرية التامة لها (فرخة، 2016: 44).

### ثانياً: تحديات تبني الأعمال الإلكترونية.

هناك الكثير من التحديات التي تواجه تبني الأعمال الإلكترونية في الدول التي تسعى لمواكبة التطوّر، ومنها:

#### 1. التحديات التكنولوجية:

أ. البنية التحتية: إنّ التحوّل نحو الأعمال الإلكترونية يحتاج إلى رأس مال قد يتوفّر عند الشركات الكبيرة والمتوسطة، أمّا المنظمات الصغيرة فقد لا تتوفّر لديها القدرة على تحمّل تكاليف إنشاء بنية تقنية الأعمال الإلكترونية، والأمر ينطبق أيضاً على الحكومات (الربيعي و عبد الجبار، 2014: 188).

ب. الموارد البشرية: إنّ أساس تبني الأعمال الإلكترونية في الدول التي تسعى نحو التطوّر هو وضع خطة استراتيجية لوضع أساس صلب قادر على تحمّل المسؤولية التي تسعى الإدارة نحوها، فإنّ نشر الثقافة الإلكترونية بين

الكوادر البشرية في القطاع العام والخاص“ هو الطريق الصحيح إلى تحويل الأعمال التقليدية إلى أعمال إلكترونية حديثة، بالإضافة إلى تدريب العاملين والأفراد في القطاع العام والخاص.

ج. نشر الثقافة الإلكترونية: إنّ من أهمّ بؤادر النجاح في تبني الأعمال الإلكترونية، هو وعي الأفراد والمجتمع لاستخدام الأجهزة الحديثة والمعرفة التامة بها، فمن الضروري أن يكون الإمام المعرفي من الطرفين العاملين في المنظمات الحكومية المنظمات الخاصة وبين أفراد المجتمع (الخليفة، 2015: 55-59).

## 2. تحدّيات الجيل الجديد:

ولأنّ الأعمال الإلكترونية حديثة نسبياً كان لابدّ من أن تُستخدم من قبل فئة عمرية غالباً ما تكون نشأت مع الثورة التكنولوجية الجديدة، وذلك قد يكون عائقاً للمنظمات التي لا تمتلك فئة عمرية مناسبة للتعامل مع الأجهزة والأنظمة الحديثة، إذ أنّ الكثير من المنظمات التي تمتلك الهيكل التنظيمي التقليدي بما فيه من ممارسات اعتاد عليها النظام ستواجه صعوبة في تغيير نظامها التقليدي إلى نظام إلكتروني حديث. كما أنّ الفئة العمرية الجديدة (الجيل الجديد) مارست الأعمال الإلكترونية مع بداية إستيعابهم للحياة، وهذا بمعنى أنّ عقولهم تتجدّد مع الأفكار المبتكرة، إذ أنّها تتفوق على عقول كبار السنّ الذين لا يفقهون شيئاً عن الابتكار التكنولوجي. ولأنّ هنالك من يرفض استخدام الاجهزة الحديثة ويتمسك بالاساليب القديمة، وجود هذين الاتجاهين في العمل يشكلان تحدياً للمؤسسة لتبني استخدام الاعمال الالكترونية وليس شرطاً اساسياً الجيل القديم لا يستوعبون مبتكرات العلم والتكنولوجيا هذا يتناقض مع التجارب العملية بهذا الخصوص.

(Wright and Dyer, 2000:16).

## 3. تحدّيات تجارية:

إنّ تغيير نمط التجارة التقليدية إلى تجارة إلكترونية سيكون عن طريق شبكة مترابطة (بيانات رقمية)، وهذا بمحدّ ذاته تحدياً لمواكبة التطورّ في المنظمات الاقتصادية المحلية والدولية، إذ أنّ هناك الكثير من المنظمات الاقتصادية مازالت تراول أعمالها على النظام التقليدي القديم، وهذا يعني أنّها تفتقر للمعرفة الإلكترونية. وإنّ تغيير نمط التجارة في مثل

هذه المنظّمات إلى التجارة الإلكترونية يحتاج إلى تبني سياسة جديدة واستراتيجية طويلة الأمد لتطوير أعمالها وزيادة الفعالية الإنتاجية للمنظمة. وهناك الكثير من المشاكل التي تمنع هذه المنظّمات من التحوّل إلى التجارة الإلكترونية ومنها عدم المعرفة في مزاولة الأعمال الإلكترونية (ضعف الخبرة)، فضلا عن عدم توسّع نشاط التجارة الإلكترونية مابين المنظمات الاقتصادية. ومن المشاكل الأساسية التي تواجه المنظمات الاقتصادية هو ضعف القوة الرأسمالية للمنظمة وهذا سيقبّل من الفرص التي يمتلكها أصحاب الأفكار والإبداع التجاري.

#### 4. تحدّيات حكومية:

وضّح (الطيب و فتحي، 2021: 14) أنّ العقبات الحكومية تأتي من خلال استمرارها في تبني سياستها التي تعرقل التحوّل نحو الأعمال الإلكترونية، والتي غالباً ما تكون عالية الكلفة وذو كفاءة ضعيفة، والتي لا تتواءم مع الأعمال الإلكترونية. وبالرغم من التحديات التي تواجه تبني الأعمال الإلكترونية من قبل السياسات الحكومية، فإنّها تقدّم بعض الإيجابيات لأفراد المجتمع، مثل:

- استخدام شبكات الأنترنت على مستوى أفراد المجتمع لزيادة الثقافة الإلكترونية.
- إصدار قوانين تجارية صادرة من قبل الحكومة (إصدار قانون تجاري موحد)، لسلامة التعاملات التجارية ونشر وتبادل الأموال عن طريق الدفع الإلكتروني.
- العمل على تقوية نظام الصفقات التجارية عبر بطاقات الإئتمان، بمعنى آخر تقوية أمان المعلومات والبيانات وحفظها لدى الأفراد.
- صياغة قوانين تشريعية ووضع شروط الشراء عبر الأنترنت لسلامة السلع التي تناسب قيم المجتمع ومبادئه.
- فرض ضريبة مبيعات على السلع والخدمات التي يتم شراؤها عبر الأنترنت (للبيع والمشتري).
- الأموال الإلكترونية: إنّ القائمين على التبادلات المالية الإلكترونية يمكنهم استخدام التفرّعات غير الشرعية لهذا النظام، وعليه قد حدّد بنك التسويات الدولي بعض القوانين والتشريعات التي لها حدود لإدخال الأموال والتحويلات الإلكترونية ومنها:

أ. الشفافية والمصادقية، على المشاركين في التحويلات المالية كشف مصدر الأموال وأسباب التحويل، ويلتزم بالأمر (المحوّل والمستفيد).

ب. تقوية نظام الأموال الإلكترونية للحدّ من تزييف التعاملات المالية.

ج. الحدّ من الأنشطة الإجرامية التي قد تحصل عن طريق التحويلات الإلكترونية. (د. الربيعي و الربيعي، 2012:

229)

مثال على تطبيق الأعمال الإلكترونية (حكومة الأردن وإنجازاتها في المجال الإلكتروني):

استطاعت الحكومة الأردنية تقديم بعض الخدمات الإلكترونية التي سهّلت المعاملات لثلاثة مجالات (الدوائر

الحكومية، والشركات، والمواطنين).

1. الدوائر الحكومية: إنّ أفضل خدمة ممكن أن تقدّمها الأعمال الإلكترونية للحكومة هو توفير منفذ واحد أو

بوابة واحدة تشمل جميع الوحدات الحكومية، إذ استخدمت دولة الأردن الموقع الإلكتروني

([www.Jordan.gov.jo](http://www.Jordan.gov.jo)) وهو موقع تتوفّر فيه (1800) خدمة حكومية ورُبطت فيه أكثر من

(98) مؤسسة حكومية.

2. الخدمات بالنسبة للشركات: تسهيل عملية إصدار رخص المهن الإلكترونية وتجديدها.

3. الخدمات بالنسبة للمواطن: سهل عملية الاستفسار عن الخدمات الحكومية عن طريق رقم موحّد (الحسابان

و الحايك، 2017: 66).

## المبحث الثاني:

### الميزانية العمومية للشركات

تمهيد:

تناول هذا المبحث موضوع الميزانية العمومية والتي تسمى أيضا بيان المركز المالي - بمثابة لقطة سريعة، توفر الصورة الأكثر شمولاً للوضع المالي للشركات. وتقارير عن أصول الشركة (ما هو مملوك) والمطلوبات (ما هو مستحق). يمثل صافي الأصول (حقوق الملكية، أو رأس المال، أو الأرباح المحتجزة، أو رصيد الصندوق) جميع الفوائض أو العجز السنوي. وتشير الميزانية العمومية أيضا إلى سيولة الشركة من خلال الإبلاغ عن مقدار النقد الذي تمتلكه المنظمة والأصول التي ستتوفر قريبا على شكل نقود.

1-2-1 المحور الأول: مفهوم الميزانية العمومية وتعريفها.

2-2-1 المحور الثاني: مكونات الميزانية العمومية وشكلها.

المحور الأوّل: مفهوم الميزانية العمومية وتعريفها:

أوّلاً: مفهوم الميزانية العمومية:

تعدّ الميزانية العمومية من أهم عوامل تطبيق السياسة المالية من قبل الدولة، إذ أنّها تعمل على تحديد التمويل الذي توفّره الدولة لتلبية احتياجات أفراد المجتمع، وتكون ضمن الخطة المالية للسنة المقبلة، إذ يتم تحديد المصروفات والواردات للسنة المالية المقبلة ضمن قوانين مالية ودراسات، وتتم هذه الدراسات من قبل جهات معينة مختصة في هذا المجال، وتقدّم لجهات أخرى مخوّلة لتحصيل الواردات وتوزيع النفقات ضمن الميزانية المتفق عليها (صدارة والعيّداني 2017: 137-138).

ثانياً: تعريف الميزانية العمومية:

تُعرّف الميزانية على أنّها قائمة مالية توضح مصادر الأموال في المنظمات الاقتصادية (الأصول، والالتزامات، والحقوق الملكية)، ويتم في العادة إعداد ميزانية الشركات في 12/31، أي في نهاية السنة المالية، ليتم التعرّف على الوضع المالي للشركة. وكذلك تُعرّف الميزانية العمومية بأنّها جدول مالي يوضّح أصول المنظمة والتزاماتها لنهاية كل سنة أو متوسط السنة، فيكون الجانب الأيمن أصول الشركة (الأصول الثابتة، الأصول المتداولة)، ويكون الجانب الأيسر الالتزامات المترتبة على الشركة، وحقوق الملكية (بوخناف و بن هارون، 2018: 39).

المحور الثاني: مكونات الميزانية العمومية وشكلها:

تتكوّن الميزانية العمومية من عمودين، الأوّل للسنة الجارية، والثاني للسنة السابقة والذي يتكوّن فقط من الأرصدة، وتوضّح الميزانية الوضع المالي للمؤسسة، كما هو موضّح في الجدول (3) (شبية و علي، 2020: 44-45).

### الجدول 3 مكوّنات الميزانية العمومية

الأصول	الخصوم
- الأصول المتداولة	- رأس المال
الذمم المدينة	- الخصوم المتداولة
مخزون البضاعة	موردون
مصاريف مدفوعة مسبقا	ديون
النقد	ذمم ورواتب
- الأصول الثابتة	- الخصوم الثابتة
أراضي وبنائات ومعدّات	قروض طويلة الأجل
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: شبة و علي، 2020: 45

إنّ الميزانية العمومية هي أحد القوائم المالية بجانب (قائمة الدخل، وقائمة التدفّقات النقدية)، إذ يمكن توضيح

القوائم المالية الأخرى كالآتي:

**مفهوم القوائم المالية:**

تعدّ القوائم المالية وسيلة لمعرفة نشاطات الشركة وتسهم في تكوين صورة مفصلة عن الاداء المالي للشركة بما في ذلك الإيرادات والمصروفات والاصول والخصوم وما حقّقته من نتائج خلال سنة مالية محدّدة، ولتزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بالمعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية حول مستقبل المنظمة والتنبؤ بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة. (فرج و محمد، 2018: 54).

وتضم القوائم المالية:

1- قائمة الدخل.

2- قائمة المركز المالي.

3- قائمة التدفّقات النقدية.

4- قائمة حقوق المساهمين.

5- قائمة الدخل الشامل.

## قائمة الدخل:

هو بيان ملخص يوضح عمليات الشركة خلال السنة المالية، ويبيّن صافي النتيجة للسنة المالية (ربح أو خسارة)، والهدف من هذه القوائم هو توفير المعلومات الكاملة للمهتمين بالقوائم المالية لمعرفة الوضع الاقتصادي للشركة، وأيضا التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل (عياش، 2021: 32-33).

## قائمة التدفقات النقدية:

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها أحد القوائم الرئيسية التي يعتمد عليها أصحاب القرارات المالية، وتُعرف بأنها قائمة توضح المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي النقدية من خلال عملية أنشطة الاستثمار وأنشطة التشغيل وأنشطة التمويل خلال فترة زمنية محددة للشركة.

ومن خلال هذا التعريف يمكن توضيح اهداف قائمة التدفقات النقدية كما يلي: (محمّد، 2019: 28-

30-29)

- وسيلة للتعرف على قوة السيولة التي تتمتع بها الشركة، ومستوى المخاطر التي تواجهها التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ذلك تساعد قائمة التدفقات النقدية في معرفة أداء الرقابة المالية للشركة والتنبؤ بجودة عالية في تحديد القيمة الربحية والسيولة.
- تعطي تحللي القوائم المالية القدرة على تقييم مستوى المنظمة النقدي على مواجهة تعهداتها المواعيد التسديد، أي تساعدها على المعرفة الفورية للتقلبات المالية للشركة، أو القدرة النقدية للشركة والسيولة.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التدفق النقدي على التنبؤ المالي للشركة، ولتقييم سعة الدرجة النقدية للشركة، وهذا عن طريق تقديم المعلومات التاريخية لنقدية الشركة لتحقيق التدفقات النقدية المستقبلية.
- تساعد أصحاب المصالح على معرفة قدرة الشركة وسعتها النقدية الكافية لدفع الديون.
- القدرة على تقييم مدى إمكانية الشركة بالالتزامات النقدية غير المتوقعة من قبل محللي القوائم المالية والمستثمرين والمدراء، وأيضا توفير البيانات المالية لمعرفة الطريقة التي تسير بها الشركة باستعمال نقديتها مقابل العناصر، إذ أنّ قائمة التدفقات النقدية تساعد المستعملين على تقييم أصول الشركة الصافية.

## أهداف القوائم المالية:

إنّ التركيز على القوائم المالية هو لغرض تحقيق بعض الأهداف المهمة لتحقيق المنفعة لصالح المنظمات الاقتصادية ومنها: (يونس، 2022: 1083)

- تهدف القوائم المالية لاستعراض المعلومات والبيانات والأرقام المالية التي تخصّ المنظمة لفترة زمنية محدّدة.
- إنّ القوائم المالية مؤشّر واضح عن الوضع المالي للمنظمة.
- توضّح القوائم المالية الفرق بين الموجودات والمطلوبات لاستخدام الجانب الأرحح.
- تستخدم نتائج عمليات المنظمة على المدى البعيد والقصير.

## ثانياً: الإفصاح المحاسبي:

هي عملية إعلان المعلومات المدرجة ضمن القوائم والكشوفات المالية، وإظهار الملاحظات والجداول الكاملة في الوقت المناسب، ممّا يساعد على صحّة المعلومات والأرقام الموجودة في الكشوفات المالية لتكون ملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية غير القادرة على الاطلاع على الدفاتر والسجلات اليومية (صديق و صديقي، 2016: 76). وسمات الإفصاح الإلكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي:

- إنّ للإفصاح الإلكتروني الكثير من السمات إذا ما قُورن بالإفصاح التقليدي ممّا يؤدي إلى إقبال واسع من قبل الشركات نحو الإفصاح الإلكتروني، ويمكن توضيح هذه السمات كالتالي (محمود و مهدي، 2010: 6): -
1. تخفيض التكاليف الخاصّة بنشر المعلومات في الشركة، فاتّباع الإفصاح التقليدي تتوسّع التكلفة في حال توزيع المعلومات، فضلاً عن اختصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات.
  2. يعدّ الإفصاح الإلكتروني وسيلة نشر بالنسبة للشركة، إذ أنّه موجّه للكثير من المستخدمين وهذا ما سيحذب العديد منهم على المستوى المحلي فضلاً عن المستوى العالمي.
  3. يساهم الإفصاح الإلكتروني على تطوير ما تمّ الإفصاح عنه تقليدياً كما ونوعاً عن المعلومات المُفصّح عنها، والعمل على توفير معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين، ناهيك عن تحديث المعلومات بشكل مستمرّ.

4. يساعد الإفصاح الإلكتروني على توفير الوقت والجهد للوصول إلى المعلومات من قبل المستخدمين وهذا عن طريق متصفحات الويب، في حين كان يتطلب الكثير من الوقت والجهد في الإفصاح التقليدي.

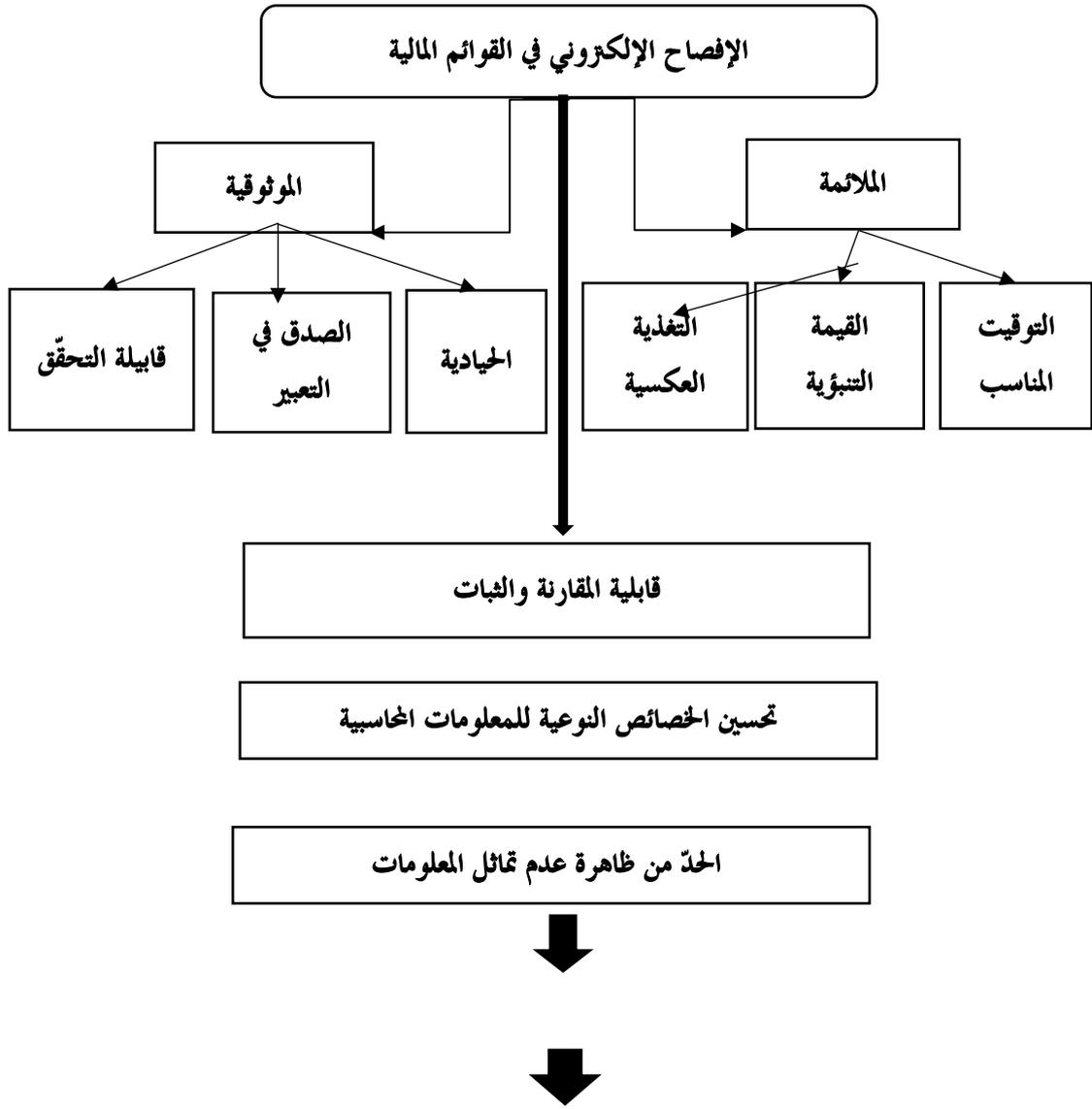
5. يساهم الإفصاح الإلكتروني في تحضير القوائم والتقارير السنوية في جميع أقسام الشركة لوجود ترابط دقيق بين كشوفاتهم المالية، وهذا ما لا يتوفر في الإفصاح التقليدي.

6. يساهم الإفصاح الإلكتروني في اتصال معلوماتي مستمر بين الشركة والمستخدم، لغرض توفير المتطلبات المخصصة لتلبية إحتياجاتهم للمعلومات.

#### ثالثاً: الإفصاح المحاسبي عن طريق الإعلان الإلكتروني للكشوفات المالية:

تطوّرت عملية نشر المعلومات وتوزيعها في الشركات عن طريق تطبيقات باتت تزاو لها المنظمات لمواكبة التحديثات الحاصلة في البيئة الاقتصادية كما هو موضح في شكل رقم (2)، ومنها استخدام شبكة الأنترنت والتي تعدّ وسيلة جديدة لحفظ البيانات والمعلومات ونشرها، بالإضافة إلى التواصل المستمر بين الأفراد والمنظمات الاقتصادية، كما أنّها تقنية تساهم في خدمة القطاعات المحلية والدولية. (محسن واخرون، 2017: 140) وعليه فإنّ الإفصاح الإلكتروني يعدّ عملية نشر البيانات والمعلومات المحاسبية فيما يخصّ الكشوفات والقوائم المالية للشركة عن طريق شبكة الأنترنت والبوابة الإلكترونية الخاصة بالشركة، ليتسنى للمستخدمين الحصول على أقصى حدّ للمعلومات والبيانات المالية للشركة (القزاز و السقا، 2019: 258)





□ الشكل 2 الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية

المصدر: (محمد، 2015: 305)

## المبحث الثالث

### التهرب الضريبي

تناول هذا المبحث موضوع التهرب الضريبي، ويعتمد نجاح النظام الضريبي بمبادئه على طبيعة النشاط الاقتصادي الخاضع لهذه المبادئ. وفي ضوء الأنشطة المتنامية للاقتصاد الرقمي والتطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات حدثت تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال وأبعاد الإنتاج وصور النشاط الاقتصادي، واختفت الحدود والقيود المكانية التي تعيق إطلاق التجارة وحركة السلع والخدمات، وظهرت العديد من السلع غير الملموسة، ولم تبقى الأسواق هي الأماكن التقليدية للبيع والشراء، بل أصبح السوق هو الفضاء الإلكتروني، أو ما يعرف بمواقع الأعمال.

ويتضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم الضريبة.

المحور الثاني: مفهوم التهرب الضريبي.

المحور الثالث: أسباب التهرب الضريبي وطرائقه.

المحور الرابع: البوابة الإلكترونية للضرائب.



المحور الأول: مفهوم الضريبة وأهدافها:

أولاً: مفهوم الضريبة:

تعدّ الضرائب من أهم عناصر الإيرادات في الموازنة العامة للدول، وهناك الكثير من الدول النامية تعتمد مصدر أموالها على التحصيل الضريبي، وذلك لتغطية النفقات العامة، وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة، فضلاً عن تلبية احتياجات أفراد المجتمع (خضر، 2022: 1). والضريبة هي رسم إلزامي أو رسم مالي تفرضه أية حكومة على الفرد أو المنظمة لتحصيل إيرادات الأشغال العامة التي توفر أفضل مرافق وأفضل بنية تحتية (Aidt and Jensen, 2009).

تعدّ الضرائب إحدى المصادر الرئيسة لتمويل النفقات العامة للدولة من جهة، وأداة فاعلة تمكّن الدولة من التدخل في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. كما تعدّ وسيلة مهمّة تستخدم لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة وبالتالي تقليل حدّة الفوارق بين فئات المجتمع وطبقاته. وتعدّ ضريبة الدخل من أهمّ الضرائب المباشرة المفروضة في التشريعات الضريبية الحديثة وذلك بسبب موردها الكبير وعلى اعتبار الدخل أفضل مقياس لقدرة المكلف على دفع الضريبة وهي بهذا تحقّق مبدأ وفرة الضريبة والعدالة الضريبية (المهايني، 2006: 226).

وهناك الكثير من التعاريف الخاصة بالضريبة من قبل الباحثين، إذ أنّ الاختلاف قد يكون في الشكل إلّا أنّ معظم التعاريف لها معنى واحد ودلالة ثابتة. عرّف الضريبة بأنها فريضة إلزامية تحددها الدولة للمكلفين بدفعها لغرض تحسين المستوى الاقتصادي للدولة وتحقيق أهداف المجتمع. (ناصر و مرهون، 2021: 62)، كما عرّفها الباحث (بلقاسم و برباح، 2018: 7) بأنها مُستحصل من النقود لخزينة الدولة يدفعها المكلف جبراً وبصورة نهائية لغرض لتمويل الإيرادات العامة للدولة، وذلك بخصمها من الأرباح والدخل الذي حققه المكلف من دون مقابل. وبناءً على ما سبق من التعاريف التي تخصّ الضريبة يمكن تلخيص تعريف الضريبة على أنّها: منفعة مادية يقدمها أفراد المجتمع لخزينة الدولة، لتمكّن الدولة من تحقيق أهدافها على اختلاف أنواعها (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية).

## ثالثاً: أهداف الضريبة:

كانت الآراء متشابهة نحو شرح أهداف الضريبة من خلال الإطلاع على الكثير من الدراسات والبحوث عنها ، ومن هذه الآراء:

### 1. الأهداف السياسية:

وهي الأهداف التي تسعى الضرائب إلى تحقيقها على وفق سياسة الدولة مع الدول الأخرى، إذ أنّ بناء علاقات سياسية جيدة مع دولة معينة تكون الضريبة فيها جزء من هذه العلاقة سواء أكانت جيدة أو سيئة، ومن هذه العلاقات تخفيض الضرائب على التجارة المشتركة مع الدولة، وفرض ضريبة استيراد المنتجات مع الدول الأخرى، وهذا يعني أنّ الضريبة جزء من الاتفاق السياسي مع الدول. (دقة، 2021: 26).

### 2. الأهداف الاقتصادية:

- حدّد الباحثان (عبد الرؤوف و هاني، 2019: 13) نقاط تشير إلى الأهداف الاقتصادية للضريبة ومنها:
- أ. رفع المستوى الاقتصادي من خلال تحقيق أهداف أفراد المجتمع والمستثمرين عن طريق الإعفاء الضريبي.
  - ب. تمويل النفقات العامة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين منها (الصحة والتعليم والخ..).
  - ج. معالجة التضخم من خلال زيادة حجم الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد.
  - د. دعم الصناعة الوطنية من خلال فرض الضرائب على الواردات وتخفيضها على الصادرات أو إعفائها.
  - هـ. الإعفاء الضريبي على بعض القطاعات من قبل الدولة مثل القطاع الزراعي أو الصناعي لغرض التشجيع.
  - و. تعظيم الواردات المالية للدولة لغرض تقديم خدمات جيدة والتي يتوقع الفرد تلقيها من قبل الدولة.
  - ز. تشجيع الاستثمار الاجنبي وذلك بأعفائها من الضرائب.



### 3. الأهداف الاجتماعية:

تعدّ الأهداف الاجتماعية من أكثر الأهداف التي تعنيها الدولة بعد فرضها الضريبة على أفراد المجتمع، إذ يتم عن طريق العائد الضريبي للدولة تحقيق مراد الفرد الذي يسعى إليه وهو الحصول على الراحة والرفاهية من خلال استقبال الخدمات الصحية والتعليم... إلخ، ومن أهم الأهداف الاجتماعية:

أ. التوازن الاجتماعي: ويُقصد به منح فرصة للمناطق الضعيفة اقتصادياً للوصول إلى مستوى المناطق ذات الاقتصاد الجيد، وهذا بدوره يساعد على إنعاش الأماكن الريفية، والاستقرار السكاني.

ب. التوزيع المنصف للدخل: ويعطي النظام الضريبي تحقيق عادل لتوزيع الدخل من خلال الاستقطاع من المكلفين وبعدها يتم الإنفاق على أفراد المجتمع على شكل خدمات تصبّ كلها خدمة للمنفعة العامة، مثل التعليم والصحة... إلخ.

ج. تحقيق أهداف المنظمات الخيرية ومنظمات التنمية والجمعيات التعاونية وغيرها من المنظمات التي لا تنوي الربح

من خلال الإعفاء الضريبي. (قطاوي و ابراهيم، 2017: 32)

□

المحور الثاني: مفهوم التهرب الضريبي وتعريفه:

أولاً: مفهوم التهرب الضريبي:

ويعني استخدام وسائل الغش في المواد الخاضعة للضريبة، أو بمعنى آخر "استخدام ثغرة قانونية لإخفاء أموال المكلف الخاضعة للضريبة، وهذا سيعطي إمكانية للمكلف للتهرب الكلي أو الجزئي من الضريبة، وإحداث عبء في ميزانية الدولة. وهناك فرق ما بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي أو التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع، فالتهرب الضريبي المشروع هو تجنب الأفراد عن شراء سلعة معينة فُرِضت عليها ضريبة غير مباشرة، واللجوء إلى شراء سلعة غير خاضعة للضريبة وإيجاد ثغرة في قوانين الضريبة والإفلات منها، ومن نماذج التهرب الضريبي المشروع:

1. توسيع الشركة الرئيسة إلى شركات صغيرة.

2. تضخيم النفقات.

3. توزيع المالك لثروته على الورثة الشرعيين قبل وفاته وهذا ما ينتج عدم إخضاع أمواله للضريبة. (بن ميسية

و زهاني، 2020: 9-10).

أما التهرب الضريبي غير المشروع فهو تقديم إقرار ضريبي قد سبق وتم الغش والتلاعب فيه (جرارعه،

2021: 11) ومن نماذج التهرب الضريبي غير المشروع:

• تقديم ميزانية مزيفة وغير صحيحة:

وفي هذه الحالة توجد بعض الطرائق للغش الضريبي ومنها: (قيدوم، 2019: 30).

- الكتمان المادي: والمفهوم من ذلك هو إخفاء شيء خاضع للضريبة.

- التلاعب بالمصاريف وذلك لغرض تقليل الأرباح الحقيقية، وهذا يحصل عمداً من قبل المكلفين، أو هو قيام

المكلفين برفع مبالغ المصاريف على الاستهلاكات والمعدات، فضلاً عن إضافة المصاريف الشخصية التي ليس

لها علاقة بمحدود المهنة.

□

## • تقديم قيود مزيفة:

وذلك من خلال تدقيق الجهة الضريبة لملف المكلف (التصريح الضريبي)، إذ يتم في بعض الأحيان اكتشاف بعض الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة، وعلى هذا الأساس تتخذ الجهة الضريبة قرار تدقيق ملفات وقيود السجلات اليومية للمكلف بالضريبة، وتُعرّف بالتدقيق الضريبي، وهي عملية جمع المعلومات والأدلة عن الإقرار المُصرّح به من قبل المكلف لتأكيد المبلغ الضريبي المستحق (سريح و الخفاجي، 2016: 4). كما ينصّ قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982م المعدل مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل وذلك بوضع أنظمة وقوانين يجب اتباعها من قبل المكلف، إذ تنصّ المادة الأولى على توفير الدفاتر والسجلات التي تُطلب لأغراض قانون ضريبة الدخل، وكالاتي:

أ- دفتر الموازنة والموجودات أو دفتر الأستاذ.

ب- دفتر اليومية والصندوق.

ت- دفتر محافظ المراسلات. (قانون ضريبة الدخل العراقي، 1982: 45).

## • تقديم تصريح كاذب:

يُعرّف التصريح الضريبي على أنه عرض البيانات والمعلومات المالية للشركة عن طريق تقديم الميزانية العمومية في خلال سنة مالية كاملة، كما يجب توفير البيانات المالية وهي الإيرادات، والنفقات، وصافي أرباح الشركة. (فنيديس، 2015: 3). ويتمتع مفتش الضرائب ببعض الامتيازات منها تدقيق ملف التصريح السنوي المقدم من قبل الشركة، إذ يمكنه تدقيق جميع البيانات المدرجة في التصريح، والمطالبة الشفوية أو الورقية من المكلف بالمعلومات المدونة في التصريح في حال وجود شك أو تلاعب (معطأوي، 2019: 24).

## ثانياً: تعريف التهرب الضريبي:

هو استخدام الطرائق غير المشروعة لتمتّع (تهرب) المكلفين عن دفع الضريبة، أو هو سلوك غير شرعي يقوم به شخص معين لغرض عدم دفع المستحقات الضريبية. (سعدي و عبد الرحمن، 2018: 138). وأوردت الكتب المالية العامة تعاريف عديدة للتهرب الضريبي، فهناك من يرى أنّ التهرب الضريبي هو: تلك الظاهرة التي يحاول بواسطتها الشخص المكلف بدفع الضريبة للتخلّص من دفعها كلّها أو بعضها مستخدماً في ذلك إحدى الوسائل

المختلفة التي يتشَبَّث بها لكي لا يلتزم بدفعها (أل علي، 2002: 221). وهناك تعريف آخر للتهرّب الضريبي، وهو: استخدام الطرائق الاحتمالية الفنية والقانونية والإدارية بقصد التخلّص من دفع الضريبة (القيسي، 2011: 147).

وقد عرّفته الباحثة (أبركان، 2020: 9) على أنّه إفلات المكلف من دفع الضريبة باستخدام أساليب شرعية وغير شرعية، وقد يكون هذا الإفلات جزئياً أو كلياً، وبالتالي قد يؤثّر على خزينة الدولة. ويرى آخرون أنّ التهرّب الضريبي هو: مخالفة المكلف بدفع الضريبة للأحكام والنصوص التشريعية وذلك بوسائل الغشّ والتحايل على القانون مستفيداً من بعض الثغرات في التشريع الضريبي بهدف الوصول إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة والتخلص من عبئها كلياً أو جزئياً (السامرائي، 2012: 130). وكذلك يُعرّف التهرّب الضريبي على أنّه: التخلّص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة، ويمكن قبول تحقّق الضريبة باستخدام بعض الوسائل التي لا تحقّق إلتزاماً على المكلف، أو بعد تحقّق الضريبة بعدم أدائها إلى الخزينة (بشور، 1993: 322). ويتّضح من التعاريف السابقة أنّ التهرّب الضريبي هو كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام قوانين الضرائب أيّاً كانت ويتم ارتكابها عن طريق الاحتيال والغشّ، أيّ يشترط لتحقيق واقعة التهرّب الضريبي العناصر الآتية (الوجيه، 2009: 76):

1. وجود نصّ تشريعي يحدّد أفعال التهرّب والعقوبات المقرّرة.
2. أن تكون واقعة التهرّب قد تمّت بالفعل أو شرّع في ارتكابها.
3. توافر ركن القصد الجنائي لدى المتهرّب.

واستناداً إلى التعاريف السابقة فقد تسنّى للباحث تعريف التهرّب الضريبي على أنّه: عدم الإلتزام بالفريضة المادّية التي تقدّمها الدولة على المكلف بدفعها دون مقابل، وذلك عن طريق استخدام فعّاليات عديدة منها: التلاعب في الإقرار الذي يقدّمه المكلف للهيئة العامة للضرائب، أو استغلال ثغرة قانونية ليتم من خلالها التمتع عن دفع الضريبة المستحقّة بدمّة المكلف.



### المحور الثالث: أسباب التهرب الضريبي وطرائقه:

#### أولاً: أسباب التهرب الضريبي:

تعددت أسباب التهرب الضريبي أو التجنب الضريبي من قبل الشركات المكلفة بدفع الضريبة السنوية للدولة، بالتالي ستؤثر على خزينة الدولة وتُضعف من قدرتها على تقديم الخدمات للمجتمع وتحقيق الرفاهية لأفراده، ومن أهم هذه الأسباب:

1. الأسباب النفسية: إنّ الشعور النفسي أو الشعور بالمسؤولية من قبل المكلفين تجاه الضريبة ما زال ضعيفاً وفقاً للتصورات السائدة، ويمكن زيادة العبء الضريبي على المكلفين الملتزمين بالدفع الضريبي لتغطية الضريبة التي تمّ التهرب منها، إذ أنّ الاستفادة من الوعي الضريبي يعطي انعكاساً إيجابياً ومساهماً في تقليص ظاهرة التهرب الضريبي (خشاب، 2020: 21).

2. الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي من قبل المكلفين هو الوضع الاقتصادي للدولة، إذ أنّه يؤثر على أفراد المجتمع من ناحية إلتزامهم، وأنّ استقطاع جزء من دخل المكلف في حال تدني الوضع الاقتصادي للدولة التي يتواجد فيها يعتبر عبء وثقل كبيرين عليه. (القصاص، 2015: 31).

3. إدارة الضريبة: تواجه الكثير من الدول النامية التهرب الضريبي بصورة كبيرة، وهذا يعتمد على الكفاءة الإدارية لهذه الدول، إذ أنّ بناء أساس قوي لإدارة الضريبة يساعدها على مكافحة التهرب الضريبي أو على الأقل الحد منه، كما أنّ ظاهرة الرشوة التي تتم بين المكلف والموظف يرجع سببها إلى تدني المستوى المادي والمعنوي للموظف ممّا يساعدهم على إدراك هذه الأمور (سعيد، 2015: 39).

4. الأسباب السياسية: إنّ السياسة التي تتبناها الدولة لها دور مهمّ في قضية التهرب الضريبي إذا مارست الدولة سياسة الإنفاق على المنفعة التي تصبّ في راحة أفراد المجتمع ورفاهيتهم، وهذا بدوره سيعطي انطباع وشعور بالراحة في حالة دفع المكلف للضريبة، أمّا في حال الإنفاق على الأمور التي لا تصبّ لصالح الأفراد فهذا سيعلّل سبب لجوئهم إلى التهرب الضريبي (سليمان، 2016: 618).

5. التشريعات القانونية: وهي أحد أسباب التهرب أو التجنب الضريبي والتي يلجأ إليها الكثير من أصحاب الأموال والمشاريع من خلال استغلال الثغرات القانونية، على سبيل المثال يستطيع المكلف التهرب من الضريبة على أرباح تجارته، وذلك باتّسام نشاطه بصفة غير تجارية أمام الجهة القانونية، وعليه من الضروري معالجة التشريعات القانونية وإضافة قوانين تساعد على سدّ هذه الثغرات (مراد، 2010: 8).

## ثانيا: طرائق التهرب الضريبي:

يستخدم المكلف طرائق عديدة للتهرب الضريبي الغير مشروع والتي سيتم شرحها في أدناه:

### 1- التهرب من خلال المعاملات المحاسبية:

تتم هذه العملية من خلال التلاعب بالقوائم المالية التي يقدمها المكلف نهاية كل سنة للهيئة العامة للضرائب، إذ يتم التلاعب كالتالي:

- تقليل الإيرادات: وهي من الطرائق الشائعة لدى المكلفين، وتتم من خلال إعطاء قيمة أقل من الواقع، أي إدراج أرقام غير حقيقة لموارده المالية“ وذلك لأجل تخفيض الوعاء الضريبي.
- زيادة المصاريف، وهي طريقة تشبه الفقرة التي ذكرت في أعلاه، وهي محاولة رفع نسبة المصاريف أو التكاليف، وهذا سيساعد على تخفيض نسبة الضريبة. (زحاف، 2020: 47)

### 2- التهرب الضريبي من خلال العمليات المادية والقانونية:

- التهرب من خلال العمليات المادية: القصد منه لجوء المكلف إلى عدم الإفصاح عن المواد والمبيعات جزئيا أو كليا في التصريح الذي يقدمه للإدارة الجبائية، وتسمى هذه العملية بالتحايل المادي.
- التهرب الضريبي من خلال العمليات القانونية: ويُقصد به التهرب عن طريق عمليات وإجراءات قانونية وهي - في الواقع - مخالفة للقانون، وهي استغلال ثغرات قانونية لعمليات تعطي حق للمكلف بعدم دفع الضريبة، ومنها التهرب عن طريق فواتير شراء وهمية. (بلول، 2017: 20)

## ثالثا: الشفافية المصرفية:

تعدّ الشفافية المصرفية أحد الطرائق لمكافحة التدفّقات المالية غير المشروعة، كما أنّها تزيد من ثقة التعاملات المالية لغرض شفافية الأعمال المشروعة، وتوصف على أنّها فقدان بعض الخصوصية لأصحاب المشاريع التي تسعى للحصول على سرّية لتعاملاتها المالية. ويمكن تفسير التدفّقات المالية غير المشروعة عن طريق مثالين من الأعمال“ أوّلها، تأسيس أموال عن طريق ممارسة أعمال غير قانونية، مثل الفساد والتهريب، ثانيها، التعامل المالي الذي يروم إخفاء الدخل عن الجهات المعنية يعدّ تهربا ضريبيا، لذلك يعدّ اللجوء إلى التعامل المصرفي عاملا مهماً يحدّ من هذه الأعمال غير المشروعة، ويساعد على تحديد الأموال في حالة الدفع والاستلام (التعامل المالي ما بين الشركات). (احمية،

2020: 87)

المحور الرابع: البوابة الإلكترونية للضرائب:

أولاً: ماهية البوابة الإلكترونية:

تعدّ البوابة الإلكترونية مجموعة من الخدمات التي تسهّل عملية الوصول إلى المعلومات والبيانات التي يحتاجها الأفراد أو جهات معيّنة أخرى، (البشير، 2016: 18). وهناك اختلاف في الكثير من البوابات الإلكترونية التي تقدّمها شبكة الويب، مثل تلك البوابات الإلكترونية والتي يتم الوصول إليها بسهولة من لدن المستخدمين لمعرفة البيانات والمعلومات التي يبحثون عنها وتصفحها، غير ذلك هناك بوابات إلكترونية متخصصة بجهات معيّنة، (العكرومي و كورة، 2020: 3)، إذ أنّ هذه البوابات تحتاج إلى تسجيل الدخول مثل بوابة الضريبة الإلكترونية، فأنها مخصّصة للجهات المكلفة بدفع الضريبة المستحقة عليها.

ثانياً: الوظائف التي توفرها البوابة:

- بحث متعدّد المعايير.
- توفير الإحداثيات باستمرار.
- تحميل الملفات.
- التعهّد عن طريق البوابة.
- تبادل البيانات والمعلومات ما بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين.
- ترميز الملفات.
- التوقيع الإلكتروني للملفات.

ثالثاً: بوابة الضريبة الإلكترونية:

ظهرت عملية دفع الضريبة عن طريق الأنترنت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1986م، ومن ثمّ تمّ تبني هذا النظام في الكثير من الدول التي تسعى لمواكبة التطوّر باستمرار، ويعدّ الدفع الإلكتروني للضريبة من أفضل الممارسات التكنولوجية الحديثة، إذ أنّه يساند الإدارة الضريبية بشكل كبير على تحسين العمليات داخل المنظمة

الضريبية (1: Haryani and Matharu, 2015)



## 1. بوابة الضريبة الإلكترونية بالنسبة للمكلف:

وهي عملية إيداع إلكتروني أو دفع الضريبة المستحقة على المكلف عن طريق الأنترنت، ويتم من خلال البوابة الإلكترونية توفير كافة العمليات لتقديم المستندات المتعلقة بالتصريح الضريبي أو الإقرار الضريبي السنوي، وهذا يختصر عملية تقديم الإقرار الضريبي التقليدي (تقديم الإقرار عن طريق ملفات). (Harrison Muturi Nahashon and Kiarie، 2015: 281) وكما حاولت الكثير من الدول النامية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني للضريبة لدى أهميته ومميزاته الكثيرة، إذ أشار الباحث (Sadress Night and Juma، 2019: 83)، على ضرورة توعية دافعي الضريبة على نظام الدفع الإلكتروني لما يقدمه من فوائد إيجابية جمة، فضلا عن أنّ هناك بعض العقبات للتحوّل الإلكتروني من قبل الجهة المكلفة بالضريبة، منها تدريب الموارد البشرية على الأنظمة الحديثة“ منها أجهزة الكمبيوتر، وتوافر موظفين ذوي كفاءة عالية في المكان الصحيح. ولتكيف المكلفين بدفع الضريبة عن طريق نظام الدفع الإلكتروني (البوابة الإلكترونية للضريبة)، يجب توفير بعض الأساسيات التي تعدّ عاملا مهماً بالنسبة للمكلفين، والغرض منها استمرار المستخدمين على النظام في حال وجود العوامل المساعدة الآتية:

- سهولة الاستخدام والابتعاد عن التعقيدات التي قد يواجهها المكلف.
- توفير الأمان للمكلف، لغرض استمراره في اتباع النظام. (Yusuf, Yusoff and Johari, 2012: 6449).

## 2. بوابة الضريبة الإلكترونية بالنسبة للجهة الحكومية:

ساهمت الحكومات الإلكترونية في الوصول إلى أفضل خدمة يمكن أن تقدّمها للمواطنين من خلال تقديم أسهل الطرائق للتواصل فيما بينهم (الحكومة والمواطنين)، وتوجيه المواطن للوصول إلى المعلومات التي يحتاجها، فكان مرده فوائد كثيرة تصبّ في مصلحة الحكومة، وهي (تقليل الفساد وزيادة شفافية العمل، ونمو الإيرادات وتخفيض التكلفة) (Hussein et al., 2010: 1). وإن فكرة الدفع الإلكتروني للضريبة هي بمعنى التزام المكلف بمواعيد تسديد الضريبة المستحقة عليه وبطريقة سهلة ومبسّطة للمكلف (دفع الضريبة على مدار الساعة وفي كل مكان)، وعُرّفت بأنها عملية نقل البيانات والمعلومات الضريبية بصورة سريعة إلى مديرية الضريبة. (Mustapha، 2013: 2) ويمكن اختصار فوائد عملية التحصيل الإلكتروني للضريبة للجهة الحكومية كالآتي:

1- تقليل الأخطاء البشرية.

2- تقليص الوقت الضائع في معالجة التصريح الإلكتروني.

3- تقليص التكاليف. (1: Rahman and etal., 2020)

تعدّ البوابة الإلكترونية إجراء يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- تنظيم العمليات من المقرّ مع المديرية العامة للضرائب وتجنّب التنقّلات بغية تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية في أيّ وقت كان خلال كامل أيام الأسبوع.
- توفير المعلومات الجبائية للمكلف.
- دفع ضرائبه ورسومه عن طريق الأنترنت.
- الاطلاع على ديونه الجبائية بالكامل.
- طلب الشهادات الجبائية.

أمثلة عن تطبيق البوابة الإلكترونية:

البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للضرائب في دولة قطر

عن الهيئة.

تهدف الهيئة إلى تقديم أفضل الخدمات إلى كافة أنواع المكلفين بدفع الضرائب، وتحقيق أفضل النتائج للدولة، ولتوفير كافة ما ذكر مسبقاً استطاعت دولة قطر فتح البوابة الإلكترونية التي ساهمت في تحقيق العدالة في الاستحصال الضريبي لجميع المكلفين.

مميزات بوابة الضريبة الإلكترونية:

- الإدارة الإلكترونية: ومن خلال فتح قنوات إلكترونية موثوقة تمّ التوصل إلى مرونة الإجراءات ما بين المكلف وما بين الهيئة العامة للضرائب في دولة قطر، بالإضافة إلى تمكين الشركة من إدارة حساباتها الضريبية بسهولة ويسر وعلى مدار الساعة.

- خدمات متكاملة وميسرة: تمكن المنظمات للتحقق من صحّة الإقرارات الضريبية وجميع الوثائق والمستندات المطلوبة، وتسهيل عملية دفع الضرائب من خلال البوابة الإلكترونية المعتمدة.
- سهولة المتابعة: استقبال الإشعارات الفورية للشركات فيما يخصّ معاملاتهم، لتفادي الأخطاء المتوقعة عند تقديم الطلبات، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد عند تقديم الوثائق والمستندات المطلوبة.

#### خدمات بوابة الضريبة الإلكترونية للمكلفين داخل دولة قطر وخارجها:

- التسجيل.
- إدارة الملفّات.
- تقديم الإقرارات وتعديلها.
- الكشوفات.
- الإخطارات.
- الطلبات والمتابعة.
- الشهادات.
- السداد.

#### طريقة استخدام بوابة الضريبة الإلكترونية:

يجب على المستخدم تسجيل الدخول إلى نظام التوثيق الوطني لمعرفة كيفية التسجيل كما موضّح في الصورة الملحق (7).

كما توفر البوابة الإلكترونية دليل مستخدم، والذي يتم فيه توضيح جميع خطوات تسجيل الشركات وطريقة التحصيل الضريبي بكافة مجالاته، وتقديم التعليمات للمكلفين لتسهيل عملية التسجيل وتقديم الإقرار السنوي للشركات، كما موضّح في الشكل الملحق (8). بعد إكمال جميع الخطوات وتقديم الإقرار الضريبي سوف يستلم المكلف إخطارا على شكل فاتورة من قبل الهيئة العامة للضرائب كما موضّح في الصورة الملحق (9).

## نظام X-Road:

تعدّ بوابة تحصيل الضرائب الإلكتروني وسيلة جديدة ومستحدثة في العالم نوعا ما، وهناك أنواع عديدة من استحصال الضرائب إلكترونيا، منها طريقة الـ x-road. وإنّ طريقة دفع الضرائب الإلكترونية طريقة متبعة في دولة أستونيا، وتعتبر من أسهل الطرائق وأكثرها سرعة في إنجاز عملية الدفع الإلكتروني، إذ يقدر الوقت بين ثلاث إلى خمس دقائق فقط. وتعمل دولة أستونيا على فكرة إنشاء بيئة تقنية وتنظيمية إدارية تربط بها كل الكيانات التابعة للدولة بمكان واحد، تجمع بها المعلومات وتتيح استخدامها وتبادلها عبر الأنترنت. وتتكوّن عملية دفع الضرائب في دولة أستونيا من أربع خطوات رئيسية:

- 1- تسجيل الدخول إلى النظام الموحد.
- 2- مراجعة بياناته المملوءة مسبقا، وإجراء أي تغيير في البيانات الشخصية إن استوجب الأمر.
- 3- ومن ثمّ يتم عرض المحصلة الضريبية والمبلغ المحسوب لدفع الضريبة.
- 4- الموافقة على عملية الدفع عبر الحساب البنكي. كما موضّح في الصورة الملحق (10).

## من مميزات نظام الـ X-Road:

- أ) توفير الوقت للمواطنين، فلم يعد هناك حاجة إلى الذهاب لمكتب الضرائب أو تقديم مستندات.
- ب) تلقّي دافعو الضرائب المبالغ المستدّة في وقت قياسي (يقدر بخمسة أيام).
- ت) تقليل التكلفة الإدارية لمجلس الضرائب بما يقارب الـ 37٪، حيث انخفض الإنفاق على المكاتب.
- ث) ارتفاع مستوى رضا المواطنين في دولة أستونيا.

## نظام connect في New Hampshire:

تعدّ البوابة التي استخدمتها دائرة إيرادات في ولاية New Hampshire الأمريكية من أنجح البوابات وأكثرها توسّعا في جباية الضرائب وتسمى بـ Granite tax connect، وهو نظام معلوماتي تقني يتيح لدافعي ومعدي وعملاء الضرائب كضرائب التبغ وضرائب نقل الملكية والسيارات من إتمام أعمالهم عبر الأنترنت. أطلقت ولاية نيوهامشاير المرحلة الثالثة والأكثر تطوّرا من نظام كرانت تاكس كونكت في عام 2019م،

وقُدِّر عدد المستخدمين لهذا الموقع (19000) مستخدم في زمن سنتين تقريبا. ومن أهم مميزاتهُ أنه يتيح هذا النظام

من إتمام:

أ) ملف الضرائب الإلكتروني.

ب) جدول المدفوعات المقدّرة وطلب الاسترداد والإئتمان.

ت) الحصول على خطة لدفع الضرائب.

ث) الإبلاغ عن الاشتباه بمجالات التهرب الضريبي.

ج) عمليات نقل الملكية الإلكترونية. كما موضّح في الصورة الملحق (11).



## المبحث الرابع

### الدراسات والبحوث السابقة

#### تمهيد

نستعرض في هذا المبحث نتائج عدد من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية والتي تحدّد منهجية الدراسة وافتراضاتها لفهم الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي، وتمّ استعراض عدد من الدراسات والبحوث السابقة، وسنقوم بتوضيح هذه الدراسات والبحوث وإظهارها، وكذلك سيتمّ دراسة هذه الدراسات والبحوث السابقة ولقد تمّ قسمنا القسم إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية. ويتضمّن هذا المبحث المحاور الآتية:

المحور الأوّل: عدد من الدراسات العربية السابقة المتعلقة بالأعمال الإلكترونية وأبعاد التهرب الضريبي.

المحور الثاني: عدد من الدراسات الأجنبية السابقة المتعلقة بالأعمال الإلكترونية وأبعاد التهرب الضريبي.

المحور الثالث: مناقشة الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها.



المحور الأوّل: عدد من الدراسات العربية والأجنبية السابقة المتعلقة بالأعمال الإلكترونية وأبعاد التهرب الضريبي:

عادة ما يبدأ البحث العلمي من النقطة التي وصلت إليها البحوث العلمية السابقة ودراسات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة من حيث الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات التي خرجت بها، وينتهي بموقع الدراسة الحالي لتلك الدراسات في ضوء الوسائل المستخدمة في إنجازها ومكان سيرها والأسس المعتمدة في تطبيق نتائجها، وفيما يلي عدد من الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالأعمال الإلكترونية والتهرب الضريبي:

1) رسالة قماضر بابكر، (2016)، بعنوان: محددات قياس ضريبة أرباح أعمال التجارة الإلكترونية وأثرها في تحديد الوعاء الضريبي في ديوان الضرائب في السودان)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، وتكمن مشكلة الدراسة في أنّ هناك ضعف في سيطرة الهيئة العامة للضرائب في دولة السودان على تداول السلع والخدمات التي تتمّ إلكترونياً (التجارة الإلكترونية)، بما فيها من تشريعات قانونية تشمل فرض ضريبة على عملية التجارة الإلكترونية، وفي نقطة أخرى توضّح ضعف كادر الموارد البشرية في المنظمة الضريبية وعدم مواكبتهم للتطورّ التكنولوجي وعدم المعرفة في مزاولة الأعمال الإلكترونية، وتوصّلت نتيجة البحث إلى بعض التوصيات التي قدّمها الباحثة منها: وضع لوائح وقوانين من قبل الهيئة العامة للضرائب في السودان تخصّ تداول الصفقات الإلكترونية، وإضافة بنود تخصّ التجارة الإلكترونية في الإقرار السنوي الذي يقدّم للضرائب من قبل الشركات، وتأهيل وتدريب الموارد البشرية العاملة في دائرة الضرائب للأعمال الإلكترونية، واهتمام الإدارة القائمة على الضرائب برسالة وتحليل نظام الدول الأخرى لزيادة المعرفة واتخاذ الخطوات المستقبلية، فضلاً عن ربط الهيئة العامة للضرائب بشبكة الأنترنت لاتخاذ إجراءات بفرض الضريبة المباشرة على عملية بيع وشراء السلع والخدمات التي تتمّ في شبكات الأنترنت.

2) رسالة صبري، (2016) بعنوان: ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق: إنّ الهدف الرئيس للرسالة هو محاولة معرفة الوسائل المعتمدة للحدّ من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق، ولمعرفة صحّة الفرضيات التي صاغها الباحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي وبالاعتماد على البيانات والمعلومات التي توصلت إليها الدراسة، وكانت الحدود المكانية للرسالة في العراق وقد تمّ اختيار الحدود الزمنية ما بين (1998-2010).

توصّلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات للرسالة وهي:

- ارتفاع معدّل التهرّب الضريبي ما بين المدّة الزمنية (1998-2010)، وقد ارتفع التهرّب الضريبي ما بعد سنة 2003م وذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية آنذاك في العراق.
- إنّ أحد أسباب التهرّب الضريبي هو عدم اقتناع المكلف بأوجه الإنفاق العام، وضعف التقديم الحكومي للخدمات العامة للمجتمع، وهذا يؤدي إلى عدم اقتناع المكلف بتقديم الضريبة الكاملة عليه.
- ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أهمّ أسباب التهرّب الضريبي من قبل المكلف.
- عدم حصر عدد المكلفين للضريبة بسبب ضعف نظم المعلومات الضريبية.

ومن أهمّ التوصيات التي توصّلت إليها الدراسة:

- إدخال الشبكة الإلكترونية في المجال الضريبي للتواصل المباشر ما بين الجهاز الحكومي والقطاع الخاص لزيادة الرقابة.
- العمل على تطوير مهارات العاملين والإداريين في القطاع الضريبي، وعمل دورات خاصة في مجال الحاسبات والأعمال الحديثة.
- تنظيم لجان متخصصة في عملية الفحص والتدقيق الميداني لحصر المكلفين الجدد ومتابعة المكلفين المسجلين في دائرة الضريبة.
- تحسين الإنفاق الحكومي وتوجيهه لصالح المجتمع لغرض شعور المكلف بالرضا من ناحية استرجاع الضريبة المكلف بها بمنافع وخدمات مباشرة وغير مباشرة.

**3) رسالة الحمزة عبد الحليم، (2018)، بعنوان: الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة**

**الضريبية، نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر.**

وتشير هذه الدراسة إلى استخدام نظام التكنولوجيا في العمليات الحاسوبية وذلك باستخدام الحاسبة الإلكترونية، أي بمعنى غير الورقية أو التقليدية، والغرض منها هو توفير الوقت اللازم مع إتقان العمل المطلوب بجودة عالية، أشار الباحث إلى القائمين على عملية الفحص الضريبي، وأوجب معرفتهم الكافية باستخدام الأجهزة الذكية مثل الحاسوب الآلي والتطبيقات والبرامج، وضرورة التعرّف على النظام الحاسبي للشركات. وكانت نتائج الدراسة على النحو

التالي: إن تطبيق عملية الفحص الضريبي الإلكتروني يساعد على إعطاء بيانات ونتائج بدقة وجودة عاليتين. وإن تطبيق المحاسبة الإلكترونية غير الورقية تعطي أرقاماً مضمونة في القوائم المالية والكشوفات التي تُقدّم من قبل الشركات للهيئة العامة للضرائب، وهذا بعد فحص الكشوفات المالية من قبل الجهة القائمة في الفحص الضريبي بالإضافة إلى الإقرار المقدم، واهتمام القائمين في الفحص الضريبي بالحاسوب الآلي وتكنولوجيا المعلومات. ويجب مراعاة أساليب هذا النظام وأبعاده للحصول على الرقابة التامة عند استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني.

4) رسالة الدمرداش، (2020)، بعنوان: مكافحة التجنّب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانون ضريبة الدخل والقيمة المضافة.

وقد استهدفت هذه الدراسة تعزيز آليات مكافحة التجنّب الضريبي وتفعيل ضريبي الدخل والقيمة المضافة على أنشطة الاقتصاد الرقمي في مصر والمملكة العربية السعودية، وافترضت الدراسة أنّ الفجوة الرقمية وتباين التركيز السوقي للمنصّات الرقمية العالمية تؤثران سلباً على توزيع القيمة المضافة وتآكل أوعية الضريبة وتلحق الضرر بالإيرادات العامة في كثير من دول العالم، ومنها مصر والمملكة العربية السعودية. وفي ضوء مشكلة وأهداف وفروض الدراسة، يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث وعلى النحو التالي:

- استمرار تزايد التجارة الإلكترونية وأنشطة الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى تحوّل السلطة الضريبية عن الدولة ككيان ضريبي وفي اتجاه المنظمات الدولية لتلعب دوراً مهماً في تصميم السياسة الضريبية.
- الفجوة الرقمية القائمة بين بلدان العالم، والتركز السوقي للمنصّات الرقمية، والجذر الملاذية الآمنة تؤدي إلى تباين توزيع القيم المضافة والأوعية الضريبية، وتؤثر على قواعد الاختصاص الضريبي ومن ثمّ الحصيلة الضريبية لكثير من الدول.
- يتطلّب تعظيم الاستفادة الضريبية من التجارة الإلكترونية وأنشطة الاقتصاد الرقمي مرونة في صياغة التشريعات الضريبية الوطنية، واستعداداً للاستفادة من المتغيّرات وخاصة التكنولوجية، كما يتطلّب تنسيقاً دولياً واسع النطاق.

- يواجه النظام الضريبي في مصر والمملكة العربية السعودية تحت تأثير التنامي المتزايد لأنشطة الاقتصاد الرقمي صعوبة في إثبات المعاملات الإلكترونية وتتبعها، وفي تحديد الاختصاص الضريبي للأنشطة المولدة للدخل وللقيمة المضافة.

- يواجه النظام الضريبي في مصر والمملكة العربية السعودية ثلاث صعوبات تكتنف المعاملة الضريبية لأنشطة الاقتصاد الرقمي، وتفاقم مشكلات التجنب الضريبي في مجال ضريبة الدخل، وتتعلق هذه الصعوبات بمفهوم المنشأة الدائمة، وتحديد الدولة لمصدر الدخل، وتوزيع نسب الأرباح لصفقات الاقتصاد الرقمي.

**5) رسالة يونس، (2020)، بعنوان: ثورة البيانات الضخمة وتعبئة الإيرادات الضريبية حالة مصر، تعدّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي تناولت موضوع الدراسة، إذ أنّها توضّح انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي في مصر، وهذا بسبب ضعف التطبيقات الخاصة بالإيراد الضريبي، وأنّ مقترح الدراسة هو الاهتمام بالنظام الضريبي لزيادة فعالية العمل الضريبي، وذلك باستخدام نماذج واقع حال التحصيل الضريبي في دول أخرى لاتخاذ الخطوات المهمة والبدء في تطبيقها، وكانت نتائج الدراسة كما يلي: الثورة المعلوماتية أو الرقمية باتت واقع حال في الكثير من الدول وهذا بسبب تدخلها في كافة المجالات والأعمال. وطبقت الكثير من الدول التعبئة الضريبية من خلال استخدام التطبيقات التكنولوجية للحدّ من التهرب الضريبي. وإنّ استخدام تطبيقات التعبئة الضريبية أدّى إلى زيادة واضحة في الوعاء الضريبي لدى الدول التي طبقت النظام الجديد لهذه التطبيقات.**

وأهم توصيات الدراسة هي:

- استخدام شبكة الأنترنت تعدّ وسيلة فعّالة في ربط الجهة الحكومية (الضريبة) مع القطاع الخاص، وذلك باستخدام تطبيقات تساعد عملية السيطرة النوعية.

- الإلمام بتجارب الدول الأخرى التي واجهت التهرب الضريبي، باستخدام الأجهزة الإلكترونية لحسابات الأفراد والمنظمات الاقتصادية.

- تعديل التشريعات الحكومية الخاصة بالنظام الضريبي لكي تتواءم مع الأنظمة الجديدة.

- إعادة تصنيف الهيكل التنظيمي في مصلحة الضرائب بما يوائم التغييرات الجديدة.

6) رسالة فحل، الشكري، (2021)، بعنوان: آليات التحصيل الإلكتروني للضريبة وفق نظام الحوسبة الإلكترونية، ركز الباحثان على التحصيل الإلكتروني للضريبة، والهدف من الدراسة هو تطبيق الأعمال الإلكترونية في المجالات التي تصبّ في مصلحة أفراد المجتمع. وإن مشكلة البحث تنحصر ما بين تطبيق النظام الإلكتروني لمعالجة ضعف الرقابة على المعاملات الضريبية، ويوضح الباحثان بأن استخدام التكنولوجيا في النظام الضريبي سيسهّل عملية الدفع الضريبي، بالإضافة إلى تقليص الوقت والجهد من قبل المكلف وموظفي الضريبة. وقد توصل الباحثان إلى نتائج ومن أهمّها: إنّ من الأمور التي تعالج الفساد المالي في مؤسسات الدولة هو تطبيق التحصيل الإلكتروني للضريبة، بسبب تعامل المكلف بالضريبة مع نظام إلكتروني وليس نظاما بشريا، ومصداقية جميع مؤسسات الدولة التي تتعامل مع المكلفين بتوصيل كافة المعلومات من غير تلاعب وبجودة عالية فضلا عن الشفافية، وعمل بيئة جيدة للعمل في المنظمات الحكومية من خلال استخدام أنظمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأيضا زيادة إيرادات الضريبة بعد استخدام التحصيل الإلكتروني. وتحفيز المكلفين باستخدام الدفع الإلكتروني، والتحويلات والدفع الإلكتروني وهذا يتم من خلال الاتفاق مع البنوك مع سيطرة وزارة المالية على هذه الأمور. وكما لحّص الباحثان بعض التوصيات، ومنها:

- الإلمام بقوانين تساعد على تبني الأعمال الإلكترونية في المنظمات الحكومية.
- تغيير بعض قوانين الضريبة التي لا تتواءم مع الأعمال الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة.
- الاهتمام بتجارب الدول التي تواكب التطور والمتبينة لنظام التحصيل الإلكتروني للضرائب، والاستفادة من تجاربها ودراسة جميع مستلزمات تبني التحصيل الإلكتروني لتفادي الأخطاء.

7) رسالة نصير (2012)، بعنوان: التحوّل الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، وتركز هذه الدراسة على أداء القائمين في محصّلة الضرائب في دولة مصر، وحيث تقدّم مقترح بالتحوّل الرقمي لعملية التحصيل الضريبي بهدف زيادة فعالية التحصيل الضريبي، وبعد المراجعة وضّحت الدراسة بأن التحوّل الرقمي سيساهم في نقاط إيجابية في محصّلة الضرائب في مصر، وهذا من خلال تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني. ويبدأ الباحث بتقديم بعض التوصيات بعد مجموعة الاستنتاجات التي كان قد توصل إليها، ومن أهم هذه التوصيات: السيطرة على جميع الممولين والشركات المسجّلة في محصّلة الضرائب من خلال بناء مؤسسة إلكترونية في جميع المناطق الضريبية،

وفرض الضريبة ضمن إطار التحوّل الرقمي. وإصدار تشريعات جديدة مقدّمة من قبل خبراء وعلماء في المالية العامة تسند التحوّل الرقمي للضرائب. ويجب الإلمام بالتقنيات التكنولوجية لتسهيل الإجراءات الضريبية، ومنها: الأنترنت والأجهزة الذكية. وأيضاً تطبيق الفاتورة الإلكترونية والالتزام بها من قبل الممولين. فضلاً عن استخدام الفحص الإلكتروني والدمج والتناسق ما بين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة لتحقيق الحصيلة الضريبية من قبل المستهدف.

**1-4-2 المحور الثاني: عدد من الدراسات الأجنبية السابقة المتعلقة بالأعمال الإلكترونية وأبعاد التهرب الضريبي:**

(8 رسالة (Azab, 2009)، بعنوان: تقييم جاهزية المنظمات العامة للحكومة الإلكترونية: تأثير العوامل الداخلية (حالة مصر).

### **Assessing electronic government readiness of public organizations: effect of internal factors (case of Egypt)**

هدفت الأطروحة إلى تطوير إطار العمل الإلكتروني في دولة مصر العربية من خلال استبيانات هدفها التحصيل على معلومات من قبل الموظفين في القطاع الإلكتروني المصري. واستطاعت هذه العملية على جمع معلومات أساسية ساعدت على تطوير الأعمال الإلكترونية المصرية على أربع نواحٍ أو أبعاد، كاستراتيجيات المتبعة في تطوير الأعمال الإلكترونية، والاستثمار في تعليم الكوادر البشرية في المجالات الإلكترونية، وتسهيل العمليات الإلكترونية لتكون أكثر فعالية. وغطت هذه الدراسة جوانب عديدة من قطاعات العمل الإلكتروني المصري كالمنظمات البلدية والاستثمارات ودفع الضرائب، فضلاً عن القطاعات الصحية. وجدت الباحثة أنّ المشكلة الرئيسة التي تقع في جمهورية مصر العربية هي قلة الترويج الحكومي لأعمالها الإلكترونية، إذ كانت الإستراتيجية المتبعة في نشر الفكر والوعي الإلكتروني ضعيفة نوعاً ما، وعلى الطبقتين: (السكان والموظفين في القطاع الحكومي). أظهرت هذه الدراسة تأثير التكنولوجيا على النظام الإلكتروني وتأثير الكادر البشري على النظام الإلكتروني، وكان للكادر البشري الأثر الأكبر على النظام من حيث كيفية التطبيق من قبل الموظفين، فضلاً عن طريقة الترويج على الأعمال الإلكترونية.

□

9) رسالة (Hussain, 2017) ، بعنوان: إطار تقييم فعالية خدمات الحكومة الإلكترونية (E-GEEF)

رسالة حالة لخدمة الضرائب الإلكترونية الهندية، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه.

## **E-Government Services Effectiveness Evaluation Framework (E-GEEF) A Case Study of Indian E-tax Service.**

إنّ للدراسة نظرة عن التضخّم الإلكتروني في الآونة الأخيرة، فقد وصل العالم إلى مرحلة التطور الإلكتروني بسرعة فائقة، وأصبح من الصعب مواكبة هذا التطور السريع. وإنّ سرعة دوران عجلة التطور أدت إلى غضّ نظر بعض الحكومات عن جلب الأدوات والبرامج الإلكترونية الجديدة، فقد وصلت حكومة الهند إلى الاكتفاء بالتطور التكنولوجي، وهذا ما دفع الباحث إلى عمل تقييم عن أداء الحكومة الهندية في عملية جباية الضرائب الإلكتروني. وعمل الباحث على توضيح أهمية تطوير النظام الإلكتروني الهندي، إذ بيّن أهمية هذا الاستثمار أو التطور وإمكانته في زرع الثقة في قلوب المواطن إزاء الأداء الحكومي في عملية جباية الضرائب الإلكترونية وكيفية خلق بيئة تعاونية أساسها الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة الهندية. واستطاع الباحث من وضع إطار وخطة استراتيجية في تطوير الأعمال الإلكترونية وتقييمها وأهميتها في السيطرة على عمليات التهرب الضريبي، إذ يعتمد أغلب المواطنين الهنود على دفع ضرائبهم إلكترونياً، وكانت خطة الدراسة هي الاستثمار بالأعمال الإلكترونية لخلق ثقة بين الأداء الحكومي والمواطن. واستخدم الباحث التحليل الكمي للمعلومات المأخوذة من الاستبيانات ووجد أنّ الخدمات الحكومية الإلكترونية تكون علاقتها طردية مع الاستثمارات في المجال الإلكتروني، وهذا كان له تأثير وبطريقة مباشرة على درجة رضا المواطن من الأداء الحكومي.

□

### المحور الثالث: مناقشة الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها:

تناولت الدراسة العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وأبعادها التي بلغت عددها (9) رسالة، وتمّ تحديد الفقرات الآتية لوصف هذه الدراسات ومجالات الاستفادة منها في الدراسة الحالية وعلى النحو الآتي:

#### أولاً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

1. مساهمة الدراسات السابقة في تطوير منهجية الدراسة الحالية من خلال الاستفادة من الأدوات المستخدمة، وصياغة الأهداف والأهمية، وبناء الأبعاد والمقاييس المعتمدة لمتغيرات الدراسة كالأعمال الإلكترونية، والميزانية العمومية للشركات وأبعاد التهرب الضريبي.
2. مساهمة الدراسات والبحوث السابقة في تحديد الفجوات المعرفية لمتغيرات الدراسة (الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات وأبعاد التهرب الضريبي) من خلال الاطلاع على آخر ما توصل إليه الباحثون.
3. الاستفادة في صياغة فقرات الاستبانة وبناء بعض المحاور بشكل تخدم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية للرسالة الحالية.
4. ساهمت الدراسات والبحوث السابقة في فهم متغيرات الدراسة وإدراك أبعادها الأساسية، كذلك استفاد الباحث من طروحات ورؤى وفلسفة الباحثين في بناء الأطر المفاهيمية وتعزيزها لتبيان دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحد من التهرب الضريبي.
5. تسهيل مهمة اختيار مجال الدراسة الحالية ومجتمع الدراسة وعيبتها، وتحديد مسوغات اختيار ميدان الدراسة الحالية.
6. المساهمة في اختيار أساليب جمع البيانات والمعلومات وتحديد الوسائل والطرائق الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها وتفسير نتائجها.
7. من خلال الاطلاع على ما توصلت إليه الدراسات السابقة وتفسير العلاقات والتأثير بين متغيراتها أصبحت الدراسة الحالية نقطة انطلاق جديدة تمكن الباحث من بناء تصوّرات فكرية حول متغيرات الدراسة.
8. ساعدت الدراسات السابقة على تشخيص أبعاد متغيرات الدراسة الحالية ومؤشراتها على وفق المنهجية المتبعة.
9. تمثل الدراسات السابقة النقطة التي انطلق منها الباحث في تصميم المخطّط الافتراضي وصياغة فرضيات الدراسة الحالية.

## ثانياً: مجالات تميّز الدراسة الحالية:

على الرغم من أنّ الدراسات السابقة أضافت الكثير وأغنت الموضوع من خلال الإطار النظري والجانب الميداني إلا أنّ الدراسة الحالية تميّزت عنها بما يلي:

1. في حدود إطلاع الباحث لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة والتأثير بين متغيري الدراسة الحالية ضمن الإطار النظري أو الميداني للكشف عن طبيعة تلك العلاقة في إقليم كردستان والعراق على وجه الخصوص.
2. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عدد الأبعاد ونوعها، والتي تمّ اعتمادها لمتغيري الدراسة كالتخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية، والإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات، والحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي من خلال الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، والحدّ من تقديم تصريح كاذب وقيود مزيفة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف.
3. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيار ميدان الدراسة ومجتمعها، إذ تمّ اختيار شركات الطيران في محافظة أربيل-العراق.
4. الدراسات السابقة تمّ إجراؤها في بيئات تختلف عن بيئة الدراسة الحالية، وكذلك تتميز الدراسة الحالية عن دراسات السابقة من حيث الحدود البشرية والزمانية والموضوعية.
5. تنفرد الدراسة الحالية في اختبار فرضياتها والنتائج التي توصلت إليها على وفق مشكلة الدراسة وأهدافها وطبيعة الميدان المبحوث عنه.
6. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث استخدام طرائق جمع البيانات، والتي تضمّنت الاعتماد على إستمارة الاستبيان والمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية لشركات الطيران في محافظة أربيل-العراق، بالإضافة إلى الاستبانة المصمّمة لجمع المعلومات.
7. تميّزت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة من حيث اعتمادها على طرائق وأساليب إحصائية، واستخدامها لأدوات التحليل والمعالجة.

## الفصل الثاني

### الإطار العام للرسالة ومنهجيتها

تمهيد:

أولاً: مشكلة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: صعوبات الدراسة.

خامساً: مخطط الدراسة.

سادساً: فرضيات الدراسة.

سابعاً: مجالات الدراسة.

ثامناً: مجتمع الدراسة وعيّنتها.

تاسعاً: منهج الدراسة.

عاشراً: أساليب جمع البيانات والمعلومات وتحليلها.

أحد عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة للتحليل.

اثني عشر: اختبارات إثبات الصدق والموثوقية والاختبارات بعد توزيع إستمارة

الاستبان.

## الإطار العام للرسالة

### أولاً: مشكلة الدراسة:

إنّ للتهرب الضريبي آثاراً سلبية تؤثر على خزينة الدولة، وبالتالي تؤثر على الخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، ووردت شكاوى من قبل بعض الشركات حول الأسلوب التقليدي المتبع في احتساب الضريبة، وعلى هذا الأساس قُدمت مشكلة الدراسة حول الأعمال الإلكترونية ومدى مساهمتها في اتمام العمل بصورة سريعة وشفافية عالية المستوى في المديرية العامة للضرائب في أربيل - إقليم كردستان العراق وتأثيرها في الحدّ من التهرب الضريبي، كما أنّ هناك بعض المشاكل الفرعية التي تطرّق إليها الباحث ومنها: اعتماد النظام الضريبي على المستندات الدفترية فقط وعدم مواكبة التطوّر في عملية الاستحصال الضريبي من المنظمات في القطاع الخاص، وكذلك ادراج معلومات غير حقيقية في الكشوفات المالية (الدخل الحقيقي، والمصاريف، والإيرادات)، فضلاً عن أنّ اعتماد النظام الضريبي على الميزانية التخمينية ليست مصدّقة من قبل شركات الطيران.

### 1. الإطار العملي لمشكلة الدراسة وأهمّ التساؤلات:

تأسيساً على الإطار النظري لمشكلة الدراسة، فإنّ المشكلة الرئيسة في الرسالة هي الإجابة على التساؤل التالي: هل أنّ عملية استخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية من قبل شركات الطيران في محافظة أربيل تؤدي إلى الحدّ من التهرب الضريبي. وبناء على ما تقدّم فإنّ مشكلة الدراسة تتجسّد في التساؤلات الآتية:

1. هل أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب؟

2. هل أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة؟

3. هل أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى التعامل المالي مع المصارف؟

4. هل أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيفة.

5. هل أن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب؟

6. هل أن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة؟

7. هل أن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى التعامل المالي مع المصارف؟

8. هل أن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة؟

9. هل أن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب؟

10. هل أن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة؟

11. هل أن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى التعامل المالي مع المصارف؟

12. هل أن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة؟

13. هل أن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب؟

14. هل أن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة؟

15. هل أن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى التعامل المالي مع المصارف؟

16. هل أن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة؟

ويمكن تأطير مشاكل البحث الرئيسية في الاتي:

أولاً: المشكلة الرئيسة الأولى: هل إن استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي؟

ثانياً: المشكلة الرئيسة الثانية: هل إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي؟

ثالثاً: المشكلة الرئيسة الثالثة: هل إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي؟

رابعاً: المشكلة الرئيسة الرابعة: هل إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من التهرب الضريبي؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة تقديم إطار نظري عن متغيّراتها كونها تبحث في الموضوعات والمفاهيم الإدارية الحديثة المتمثلة بمتغيّرات عنوان الدراسة، إذ تعدّ تلك المفاهيم حديثة ومعاصرة في أدبيات الإدارة لذلك فإنّ إخضاعها للرسالة التحليلية والمقارنة يعطيها أهمية واضحة ولاسيّما في ظلّ الظروف والتغيّرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها قطاع الخدمات الحكومية، إذ توجّهت الدراسة إلى تبني مفاهيم إدارة الأعمال الإلكترونية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي في محافظة أربيل، ويمكن تأشير جملة من الأهداف والتي يمكن تحقيقها من خلال هذه الدراسة ومنها:

1. التعرف على الأعمال الإلكترونية وعلى أهم مميزاتا وفعاليتها.
2. التعرف على كيفية تحويل العمل إلى إدارة إلكترونية.
3. زيادة فعالية الرقابة في المنظمة الضريبية على الشركات، وخاصة شركات الطيران في كردستان العراق –

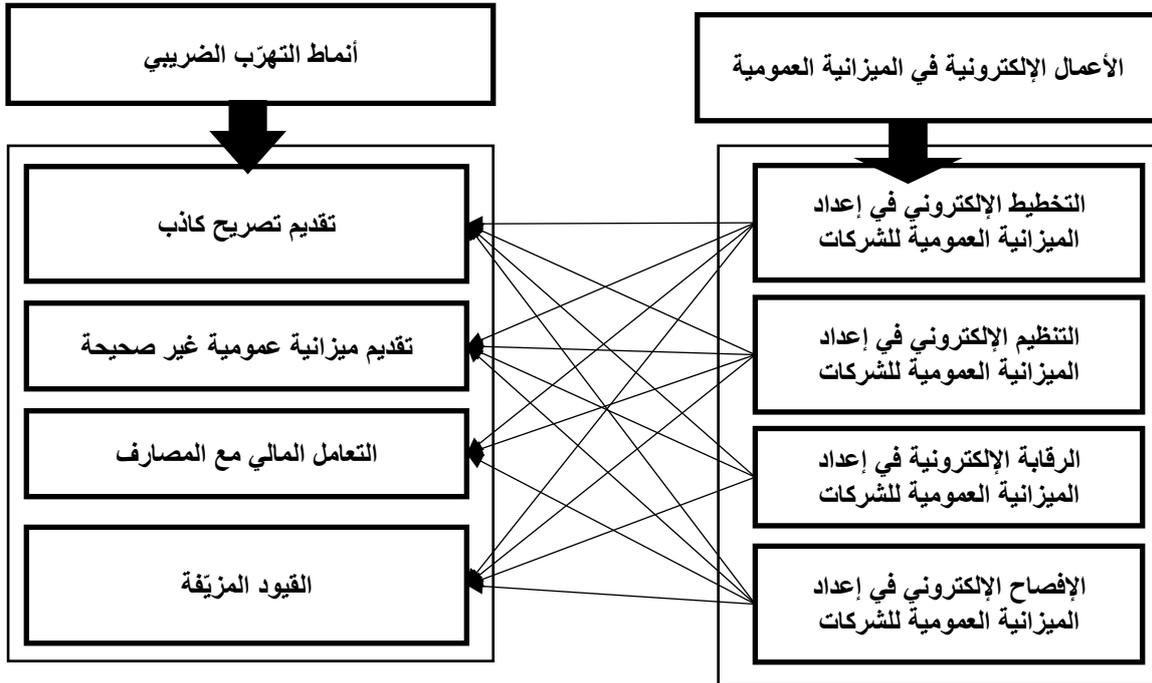
أربيل.

رابعاً: صعوبات الدراسة:

1. حداثة الموضوع وقلة المصادر.
2. كثرة الزيارات لأماكن عينة الدراسة، للحصول على المعلومات والبيانات التي تحتاجها الدراسة.
3. صعوبة إقناع الموظفين بملاء الاستمارات.

خامساً: مخطط الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية مخططاً افتراضياً لتحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين متغيراتها، إذ يمثل دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات متغيرات مستقلة، بينما يمثل التهرب الضريبي متغيراً تابعاً، وفي ضوء ما ورد في مشكلة الدراسة وأهدافها واستناداً إلى الإطار الفكري لمفاهيم الأعمال الإلكترونية وأبعاد التهرب الضريبي وآثاره تطلبت المحتويات الميدانية معالجة منهجية لمشكلة الدراسة بناء على مخطط افتراضي وكما وُضحت في الشكل (3).



الشكل 3 مخطط الدراسة الفرضي

المصدر: من إعداد الباحث

سادسا: فرضيات الدراسة:

وبهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة كان لابد من الإجابة عنها من خلال طرح بعض الفرضيات التي يمكن فحص مدى صحتها وقبولها، وإمكانية تعميمها، إذ تم صياغة الفرضيات كالاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: إن استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من أبعاد التهرب الضريبي، وتفرّع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم تصريح كاذب.

2. إن استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

3. إن استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف.

4. إن استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة.

الفرضية الرئيسة الثانية: إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من أبعاد التهرب الضريبي، وتفرّع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم تصريح كاذب.

2. إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

3. إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف.

4. إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة.

الفرضية الرئيسة الثالثة: إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من أبعاد التهرب الضريبي، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم تصريح كاذب.
2. إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

3. إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى التعامل المالي مع المصارف.

4. إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من القيود المزيفة.

الفرضية الرئيسة الرابعة: إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من تقديم تصريح كاذب.
2. إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من الحد من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

3. إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف.

4. إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من القيود المزيفة.

سابعاً: مجالات الدراسة:

تنحصر مجالات الدراسة فيما يأتي:

1. المجال المكاني: تمثلت في الإدارة العامة للضرائب وشركات الطيران في محافظة أربيل.
2. المجال الزمني: لإنجاز الجانب التطبيقي للرسالة استمرت للفترة من (2021/10/1) ولغاية (2022/10/30).
3. المجال البشري: شملت هذه الدراسة على المدراء والإداريين والمحاسبين والمدققين وغيرهم مثل (IT) في شركات الطيران.
4. المجال الموضوعي: اقتصرت هذه الرسالة على دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحد من التهرب الضريبي: رسالة تحليلية مقارنة لعدد من شركات الطيران في محافظة أربيل.

ثامنا: مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة: تم اختيار شركات الطيران لكونها تعمل على حجوزات تذاكر الطيران عن طريق برامج إلكترونية مرتبطة بشبكة الأنترنت مع جميع شركات العالم، لتوحيد الأسعار والحجوزات، إذ بلغت الشركات المسجلة في محافظة أربيل-العراق إلى (174) شركة مختصة فقط في حجز التذاكر، وبلغ مجموع مجتمع الدراسة (120).  
عينة الدراسة: تم توزيع إستمارة استبيان بشكل Google form على أكثر من (120) شركة، وكانت الاستجابة على الإستمارة من قبل الإدارة المالية والمحاسبين والمدققين و IT الذين يعملون في الشركة، وتم التركيز على الشركات الضخمة في محافظة أربيل كونها تعمل بنظام مالي دقيق يشمل هيكلها (الإدارة المالية، والمحاسبين، والمدققين، وIT)، وتم استلام (235) إستمارة، وكان عدد من الاستثمارات غير قابل للقياس، وتم تحديد (216) إستمارة قابلة للقياس.

تاسعا: منهج الدراسة:

لقد أتيح للباحث دراسة تحليلية للنظام الضريبي للشركات في محافظة أربيل وفي المنظمة الحكومية (دائرة الضريبة)، للإجابة على التساؤل: (كيف نصل إلى الأسس الرئيسة للإدارة المالية في أية مؤسسة، والإفصاح التام، والشفافية)، والمقارنة بين الأعمال المالية بين أحد الدول المتقدمة تكنولوجيا وإقليم كردستان-العراق، للوصول إلى نتائج تحليلية فعالة. ومن الممكن استخدام دراسة استطلاعية لمجموعة من العاملين في المجال المالي لتأكيد عمليات التحليل، وآراء شركات الطيران وتم مقارنتها مع الأسس العملية لتبني استخدام الأعمال الإلكترونية في المنظمات الحكومية.

عاشرا: أساليب جمع البيانات والمعلومات وتحليلها:

من أجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإكمال هذه الرسالة وتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة على استخدام مصادر عديدة لجمع المعلومات وكما يلي:

1. البيانات الثانوية، الخاصة بالجانب النظري من خلال مراجعة أدبيات الموضوع المتمثلة بالرسائل والأطاريح والدوريات والكتب العربية والأجنبية، إضافة إلى ما وفرته الشبكة الدولية (الأنترنت) من بحوث ودراسات وكتب ذات صلة بالأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات وأبعاد التهرب الضريبي، فضلا عن الاستفادة من الدراسات السابقة التي أجريت ضمن المفاهيم العلمية لهذه الدراسة.

2. البيانات الأولية، وتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية باللجوء إلى استخدام الوسائل التالية لأغراض جمع البيانات المطلوبة للرسالة:

أ. الاستبانة **Questionnaire** : تعدّ إستمارة الاستبانة من أهم الوسائل التي استخدمها الباحث للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بالجانب الميداني، وصمّمت معظم فقرات إستمارة الاستبانة الملحق (1) بالاعتماد على البحوث والدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة والتي تمّ تعديلها بعض الشيء لتناسب ومتطلبات الدراسة، وتضمّنت الاستبانة ثلاثة أبعاد رئيسة، احتوى البعد الأوّل على معلومات عامة عن المستجيبين، وخصّص البعد الثاني للأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات، أمّا البعد الثالث فشمّل فقرات أبعاد التهرب الضريبي. والجدول (4) يوضّح تركيب الاستبانة على وفق متغيّراتها الرئيسة والفرعية والمقاييس المعتمدة. وارتكزت الدراسة على مقياس ليكرت (Likert) الحماسي والذي يتكوّن من خمس إجابات وهي (أتفق بشدّة، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق بشدّة)، وبأوزان ترجيحية تتدرّج من (5) إلى (1) على التوالي، ممّا يفسح مجالاً للمستجيبين في اعتماد الخيارات المتعدّدة لمقياس الدراسة في الإجابة على العبارات المخصّصة لكل بعد من الأبعاد.

□

الجدول 4 تركيبة الاستبانة

ت	المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	تسلسل الفقرات	عدد الفقرات	المصدر
البعد الأول	المعلومات العامة عن المستجيبين	سنوات الخبرة، والعنوان الوظيفي والمؤهل العلمي	3 - 1	3	من إعداد الباحث
البعد الثاني	الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات	عامل التخطيط الإلكتروني	$X_1-X_5$	5	من إعداد الباحث
		عامل التنظيم الإلكتروني	$X_6-X_{10}$	5	بالاعتماد
		عامل الرقابة الإلكترونية	$X_{11}-X_{15}$	5	على البحوث
		عامل الإفصاح الإلكتروني	$X_{16}-X_{20}$	5	والدراسات السابقة
البعد الثالث	أبعاد التهرب الضريبي	تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة	$Y_1-Y_5$	5	من إعداد الباحث
		التصريح الكاذب	$Y_6-Y_{10}$	5	
		عدم التعامل المالي مع المصارف	$Y_{11}-X_{15}$	5	
		القيود المزيفة	$Y_{16}-Y_{20}$	5	
أجمالي عدد فقرات إستبانة الاستبيان = 43					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الإحصائية.

أحد عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة للتحليل:

تعتمد الدراسة لوصف البيانات والمعلومات ومناقشتها، والتي يتمّ تفريغها وتبويبها إحصائياً، واختبار

الفرضيات على مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، وتتمثل في الآتي:

أ. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق لوصف متغيرات الدراسة وتشخيصها

وعرض النتائج الأولية ومناقشتها.

ب. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لأغراض قياس قوة العلاقة

بين متغيرين، فضلاً عن استخدامه في تحديد الاتساق الداخلي بين فقرات متغيرات الدراسة.

- ج. استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لقبول أو رفض الفرضيات الواردة، واستخدام الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) لترتيب الفقرات حسب المكوّن ذي التأثير الأكبر.
- د. استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لأغراض توضيح التأثيرات بين متغيرين أحدهما تفسيري والآخر استجابي.
- هـ. استخدام اختبار (T) لاختبار ارتباط سبيرمان (Spearman) فضلا عن اختبار (F) لاختبار معنوية معامل نماذج الانحدار المتعدد.

وقد نُفّذت الوسائل المذكورة على الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج SPSS v-26.

اثني عشر: اختبارات إثبات الصدق والموثوقية والاختبارات بعد توزيع إستمارة الاستبانة

#### 1. اختبار الصدق الظاهري:

من أجل ضمان صحّة الاستبيان في قياس متغيّرات دراسة الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية بأبعاده (عامل التخطيط الإلكتروني وعامل التنظيم الإلكتروني وعامل الرقابة الإلكترونية وعامل الإفصاح الإلكتروني، وأبعاد التهرّب الضريبي من خلال أبعادها (التصريح الكاذب، وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وعدم التعامل المالي مع المصارف، والقيود المزيّفة)، فقد تعرّض لاختبار الصدق الظاهر على الرغم من أنّه يتكوّن من نماذج جاهزة ومتطورة من خلال تقديمه إلى عدد من المحكّمين والخبراء الملحق (2)، لضمان صحّة الفقرات المذكورة في الشكل ومدى ملاءمتها لفرضيات الدراسة وأهدافها واستكشاف الآراء حول مدى قدرتها على قياس متغيّرات الدراسة من أجل ضمان وضوح فقراتها وشموليتها ودقّتها من وجهة نظر علمية، وفي ضوء ذلك تمّ حذف بعض الفقرات وتعديلها، وبالطريقة التي تمّ الحصول عليها وفقا لرأي الأغلبية على صحّة فقراتها وشموليتها بطريقة متوافقة مع فرضيات الدراسة.



## 2. قياس ثبات الاستبانة:

يقصد بها احتساب معامل ثبات الاستبانة، وأن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد المستجيبين مرات عديدة وفي خلال فترات زمنية معينة. ويتضح من نتائج الجدول (5) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا كانت مرتفعة لكل المتغيرات، وحيث بلغت (0.916) للأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية و(0.820 و0.779 و0.752 و0.782) لمكوناته كعامل التخطيط الإلكتروني وعامل التنظيم الإلكتروني وعامل الرقابة الإلكترونية وعامل الإفصاح الإلكتروني على التوالي، و(0.891) لأبعاد التهرب الضريبي و(0.726 و0.701 و0.804 و0.767) لمكوناته كالتصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيفة و(0.923) للمتغيرات مجتمعة وكانت كلها أكبر من (0.60)، وبهذا يعدّ الثبات عالياً، ويؤكد صلاحية المقياس لموضوع البحث.

### الجدول رقم 5 اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

عينة N	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha	فقرات الإستمارة
216	20	0.916	الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية
216	5	0.820	- عامل التخطيط الإلكتروني
216	5	0.779	- عامل التنظيم الإلكتروني
216	5	0.752	- عامل الرقابة الإلكترونية
216	5	0.782	- عامل الإفصاح الإلكتروني
216	20	0.891	أبعاد التهرب الضريبي
216	5	0.726	- التصريح الكاذب
216	5	0.701	- تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة
216	5	0.804	- عدم التعامل المالي مع المصارف
216	5	0.767	- القيود المزيفة
216	40	0.923	المتغيرات مجتمعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات إستمارة الاستبانة ونتائج SPSS

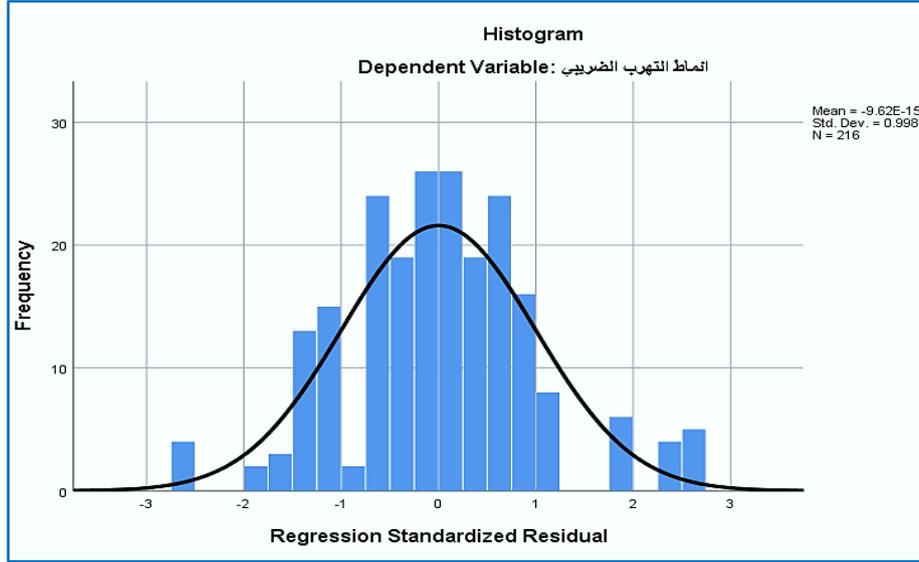
### 3. الاتساق الداخلي للمتغيرات الاستبانية:

لفرض الاختبار والتأكد من صدق الاستبانية تم الاعتماد على الاتساق الداخلي للفقرات المعبرة عن متغيرات الدراسة. إذ تعبر قيم الارتباط المعنوية عن مدى مصداقية تمثيل تلك الفقرات الرئيسة والفرعية المبحوثة، وذلك من خلال معامل الارتباط البسيط، ويوضح الملحق (3) وجود مجموعة كبيرة من علاقات الارتباط المعنوية والموجبة للأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية بدلالة مكوناته الأربعة (عامل التخطيط الإلكتروني وعامل التنظيم الإلكتروني وعامل الرقابة الإلكترونية وعامل الإفصاح الإلكتروني)، وهذا يعني توفر الاتساق الداخلي بين فقرات هذا المتغير، ويعبر عن صدق محتوياته وثبات سريانه. ويشير الملحق (4) إلى وجود قوة علاقة ارتباط معنوية بين معظم فقرات أبعاد التهرب الضريبي بدلالة مكوناته (التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيفة)، وهذا يدل على أن الفقرات تتصف بالاتساق الداخلي، وأنها تُشير إلى إمكانية قياس هذه الفقرات لمتغير التعلم المنظمي.

3. قبل اختبار الفرضيات بطريقة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كان لابد من تحقق الشروط الآتية وهي:

#### أ. اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test):

التوزيع الطبيعي للبيانات هو الأكثر تشابهاً في قواعد البيانات المتشابهة نسبياً، حيث يحدث في نطاق صغير من القيم، في حين أنّ هناك عدداً أقل من القيم المتطرفة في النهايات العليا والحد الأدنى من نطاق البيانات، وعندما يتم توزيع البيانات بشكل طبيعي سيؤدّي رسمها على الرسم البياني إلى الحصول على صورة متسقة على شكل جرس، ويشير الشكل (4) إلى التوزيع الطبيعي لإجابات المستجيبين من شركات الطيران في محافظة أربيل.

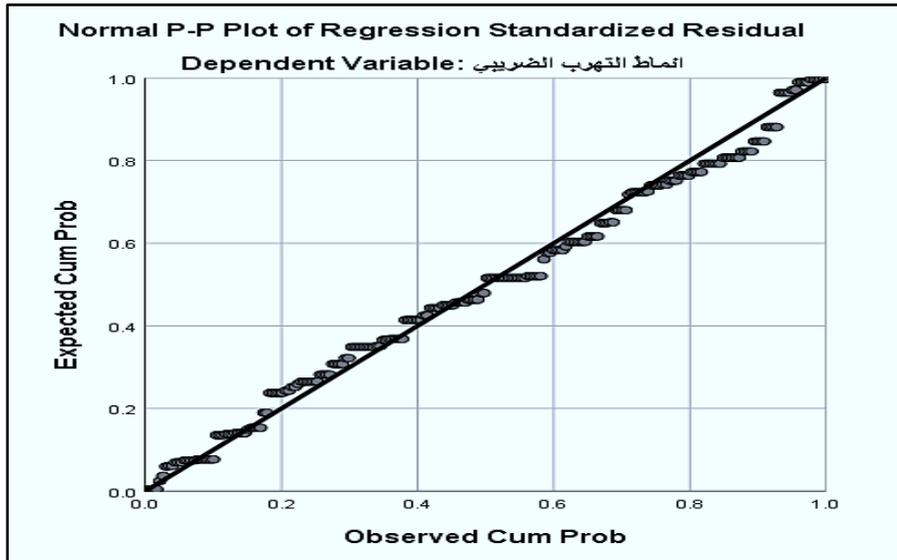


الشكل 4 مدى تساوي التوزيع الطبيعي

المصدر: نتائج الإحصائي SPSS

ب. فحص العلاقة الخطية (Linearity test):

العلاقة الخطية هي مصطلح إحصائي يستخدم لوصف علاقة خط ثابت بين متغير وثابت. يمكن التعبير عن العلاقات الخطية أما في شكل رسومي إذ يتم توصيل المتغير والثابت عبر خط مستقيم أو على شكل رياضي، إذ يتم ضرب المتغير المستقل في معامل الميل، ويشير الشكل (5) إلى أن العلاقة بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحد من التهرب الضريبي ذات علاقة خطية.

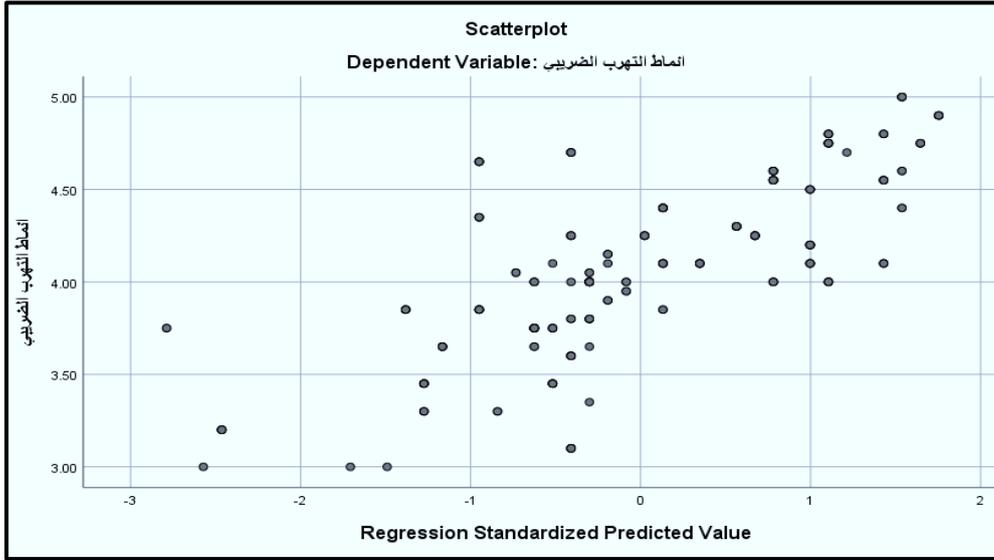


الشكل 5 فحص العلاقة الخطية بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحد من التهرب الضريبي

المصدر: نتائج الإحصائي SPSS

### ج. مدى تساوي التباين (Equal Variance-homoscedasticity):

إنّ تساوي التباين يعني وجود التشتت للحصول على مجموعة من البيانات، ويجب أن تكون النقاط على نفس المسافة من الخطّ كما هو موضّح في الشكل أدناه. والعكس في تباين المرونة فالتشتت يكون مختلفاً، إذ تكون النقاط على مسافات متفاوتة على نطاق واسع من خطّ الانحدار. ويشير الشكل (6) إلى أنّ الإجابات الشاذة إن وجدت فأنّها لن تؤثر في النتائج، وأنّ الإجابات تقع ضمن التوزيع الطبيعي.



الشكل 6 يبيّن مدى تساوي التباين في الإجابات

المصدر: نتائج الإحصائي SPSS

## الفصل الثالث

### الجانب العملي

المبحث الأول: دراسة ميدانية للمديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم

كوردستان-العراق.

المبحث الثاني وصف مجتمع الدراسة وعيّناتها.

المبحث الثالث: وصف متغيّرات الدراسة وتشخيصها.

المبحث الرابع: اختبار مخطّط الدراسة وفرضياتها.

## الفصل الثالث الجانِب العملي

### تمهيد

يتناول هذا الفصل تحليلاً لاستخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات ودورها في الحدّ من التهرب الضريبي من خلال آراء المبحوثين واستجاباتهم للفقرات المحدّدة في الاستبانة، بهدف التعرف على ماهية المتغيّرات الأساسية والفرعية المعتمدة في مخطّط الدراسة وفرضياتها وطبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيّرات المستقلّة والمتغير التابع، فقد تمّ تخصيص هذا الفصل لوصف مجتمع الدراسة المتمثلة بشركات الطيران وعيّنتها، ووصف متغيّرات الدراسة وتشخيصها، والتحقّق من مدى سريان مخطّط الدراسة الافتراضي واختبار الفرضيات الرئيسيّة والفرعية .

واعتماداً على ما تقدّم فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: دراسة ميدانية لواقع الحال في المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان-

العراق.

المبحث الثاني: وصف مجتمع الدراسة وعيّنتها.

المبحث الثالث: وصف متغيّرات الدراسة وتشخيصها.

المبحث الرابع: اختبار مخطّط الدراسة وفرضياتها.

## المبحث الأول:

### دراسة ميدانية للمديرية العامة لضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان-العراق

بعد الانتهاء من الجانب النظري تسعى الدراسة للوصول إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالنظام الجبائي لضريبة دخل الشركات، ومعرفة مدى تطبيق المجال الإلكتروني في هذا النظام ودوره في التحصيل الضريبي. إذ تم اختيار المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة، كونها مركز أساسي وجهة عليا للتحصيل الضريبي في إقليم كردستان-العراق، وذلك لمعرفة واقع حال التحصيل الضريبي في إقليم كردستان بشكل عام ومحافظة أربيل بشكل خاص، ومدى استخدام الأعمال الإلكترونية في عملية الجباية من قبل الطرفين : الجهة الحكومية والشركات. وللوصول إلى المعلومات التي تحتاجها الدراسة الميدانية فقد حدّد الباحث أسئلة عن واقع الحال في المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان العراق كما يلي:

1. عن المديرية العامة ؟
2. كيف تتم عملية التحصيل الضريبي في الوقت الحالي؟
3. الهيكل التنظيمي للمديرية.
4. ما هو قانون التحصيل الضريبي (الإقرار السنوي لضريبة الشركات)؟
5. كيفية استخدام تقانة المعلومات والاتصالات ICT في عمليات التحديد والتحصيل الضريبي؟
6. كيفية الثقافة الإلكترونية ومداهما لدى موظفي المديرية؟
7. عدد الشركات المسجّلة (الخاضعة لضريبة 2021م)؟
8. ما هي التشريعات والأنظمة والتعليمات الجديدة لسنة 2021-2022؟
9. هل يتم الاعتماد على البرامج الإلكترونية التي تستخدمها الشركات لاحتساب الضريبة على الارباح؟
10. هل للمديرية قدرة التحوّل الرقمي للملفّات؟
11. هل تقوم المديرية بتميز الشركات؟
12. ما هو رأي المديرية لتطبيق البوابة الإلكترونية؟
13. هل يمتلك موظفي المديرية كفاءة وخبرة في أجهزة الكمبيوتر والأنترنت؟

14. على ماذا تستند المديرية للتأكد من صحّة المعلومات والأرقام في الإقرارات السنوية للشركات؟

15. على ماذا تستند المديرية لتطبيق الرقابة على الشركات؟

16. هل تتعامل جميع الشركات المسجّلة في مديرية الضريبة مع البنوك في إقليم كردستان؟

وقد انقسم هذا المبحث إلى:

#### أولاً: عموميات حول المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة:

تعدّ المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان-العراق مركزاً للحصول الضريبي والمشرّف على الثلاثة في الإقليم وهي (أربيل - دهوك - سلیمانیه)، ولمعرفة مدى إمكانية تطبيق الأعمال الإلكترونيّة كان علينا معرفة واقع حال نظام الحصول الضريبي وكشف استخدام الأعمال الإلكترونيّة من قبل موظفي المديرية العامة والمديريات التابعة لها، وهل للمديرية العامة القدرة على التحوّل الإلكتروني لعملية جباية الضريبة من قبل الشركات بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص، فضلاً عن معرفة حاجات المديرية العامة للتحوّل نحو تحصيل ضريبي إلكتروني عن طريق بوابة الضريبة الإلكترونيّة، وهذه المديرية العامة تابعة لوزارة المالية في إقليم كردستان-العراق.

#### ثانياً: نظام ضريبة الدخل في المديرية الحاليّة:

تُفرض ضريبة الدخل على شريحة واسعة من المكلفين الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تولّد لديهم أرباحاً سنوية صافية، وتتخذ بالأساس النسبي وهي نسبة 15% من صافي الأرباح. وتستند المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان-العراق على قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982م. ويعتمد نظام الحصول الضريبي (ضريبة الدخل) للشركات على الطريقة التقليديّة (مسك الدفاتر)، وهو النظام الشائع في العراق، إذ تمّ تطبيق هذا النظام في العراق سنة 1985م، وهي عملية تدقيق الدفاتر والسجلات اليومية للشركات (دفتر الأستاذ، والسجل اليومي، والدفاتر المخزنية، وسجلات المراسلات الأخرى) التي تخصّ الشركة المكلفة بدفع الضريبة، إذ يتمّ فحص جميع السجلات في حال وجود شكّ في الميزانية العمومية (التلاعب في السجلات). وبعد النظر الدقيق تبين أنّ الشركات المسجّلة في مديرية الضريبة هي (24,169) شركة، والخاضعة منها للضريبة (11,326) شركة، فضلاً عن (2,729) شركة مراجعة غير خاضعة للضريبة، و(10,060) شركة موقوفة.

وهناك عدم رضا من الطرفين أي الحكومة وكذلك الشركات، إذ أنّ دوائر الضريبية لا تعتمد على السجلات المالية الموجودة في الشركات بل أنّها تعيد تقدير إيرادات الشركات وأرباحها بناء على تقديرات اللجان الخاصة، وهذا ما أدى إلى تطوّر حالات التهرب الضريبي وتفشي الفساد، إلّا أنّه تمّ اعتماد الميزانية العمومية المقدّمة من قبل الشركات ولسنة 2022م فقط، والمصادقة عليها من قبل المحاسب القانوني كأساس لاحتساب الضريبة، شريطة وجود تعهّد بصحّة جميع الأرقام والمعلومات الواردة في الميزانية، وفي حال ظهور أو اكتشاف حالات التلاعب وتغير في البيانات فإنّ الشركة سوف تخضع لعقوبات مالية وقانونية.

### ثالثا: الرقابة (إدارة التفتيش الضريبي) :

بعد إجراء مقابلات عديدة مع إدارة الرقابة الضريبية لمعرفة عملية التفتيش الضريبي التي تتبّعها المديرية العامة في محافظة أربيل تبين أنّ قليلا ما يتمّ التفتيش الضريبي على السجلات والقوائم المالية وبالأخصّ على الإقرار الضريبي السنوي (الميزانية العمومية) المقدّمة من قبل الشركات، إذ تتخذ إدارة الرقابة الضريبية في المديرية العامة من إجراء التفتيش المفاجئ على الشركات في حال وجود بلاغ عن صحّة الأرقام المدرجة في الميزانية العمومية، وفي غير ذلك لا يتمّ التفتيش من قبل الرقابة وهذا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي من قبل الشركات لعدم وجود رقابة دورية عليهم.

### رابعا: الهيكل التنظيمي للمديرية:

يتكوّن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة من أقسام عديدة يمكن ذكرها بإيجاز، وأهداف الأقسام الموجودة ضمن هيكلها الإداري وواجباتها، إذ يتكوّن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة من (11) قسما رئيسا من غير الإدارة التي تتعلّق بشؤون الموظفين وتطبيق القوانين والتعليمات المرتبطة بهم، وتأمين متطلّبات الإدارة والخدمات، إذ تتكوّن أقسام المديرية العامة من:

1. قسم القانوني والفني: إذ يضمّ هذا القسم شؤون الدعاوي والاستشارات والاستئناف وشعبة التنفيذ، كما

يتولّى هذا القسم الأمور والاستشارات القانونية والاستفسارات على أقسام المديرية وفروعها ودراسة

الجوانب القانونية.

2. قسم البحوث والخطط: يتولى هذا القسم إعداد الخطط التشغيلية وتوزيعها حسب الفروع والأقسام، فضلا عن جمع المعلومات عن الهيكل الوظيفي للمديرية وترتيب الخطط التدريبية، والاستكشاف عن الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة للضريبة، وجمع المعلومات الضريبية ومتابعة إبرام الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي.
3. إدارة ضريبة الإعفاء المباشر: ويضمّ هذا القسم استيفاء ضريبة الدخل من أجور موظفي القطاع الخاص والمتابعة على أساس تخمين الرواتب والأجور وتقديم السماحات حسب التعليمات.
4. إدارة ضرائب الشركات: من مهام هذا القسم هو التحاسب الضريبي على دخول الشركات المساهمة والمحدودة على اختلاف أنواعها وجنسياتها، وعلى النسب الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982م المعدل وجباية الضرائب وتحليل الميزانية العمومية المقدّمة من قبل المكلفين بالضريبة، وأيضاً إعطاء المكلفين براءة الذمّة.
5. إدارة التفتيش الضريبي: وهو قسم الرقابة الذي يتولّى مهام التدقيق الداخلي عن طريق قيام الفرق التفتيشية بجولات ميدانية، فضلا عن تدقيق حسابات المكلفين عند تمسّكهم بحساباتهم، ومن دورها -أيضا- التفتيش على الشركات المبلّغ على صحّة أرقامها المدرجة في الميزانية العمومية.
6. إدارة ضريبة نقل الملكية: يتولّى هذا القسم عملية إتمام المعاملات الضريبية للعقارات والعرضات التي تقع خارج حدود الصلاحيات الممنوحة للشعب وأرباح نقل ملكية العقار.
7. إدارة الضرائب العقارية: مهامه الإشراف على تطبيق القوانين الآتية: (قانون ضريبة العقار، وقانون ضريبة العرضات، وقانون ضريبة إيجار العقار).
8. قسم الإدارة والذاتية: وعمل هذا القسم هو تبويب جميع ملفّات الضريبة وخزن الملفّات التي تخصّ المعاملات في المديرية العامة وترميزها.
9. قسم الحسابات: ويشتمل عمل هذا القسم على جميع المعاملات الضريبية من صرف وإيداع ومطابقة الصندوق يوميا، وبنود النفقات وإعداد الميزانية العامة ومطابقة الايداعات مع كشف البنك والتعاملات الخارجية برّد المبالغ إلى المكلفين.

10. إدارة تقنية المعلومات: ويعدّ هذا القسم قاعدة لجميع البيانات والمعاملات الضريبية وإدارتها من

خلال أجهزة حاسوبية، وتشمل -أيضا- قسم التصليح وقسم نظم المعلومات والإنصالات الإلكترونية.

11. إدارة عقارات الدولة: يتولّى هذا القسم مهام إتمام المعاملات الضريبية للعقارات التي تكون خارج

نطاق الصلاحيات الممنوحة لأفراد الشعب.

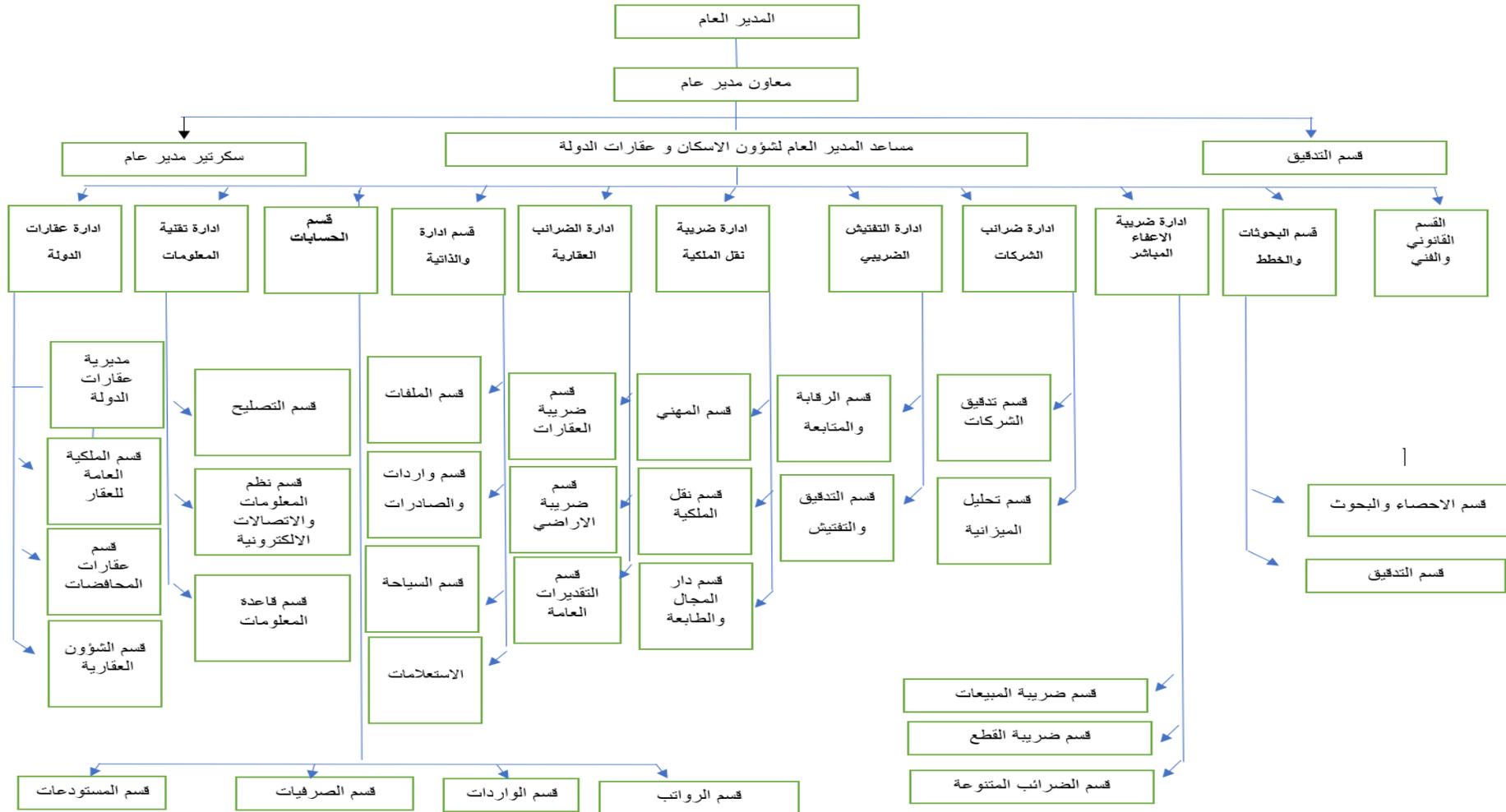
ومن خلال شكل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة كما هو موضّح في الشكل رقم (7)، يتبيّن صعوبة عميلة

إدخال الأعمال الإلكترونية داخل المديرية العامة نظرا لعدم ارتباط الأقسام ببعضها تقريبا، وإذا ما تمّ تطبيق البوابة

الضريبية الإلكترونية سيتمّ استلام ملف المكلف لغرض تدقيق البيانات والمعلومات المدرجة في الميزانية العمومية، فكان

من الضروري تواجد شبكة ربط بين أقسام المديرية، وذلك لتسهيل العمل واكتساب الوقت والجهد، وبهذه الطريقة

يتمّ فحص الميزانية العمومية بشكل أدقّ، ويسهّل عملية الرقابة الضريبية على الشركات في إقليم كوردستان-أربيل.



الشكل رقم 7 الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب

المصدر: المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة

## خامساً: استخدام الأعمال الإلكترونية في المديرية العامة للضريبة:

بعد إمعان النظر في تطبيق نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني في المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في إقليم كردستان العراق ، تبين عدم الاهتمام في تطبيق الأعمال الإلكترونية بشكل كامل، إذ لا تخضع الموارد البشرية في الضريبة لدورات تدريبية للأعمال الإلكترونية على الدوام وذلك لغرض رفع الكفاءة الإلكترونية وتطوير مهارات العاملين في المديرية. كما أنّ نظام التحصيل الضريبي (ضريبة الدخل) لا يعتمد على الكشوفات المالية الإلكترونية في حال عدم وجود السجلات الدفترية، وهذا ما يدلّ على قلة المعرفة لدى موظفي المديرية العامة في النظام الإلكتروني والذي تستخدمه الشركات حالياً، وسيؤدّي إلى صعوبة التحوّل من العمل التقليدي إلى تطبيق الأعمال الإلكترونية في المديرية العامة في المستقبل.

وتبيّن أيضاً- أنّ هناك ضعف في استخدام أجهزة الكمبيوتر في أقسام المديرية، كما هو موضّح في النقاط التالية:

1. ضعف الاتصال و التنسيق بين مستويات الإدارة المختلفة وبين موظفي أقسام المديرية.
2. ضعف في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا بدوره سيؤدّي إلى إهدار الوقت والجهد.
3. أرشفة البيانات بشكل ورقي وهذا سيؤدّي إلى:
  - إنّ أرشفة البيانات بشكل ورقي سيجعلها معرّضة للخطر مثل (التلف أو الضياع).
  - صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات بسرعة عكس الأرشفة الإلكترونية.
  - صعوبة استرجاعها لإجراء التعديلات اللازمة.
  - إنّ أرشفة البيانات بشكل إلكتروني يساعد في الحفاظ على سرّية المعلومات عكس الأرشفة الورقية.
  - زيادة الجهد والوقت في طريقة تصنيفها.
4. ضعف في الاتصال بين المديرية العامة للضرائب والمديريات الحكومية الأخرى.
5. الروتين في عملية إنجاز أعمال المكلفين يؤدّي إلى صعوبة العمل وتقديم جهد أكبر.
6. ضعف تحقيق العدالة الضريبية للمكلفين الخاضعين لضريبة الدخل.
7. عدم وجود شبكة الأنترنت في المديرية العامة.

كما وضّحت الزيارة إلى المديرية العامة وإجراء المقابلات الشخصية مع عدد من الموظفين فيها أنه لا توجد قوانين وتشريعات جديدة تنصّ على تطبيق التحصيل الضريبي الإلكتروني، فضلا عن قلة الاهتمام بموضوعات التي تخصّ تطبيق البوابة الضريبية الإلكترونية في المستقبل، على العكس من تشريعات حكومة إقليم كردستان والتي سيتمّ تبني فلسفة الحكومة الإلكترونية بالكامل بحلول سنة 2025م حسب رؤية حكومة الإقليم 2020-2030م، إذ لم يتمّ معرفة هل سيتمّ شمول المديرية العامة للضرائب وعقارات الدولة في هذه الرؤية المستقبلية أم لا؟.

### ويُتضح من خلال الفقرات السابقة:

إنّ توظيف التكنولوجيا الحديثة في المديرية العامة تتسم بالضعف، لأنّ استخدام الأنترنت كان محدودا، فضلا عن أنّ توفير أجهزة الكمبيوتر والأعمال الإلكترونية للقيام بمختلف الأعمال الادارية يتميّز بالنقص، وهذا يدلّ على غياب الوعي بهذه التكنولوجيا، وهذا ما يبيّن أنّ المديرية لا تمتلك بنية تحتية مناسبة لاستقبال تقديم الخدمات الضريبية عبر الأنترنت، فهي لغاية الآن تعتمد على المعاملات الورقية، وأنّ مجمل الأعمال التي تقوم بيها الإدارة الضريبية لا تزال تقليدية وهي متأخرة حتّى عن دول الجوار، فمن خلال دراستنا لتجارب بعض الدول العربية في مجال تطبيق بوابة الضريبة الإلكترونية نجد أنّها تحرز تقدّما ملحوظا في مجال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالضرائب الإلكترونية وتجهيز البنية التحتية لاستقبالها، والغرض من ذلك هو تسهيل الإجراءات على المكلفين وتقديم ما عليهم من مستحقّات للدولة بصورة إلكترونية، وكذلك الوصول إلى تحقيق العدالة الضريبية على جميع المكلفين.

كما تبين - كذلك - عدم وجود تعامل بين المديرية العامة والبنوك، وعدم وجود التنسيق بينهم لغرض معرفة التدفّقات النقدية التي تحصل عليها الشركات، وهذا أدّى إلى ضعف الرقابة المالية على الشركات في إقليم كردستان.

## المبحث الثاني

### وصف مجتمع الدراسة وعينتها

يتناول هذا المبحث وصف مجتمع الدراسة وهو شركات الطيران في محافظة أربيل، وعينة الدراسة المتمثلة بـ (120) شركة، ووصف الخصائص الشخصية للمستجيبين، وتمّ عرض أهم خصائصها على النحو الآتي:

#### المحور الأول: وصف مجتمع الدراسة:

##### أولاً: نبذة تاريخية عن النقل الجوي وشركات الطيران في محافظة أربيل-العراق:

يشهد إقليم كردستان منذ إنشاء منطقة حظر الطيران أو الحظر الجوي في عام 1991م، وتحديدًا منذ تحرير العراق في عام 2003م تطورًا سريعًا، وتمّ افتتاح مطارين جديدين إضافة إلى عمليات تشييد الطرق السريعة والمدارس والمستشفيات. واللافت للنظر هو تهافت العديد من العرب والأجانب لزيارة الإقليم ومن بينهم وسائل إعلام دولية ورجال أعمال، فضلا عن الكورد الذين هاجروا قصرا خلال حكم النظام الغاشم. ويمتلك إقليم كردستان مطارين دوليين، وهما: مطار أربيل الدولي ومطار السليمانية الدولي، فضلا عن مطار دولي جديد قيد الإنشاء في منطقة دهوك. وهنا لا بدّ لنا من الإشارة إلى أنّ معظم الرحلات القادمة من أوروبا والشرق الأوسط تحطّ رحالها مباشرة في كردستان.

والعديد من شركات الطيران المجدولة IATA، والشركات الخاصة المستأجرة تحطّ في أربيل، ومن المتوقع أن تبدأ أخرى تسيير رحلاتها نحو أربيل أو السليمانية. وللإطلاع على آخر جداول الرحلات في مطاري أربيل والسليمانية يمكنكم زيارة موقعهما الإلكتروني: [www.erbilairport.net](http://www.erbilairport.net) و-[www.sul-airport.com](http://www.sul-airport.com).

إذ تمّ اختيار شركات الطيران كعينة للرسالة وذلك لاستخدام شركات الطيران الأعمال الإلكترونية لإكمال عملية الحجوزات، وهذا شائع في جميع شركات الدول الأخرى وليس في إقليم كردستان العراق، إذ تربط شركات الطيران شبكة إلكترونية مع بعضها ومع الجهة التي يتمّ الحجز منها وهذا لأسباب عديدة منها: (الأسعار، وتوفّر المقاعد، والتنسيق الجوي للرحلات، ومعلومات عن سياسة الخطوط التي تتعامل معها مكاتب الطيران). وبعد الاطلاع

على أبرز إجراءات العمل في شركات الطيران تبين أنّ هنالك حجوزات تتمّ عن طريق الزبون مباشرة وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة (حجز اون لاين)، وهذا يسهّل عملية معرفة حجم المبيعات التي تحصل عليها الشركة يوميا وشهريا أو سنويا، وذلك لوجود كشف مبيعات يتمّ الحصول عليه من النظام الإلكتروني الخاص بالحجوزات.

ويتألف مجتمع الدراسة من مشاركين من (174) شركة طيران لديها أنشطة حجز التذاكر المسجلة في مديرية تسجيل الشركات في محافظة أربيل، وتمّ اختيار (120) شركة لتكون عينة الدراسة، وذلك لأنّ عدد من الشركات المسجلة هي عبارة عن مكتب حجوزات صغيرة تتكوّن من شخص أو شخصين فقط.

#### ثانيا: وصف الخصائص الشخصية للمستجيبين:

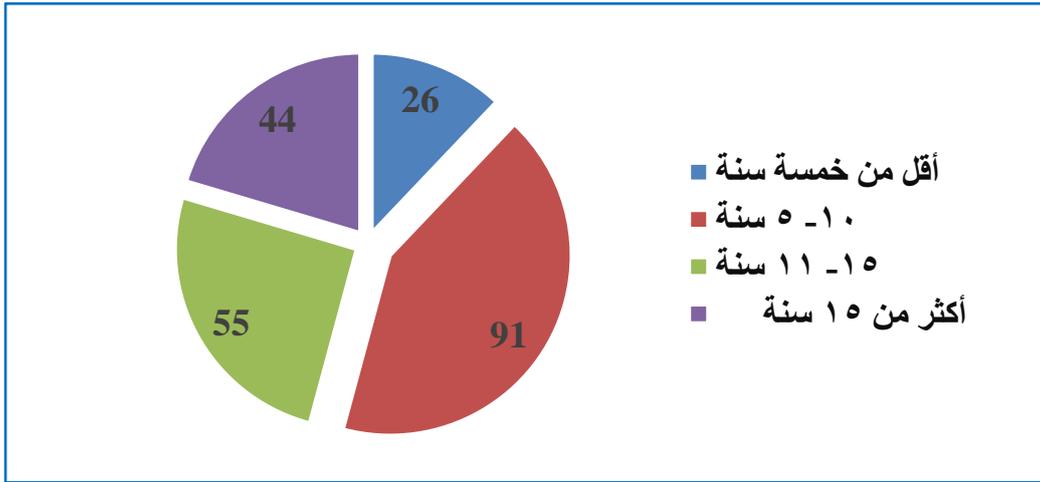
تمثل المستجيبين الإداريين (المدير المفوض، والإدارة المالية)، والمحاسبين والمدققين وIT، من (120) شركة طيران لنشاط بيع التذاكر، وجاء اختيارهم لتكون منسجمة مع طبيعة الدراسة التي تستلزم فهما وادراكا للتعامل مع فقرات الاستبانة. وتمّ توزيع (235) إستمارة استبانة عليهم، وتمّ استرجاع (216) إستمارة صالحة للتحليل، وبذلك بلغت نسبة الاستجابة (92٪) وهي نسبة مقبولة في دراسات العلوم الإنسانية. وبناء على الإجابات التي تمّ الحصول عليها من المستجيبين الذين أجابوا على فقرات الاستبيان لقياس الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية وأبعاد التهرب الضريبي، نستعرض أبرز النتائج المستخلصة في الجداول الآتية:

الجدول رقم 7 توزيع الأفراد المستجيبين على وفق سنوات الخبرة والعنوان الوظيفي والمؤهل العلمي

المجموع	النسبة المئوية	التكرار	السمات الشخصية للمستجيبين	
216	12%	26	سنوات الخبرة	
	42.1%	91	أقل من خمسة سنة	
	25.5%	55	5- 10 سنة	
	20.4%	44	11- 15 سنة	
216	25.5%	55	أكثر من 15 سنة	
	37.5%	81	العنوان الوظيفي	
	16.2%	35	المدير العام	
	11.6%	25	المدير المالي	
	9.3%	20	المحاسب	
216	19.4%	42	المدقق	
	7.9%	17	IT	
	68.5%	148	المؤهل العلمي	
	2.8%	6	دبلوم	
	1.4%	3	دبلوم عالي	
216	19.4%	42	بكالوريوس	
	7.9%	17	ماجستير	
	68.5%	148	دكتوراه	
	2.8%	6		
	1.4%	3		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

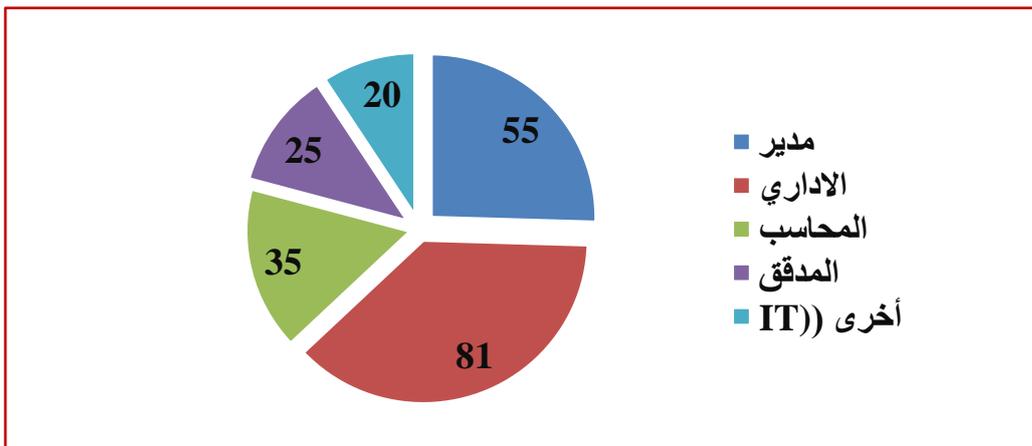
سنوات الخبرة: يُظهر الجدول (7) والشكل (8) بأن نسبة (42.1%) أي (91) من أفراد المستجيبين لهم سنوات خبرة في شركات الطيران من 5-10 سنة، وتليها الفئة 11-15 سنة، وبنسبة (25.5%) أي (55) فرداً. وثم الفئة أكثر من 15 سنة وبلغت نسبتهم (20.4%) أي (44) فرداً. وأخيراً الفئة أقل من خمس سنوات وبنسبة (12%) وبذلك يتبين أن للمستجيبين خبرة جيدة.



الشكل 8 توزيع الأفراد المستجيبين على وفق سنوات الخبرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

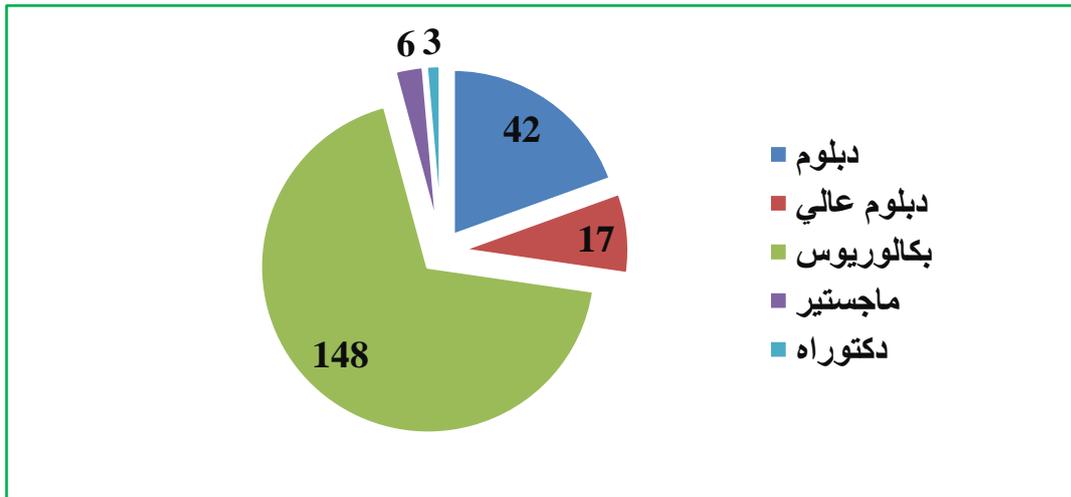
العنوان الوظيفي: وفيما يخصّ العنوان الوظيفي فإنّ الجدول (7) والشكل (9) يظهران التنوّع في المناصب الوظيفية للأفراد المستجيبين، وهذا يدعم تحديد الأفراد المستجيبين على أساس الملاءمة لموضوع الدراسة والذي يتمثّل بالأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية وأبعاد التهرّب الضريبي، وجاء الإداريين في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (37.5٪)، أي (81) فرداً، وتليها فئة المدراء بنسبة (25.5٪)، أي (55) فرداً، والمحاسبين بنسبة مئوية بلغت (16.2٪)، ومن ثمّ المدققين بنسبة مئوية بلغت (11.6٪)، أي (25) فرداً، وأخيراً الفئة الأخرى مثل (IT) بنسبة وصلت إلى (9.3٪) أي (20) فرداً.



الشكل 9 توزيع الأفراد المستجيبين على وفق العنوان الوظيفي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

المؤهل العلمي: وكما يتّضح من الجدول (7) بأنّ الحاصلين على شهادة البكالوريوس جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (68.5%)، أي (148) فرداً، وتليها فئة الدبلوم بنسبة (19.4%) أي (42) فرداً، والحاصلين على شهادة الدبلوم العالي بنسبة مئوية قد بلغت (7.9%) أي (17) فرداً، ومن ثمّ الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة وصلت إلى (2.8%) أي (6) فرداً، وأخيراً الحاصلين على شهادة دكتوراه بنسبة وصلت إلى (1.4%) أي (3) فرداً. وهذا يشير إلى أنّ غالبية المستجيبين هم من خريجي الجامعات ذوي المؤهلات العلمية الجيدة.



الشكل 10 توزيع الأفراد المستجيبين على وفق المؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

□

□

## المبحث الثالث

### وصف متغيرات الدراسة وتحليلها

يهدف هذا المبحث إلى وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها للتعرف على الاختلافات الموجودة في آراء المستجيبين، وإعطاء تصوّر شامل عن وجهات نظرهم حول طبيعة متغيرات الدراسة وهي: (استخدام الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية وأبعاد التهرب الضريبي)، وبالاستناد على أدوات إحصائية وصفية في تحليل المتغيرات وذلك باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاتفاق إجابات المستجيبين وعلى النحو الآتي:

أولاً: وصف متغيرات أبعاد استخدام الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات وتحليلها:

يظهر الجدول (8) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق للفقرات ( $X_1-X_{20}$ ) المتعلقة بوجهة نظر المستجيبين بصدد متغيرات الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات (عامل التخطيط الإلكتروني وعامل التنظيم الإلكتروني وعامل الرقابة الإلكترونية، وعامل الإفصاح الإلكتروني) ويعكس وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.189) يدلّ على المستوى العالي الذي أكّده الانسجام العالي في إجابات المستجيبين، إذ بلغت نسبة الاتفاق العام (83.78%) التي عكسها الانحراف المعياري (0.4623) وهذا ما يفسّر أنّ الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية لشركات الطيران في محافظة أربيل تؤثر في الحدّ من التهرب الضريبي بمستوى عالي من وجهة نظر المستجيبين. وتتضمّن متغير الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات الأبعاد الأربعة الآتية:

#### أ. التخطيط الإلكتروني:

تُشير معطيات الجدول (3.3) بأنّ عامل التخطيط الإلكتروني قد حقق أعلى مستوى بالنسبة للأبعاد الأخرى، ومن خلال فقراته ( $X_1-X_5$ ) كان عالياً، ويدعم ذلك الوسط الحسابي المعدّل (4.232) وكانت درجة التشكّث في الإجابات منخفضة، إذ بلغ الانحراف المعياري المعدّل (0.588) ودرجة الانسجام عالية الأهمية، إذ بلغ نسبة الاتفاق (84.64%).

وعلى صعيد الفقرات كما هو موضَّح في الجدول (9) فقد حققت الفقرتان ( $X_4$ ) و( $X_1$ ) أعلى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى اللتان تنصّان على أنّ الشركة مقتنعة تماما بضرورة استخدام البرمجيات الإلكترونية خاصة في إعداد القوائم المالية والمعاملات، كما تستخدم الشركة القوائم المالية والقوائم الإلكترونية وتعمل بوسائلها. ويؤكد ذلك الأوساط الحسابية (4.32) و(4.25) والانحرافات المعيارية (0.692) و(0.642) على التوالي، وكانت درجة الانسجام عالية وبلغ نسبة الاتفاق (86.4%) و(85%).

في حين حققت الفقرة ( $X_3$ ) أدنى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى والتي تنصّ على أنّ التخطيط الإلكتروني يساهم في زيادة القدرة في الحصول على ميزانية عمومية حقيقية. ويدعم ذلك الوسط الحسابي (4.13) والانحراف المعياري (0.748) وبدرجة انسجام عالية الأهمية، ويدعم ذلك نسبة الاتفاق (82.6%). وهذا يشير إلى أنّ التخطيط الإلكتروني يساعد شركات الطيران نحو تحقيق أهداف أفضل في مجال الميزانية العمومية. وإنّ تغيير آلية العمل واستخدام مزايا العمل الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية يؤدي بشركات الطيران إلى زيادة مصداقيتها لدى الجمهور والحكومة.

الجدول رقم 8 قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد متغيرات أبعاد الأعمال

#### الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات

النسب المئوية للاتفاق	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط الحسابي	Maximum الحدّ الأقصى	Minimum الحدّ الأدنى	المتغيرات المستقلة
83.78%	0.4623	4.189	5.00	2.90	الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات
84.64%	0.5488	4.232	5.00	2.80	- عامل التخطيط الإلكتروني
83.8%	0.5734	4.190	5.00	2.80	- عامل التنظيم الإلكتروني
83.26%	0.5349	4.163	5.00	2.20	- عامل الرقابة الإلكترونية
83.38%	0.5268	4.169	5.00	2.40	- عامل الإفصاح الإلكتروني
<b>Valid N (listwise) 216</b>					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

بعد الاطلاع على استجابة أسئلة الاستبيان في ما يخصّ التخطيط الإلكتروني نلاحظ وجود اقبال كبير على تطبيق التخطيط الإلكتروني في شركات الطيران وهذا سيساعد في الحصول على قوائم وكشوفات مالية تخصّ الشركة بجودة عالية وبأخطاء قليلة قابلة للمعالجة السريعة، وتساعد الشركة على رفع مصداقيتها لدى الجهات الحكومية المتعاملة معها فضلا عن الزبائن.

#### ب. التنظيم الإلكتروني:

أظهرت نتائج الجدول (9) المستوى العالي لعامل التنظيم الإلكتروني، إذ كان الوسط الحسابي المعدّل لفقرات هذا البعد (4.190) ( $X_6 - X_{10}$ )، ودرجة الانسجام عالية الأهمية والذي يدعم ذلك نسبة الاتفاق المعدّل (83.8%)، وكانت درجة النشّت في الإجابات منخفضة إذ بلغ الإنحراف المعياري المعدّل (0.5734). وهذا يعني توفّر مستويات عالية للأعمال الإلكترونية من خلال عامل التنظيم الإلكتروني في شركات الطيران المبحوثة عموماً. ومن أبرز الفقرات التي ساهمت في إغناء هذا البعد هي ( $X_9$ ) و ( $X_8$ ) اللتان تنصّان على أنّ استخدام البرامج الإلكترونية في قسم الحسابات يساعد على إنجاز العمل بسرعة وبشكل صحيح، وأنّ عامل التنظيم الإلكتروني يساعد—أيضاً—على توزيع المهام والوظائف على جميع أعضاء الشركة لتحديد المسؤولية بشكل أفضل وأكثر وضوحاً، إذ بلغت أوساطهم الحسابية (4.36) و(4.23) على التوالي وبانحرافات معيارية (0.692) و(0.771) على التوالي، فيما كانت درجة الانسجام عالية الأهمية في إجابات المستجيبين إذ بلغت نسبة الاتفاق (87.2%) و(84.6%) على التوالي.

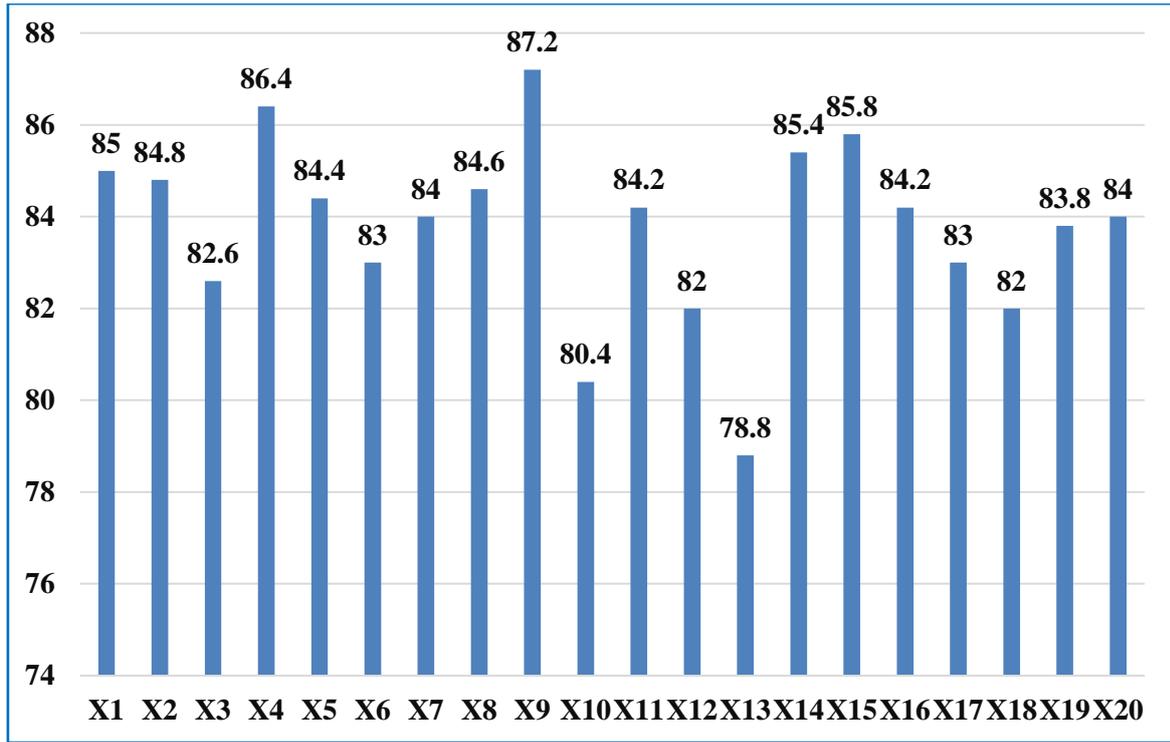
كما حققت الفقرة ( $X_{10}$ ) أدنى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى التي تنصّ على أنّ التنظيم الإلكتروني يساعد في معالجة الأخطاء المالية عند توفير الميزانية العمومية. ويدعم ذلك الوسط الحسابي (4.02) والانحراف المعياري (0.905) وبدرجة إنسجام عالية الأهمية، ويدعم ذلك نسبة الاتفاق (80.4%)، وتشير هذه النتيجة بوضوح إلى أهمية التنظيم الإلكتروني عند إعداد الميزانية العمومية فهو أكثر مرونة بالنسبة للتنظيم التقليدي، فهو يساعد—أيضاً—في حلّ المشكلات التي تحدث في التنظيم وإعداد الميزانية العمومية. وفي الوقت نفسه“ يساعد في توزيع المهام على جميع أعضاء الشركة لتحديد المسؤوليات بطريقة أفضل وأوضح، مع دوره في إنجاز الوظائف بسرعة ودقّة، فضلا عن أنّه يساعد شركات الطيران على تصحيح الأخطاء المالية عند تقديم الميزانية العمومية كما هو موضّح في الجدول (9).

الجدول رقم 9 قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المتوية للاتفاق بصدد فقرات العوامل الأعمال

الإلكترونية في الميزانية العمومية

النسب المتوية للاتفاق	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط الحسابي	Maximum الحد الأقصى	Minimum الحد الأدنى	الفقرات	المتغيرات المستقلة
85	0.642	4.25	5	3	X1	عامل التخطيط الإلكتروني
84.8	0.700	4.24	5	2	X2	
82.6	0.748	4.13	5	2	X3	
86.4	0.692	4.32	5	3	X4	
84.4	0.805	4.22	5	2	X5	
83	0.799	4.15	5	2	X6	عامل التنظيم الإلكتروني
84	0.699	4.20	5	3	X7	
84.6	0.708	4.23	5	2	X8	
87.2	0.806	4.36	5	2	X9	
80.4	0.905	4.02	5	1	X10	
84.2	0.748	4.21	5	2	X11	عامل الرقابة الإلكترونية
82	0.734	4.10	5	2	X12	
78.8	0.776	3.94	5	2	X13	
85.4	0.664	4.27	5	2	X14	
85.8	0.841	4.29	5	2	X15	
84.2	0.722	4.21	5	1	X16	عامل الإفصاح الإلكتروني
83	0.830	4.15	5	2	X17	
82	0.712	4.10	5	2	X18	
83.8	0.717	4.19	5	2	X19	
84	0.604	4.20	5	3	X20	
Valid N (listwise) 216						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات إستمارة الاستبانة ونتائج SPSS



الشكل 11 النسب المتوية للاتفاق بصدد فقرات العوامل الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

وقد تبين لنا - من هذه النقطة - أن الشركات تدعم عملية التنظيم الإلكتروني وذلك لمرونة العمل وتوزيع المهام والمسؤوليات على جميع أقسام الشركة بما فيها قسم الحسابات، إذ تبين أن استخدام البرامج المحاسبية التي تعمل عليها الشركات حديثا تساعد على إتمام العمل بصورة صحيحة ومرنة أكثر من السابق.

### ج. الرقابة الإلكترونية:

تُشير نتائج الجدول (9) إلى أن المستوى الذي حققته الرقابة الإلكترونية من خلال فقراتها ( $X_{11}$ - $X_{15}$ ) كان عالي ويدعم ذلك الوسط الحسابي المعدل (4.163)، وبدرجة منخفضة في التشتت في الإجابات، ويؤكد ذلك الانحراف المعياري المعدل (0.5349)، وكانت درجة الانسجام عالية الأهمية إذ بلغ نسبة الاتفاق (83.26٪). ومن أبرز الفقرات التي ساهمت في إغناء هذه البعد هي ( $X_{14}$ ) و( $X_{15}$ ) اللتان تنصّان على أن استخدام الوصلات الإلكترونية بدلا عن الدفاتر التقليدية يعدّ من أهم عناصر تعزيز نظام الرقابة في شركات الطيران من أجل توفير ميزانية عمومية إلكترونية، وأن الرقابة الإلكترونية تساعد في الحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية وتوفيرها

بشكل مستمر. إذ بلغت أوساطهم الحسابية (4.29) و(4.27) على التوالي وبانحرافات معيارية (0.841) و(0.664) على التوالي، فيما كانت درجة الانسجام عالية الأهمية في إجابات المستجيبين، إذ بلغت نسبة الاتفاق (85.8%) و(85.4%) على التوالي.

كما حققت الفقرة (X<sub>13</sub>) أدنى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى التي تنصّ على أنّ تطبيق البوابة الضريبية الإلكترونية من خلال الميزانية العمومية الإلكترونية يعطي الشفافية لكلا الطرفين من الجهة الحكومية و المنظمات الأهلية. ويدعم ذلك الوسط الحسابي (3.94) والانحراف المعياري (0.776) وبدرجة إنسجام عالية الأهمية، إذ يدعم ذلك نسبة الاتفاق (78.8%)، وهذا يسلّط الضوء على أهمية استخدام البرامج المالية الإلكترونية التي تساعد على تعزيز الرقابة المالية الداخلية للشركات. إذ أنّ الرقابة الإلكترونية هي أداة مساعدة مهمة في الكشف عن الأعطال قبل فوات الأوان (الضوابط القبلية).

وإنّ تطبيق بوابة الضريبة الإلكترونية من خلال الميزانية العمومية الإلكترونية يعطي شفافية لطرفي الجهة الحكومية والشركات. وفي الوقت نفسه يساعد في الحصول على معلومات مالية عالية الجودة وتوفيرها بشكل منظم. وبهذه الطريقة، يتم استخدام الإيصالات الإلكترونية بدلا عن دفاتر الأستاذ التقليدية والتي تعدّ من أهم عناصر تعزيز أنظمة التحكم في الشركات من أجل تقديم الميزانيات العمومية الإلكترونية.

وقد تبين لنا من هذه الفقرة أنّ الرقابة الإلكترونية هي الطريقة الصحيحة للسيطرة على التدفّقات النقدية التي تحصل عليها الشركة وذلك باستخدام الوصولات الإلكترونية بدلا عن الدفاتر، ولدقّة المعلومات المالية التي تستنتجها الشركة، بالإضافة إلى توفير المعلومات المالية باستمرار، وهذا لاتخاذ القرارات الإدارية.

#### د. الإفصاح الإلكتروني:

أظهرت نتائج الجدول (9) المستوى العالي -أيضا- لعامل الإفصاح الإلكتروني، إذ كان الوسط الحسابي المعدّل لفقرات هذا البعد (4.169) (X<sub>16</sub>- X<sub>20</sub>)، ودرجة الانسجام عالية الأهمية، ويدعم ذلك نسبة الاتفاق المعدّل (83.38%)، وكانت درجة التشبّت في الإجابات منخفضة إذ بلغ الانحراف المعياري المعدّل (0.5268)، وهذا يعني توفّر مستويات عالية للأعمال الإلكترونية من خلال عامل الإفصاح الإلكتروني في شركات الطيران المبحوثة عموما.

ومن أبرز الفقرات التي ساهمت في إغناء هذا البعد هي ( $X_{16}$ ) و ( $X_{20}$ ) اللتان تنصّان على أنّ الاعتماد على الإفصاح الإلكتروني يساعد على إزالة معلومات التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام، والميزانية العمومية بشكل خاص. فضلا عن أنّ عامل الإفصاح الإلكتروني فعّال جدا ومؤثر في زيادة قدرة الشركة على اتخاذ القرارات المالية السليمة. إذ بلغت أوساطهم الحسابية (4.21) و(4.20) على التوالي وبانحرافات معيارية (0.722) و(0.604) على التوالي، فيما كانت درجة الانسجام عالية الأهمية في إجابات المستجيبين إذ بلغت نسبة الاتفاق (84.2%) و(84%) على التوالي. كما حققت الفقرة ( $X_{18}$ ) أدنى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى التي تنصّ على أنّ الإفصاح الإلكتروني من أهم عناصر نجاح الشركة لزيادة قدرتها على المنافسة في السوق. ويدعم ذلك الواسط الحسابي (4.10) والانحراف المعياري (0.712) وبدرجة إنسجام عالية الأهمية ويدعم ذلك نسبة الاتفاق (82%). وتُظهر هذه النتيجة أنّ الاعتماد على الإفصاح الإلكتروني يعدّ مساعدا جيدا لإزالة التحريفات في عرض المعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام، والميزانية العمومية بشكل خاص. كما تساعد الإقرارات الضريبية الإلكترونية في مكافحة الفساد والرشوة. إذ أنّ الإفصاح الإلكتروني يعدّ عنصرا مهما في الرقابة المالية للشركة وقدرتها على تقديم ميزانية عمومية إلكترونية حقيقية. بالإضافة إلى الإفصاح الإلكتروني، فهو فعّال للغاية وفعّال في زيادة قدرة الشركة على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

ونلاحظ أنّ الفقرة قد أشارت إلى أهمية الإفصاح الإلكتروني من ناحية الشفافية وزيادة المصدقية بين الطرفين، الجهة الحكومية والشركات، لتمتّع الإفصاح الإلكتروني بسمة عرض ميزانية عمومية صحيحة وغير قابلة للتلاعب، وأنّ استخدام بوابة الضريبة الإلكترونية يحدّ من الفساد والتلاعب.

#### ثانيا: وصف متغير أبعاد التهرب الضريبي:

يظهر الجدول (10) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بوجهة نظر المدراء الباحثين بصدد أبعاد التهرب الضريبي (التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيفة)، إذ بلغ الواسط الحسابي العام (4.090) والذي يشير إلى المستوى العالي لهذا المتغير، وأكّده الانسجام العالي في إجابات المستجيبين الذي عكسه الانحراف المعياري (0.471) وبنسبة اتفاق بلغت (81.8%). وهذه النتائج تؤكّد وجود أبعاد للتهرب الضريبي. ويتضمّن متغير أبعاد التهرب الضريبي المكونات الأربعة الآتية:

الجدول رقم (10) قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد أبعاد التهرب الضريبي

النسب المئوية للاتفاق	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط الحسابي	Maximum الحد الأقصى	Minimum الحد الأدنى	المتغيرات التابعة
81.8%	0.471	4.090	5.00	3.00	أبعاد التهرب الضريبي
80.96%	0.595	4.048	5.00	2.80	- التصريح الكاذب
79.94%	0.609	3.997	5.00	1.60	- تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة
82.78%	0.608	4.139	5.00	2.40	- عدم التعامل المالي مع المصارف
83.5%	0.512	4.175	5.00	2.60	- القيود المزيفة
Valid N (listwise) 216					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

#### أ. التصريح الكاذب:

تُشير معطيات الجداول (10) و(11) إلى أنّ المستوى الذي حقّقه التصريح الكاذب من خلال فقراته (Y1-Y5) كان عالي ويدعم ذلك الوسط الحسابي المعدّل (4.048) وكانت درجة التشكّث في الإجابات منخفضة، إذ بلغ الانحراف المعياري المعدّل (0.595) ودرجة انسجام الأهمية إذ بلغت نسبة الاتفاق (80.96%). وحققت الفقرتان (Y3) و (Y2) أعلى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى، واللذان تنصّان على أنّ تشريع قوانين تنصّ على استخدام البرامج الإلكترونية في جميع أقسام الشركة يساعد على تسهيل العمل وتقديم تصريح سنوي وجودة عالية ومعلومات دقيقة. وعدم التحقق من الأرقام المدرجة في الميزانية العمومية، ومنها: (المصاريف، وإيرادات الشركة.. إلخ) يساعد المكلف على التهرب الضريبي، إذ بلغت أوساطهم الحسابية (4.20) و(4.19) على التوالي وبانحرافات معيارية (0.785) و(0.908) على التوالي، فيما كانت درجة الانسجام عالية الأهمية في إجابات المستجيبين إذ بلغت نسبة الاتفاق (84%) و(83.8%) على التوالي.

في حين حَققت الفقرتان (Y<sub>5</sub>) و (Y<sub>1</sub>) أقل مستوى مقارنة مع الفقرات الأخرى، واللذان تنصّان على أنّ تقديم تصريح إلكتروني للبيانات المالية في الشركة إلى مديرية الضريبة يحدّ من إمكانية التلاعب وتغيير الأرقام الحقيقية. وكذلك فإنّ عدم تطبيق الميزانية العمومية الإلكترونية يعدّ سببا من أسباب التهرّب الضريبي، وتقديم تصريح وإقرار كاذبين، ويدعم ذلك أوساطهما الحسائية (3.84) و (3.94) وانحرافاتهما المعيارية (0.953) و (0.962) على التوالي وبدرجة إنسجام عالية الأهمية يدعم ذلك نسبة الاتفاق (76.8٪) و (78.8٪) كما بيّنا في الجدول (8). وتشير النتائج إلى أنّ عدم تطبيق الميزانية الإلكترونية هو أحد أسباب التهرّب الضريبي وتقديم تصريح كاذب.

في حين أنّ عدم الالتزام بالميزانية العمومية الإلكترونية لا يؤكّد الأرقام المدرجة، بما في ذلك: (المصاريف، ودخل الشركات، إلخ)، إلّا أنّه يساعد المكلف على التهرّب الضريبي. وإنّ تشريع القواعد التي تنظم استخدام البرامج الإلكترونية في جميع أقسام الشركات سيساعد على تسهيل العمليات وتوفير تراخيص سنوية بمعلومات عالية الجودة ودقيقة. فضلا عن أنّ ضعف الأعمال الإلكترونية في الإدارة الضريبية يعدّ عاملا مساعدا على تقديم التصريح الكاذب عن البيانات المالية. وإنّ تقديم تصريح إلكتروني للبيانات المالية في الشركات إلى مديرية الضريبة يحدّ من إمكانية التلاعب وتغيير الأرقام الحقيقية.

الجدول رقم 11 قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للاتفاق بصدد فقرات متغير أبعاد

التهرب الضريبي

النسب المئوية للاتفاق	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط الحسابي	Maximum الحد الأقصى	Minimum الحد الأدنى	الفقرات	المتغيرات التابعة
%78.8	.962	3.94	5	2	Y1	التصريح الكاذب
%83.8	.908	4.19	5	1	Y2	
%84	.785	4.20	5	2	Y3	
%81.6	.660	4.08	5	2	Y4	
%76.8	.953	3.84	5	1	Y5	
%79.8	.863	3.99	5	2	Y6	تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة
%78	.988	3.90	5	2	Y7	
%77.4	.951	3.87	5	1	Y8	
%82.6	.752	4.13	5	1	Y9	
%82	.954	4.10	5	1	Y10	
%82.4	.876	4.12	5	2	Y11	عدم التعامل المالي مع المصارف
%83.4	.715	4.17	5	2	Y12	
%85	.642	4.25	5	2	Y13	
%83	.950	4.15	5	1	Y14	
%80.2	.846	4.01	5	2	Y15	القيود المزيفة
%85	.614	4.25	5	2	Y16	
%79.8	.871	3.99	5	2	Y17	
%86.6	.733	4.33	5	2	Y18	
%81	.727	4.05	5	2	Y19	
%85.2	.579	4.26	5	3	Y20	
Valid N (listwise) 216						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

يمكننا أن نستدلّ على أنّ التصريح الكاذب له الكثير من التأثيرات التي قد تساعد في إعداد ميزانية صحيحة مقدمة من قبل المكلف للضريبة إلى الجهة الحكومية، ومنها المتابعة المستمرة في تدقيق المصاريف وواردات الشركة المذكورة في الميزانية المقدمة للجهة الحكومية (المديرية العامة للضرائب)، وأيضا تشريع القوانين التي تساند استخدام البرامج الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية.

#### ب. تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة:

أظهرت نتائج الجداول (10) و(11) المستوى العالي لتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، إذ كانت درجة الانسجام لإجابات المبحوثين مهمة للغاية للحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، ويدعم ذلك نسبة الاتفاق المعدّل (79.94٪)، وبلغ الوسط الحسابي (3.997) وبدرجة منخفضة جدا في النشّت في الإجابات، ويؤكد ذلك الانحراف المعياري (0.609)، ممّا يعكس المستوى المرتفع لتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة. وعلى صعيد الفقرات فقد حققت الفقرتان (Y<sub>9</sub>) و(Y<sub>10</sub>) أعلى مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى، واللذان تنصّان على أنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات يزيد من قدرة المنظمات الضريبية للسيطرة النوعية والدائمة والوصول إلى بيانات مالية حقيقية. وإنّ تقديم ميزانية عمومية إلكترونية يقلّل من فرص طلب الرشوة من قبل العاملين في المنظمة الضريبية الحكومية، ويدعم ذلك أوساطهما الحسابية (4.13) و(4.10) وانحرافاتها المعيارية (0.752) و(0.954) على التوالي، وكانت درجة الإنسجام عالية الأهمية ويدعم ذلك نسبة الاتفاق (82.6٪) و(82٪) كما بيّنا في الشكل (3.5).

في حين حققت الفقرة (Y<sub>8</sub>) أقلّ مستوى مقارنة مع الفقرات الأخرى لتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، والتي تنصّ على أنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في الأمور المالية في الشركة يحدّ من تقديم بيانات مالية غير صحيحة، ويدعم ذلك الوسط الحسابي (3.87) والانحراف المعياري (0.951) ويدعم ذلك نسبة الاتفاق (77.4٪). وأظهرت النتيجة أنّ ضعف الموارد البشرية في استخدام البرامج الإلكترونية في المجالات المالية والحاسبية يعطي ميزانية بأرقام غير حقيقية. والاعتماد على السجلات والدفاتر التقليدية وعدم استخدام الأعمال المالية الإلكترونية يعدّ سببا من أسباب عدم صحّة المعلومات الواردة في الميزانية العمومية للشركات. واستخدام الأعمال الإلكترونية في الأمور المالية في الشركة يحدّ من تقديم بيانات مالية غير صحيحة، ويزيد من قدرة المنظمات الضريبية

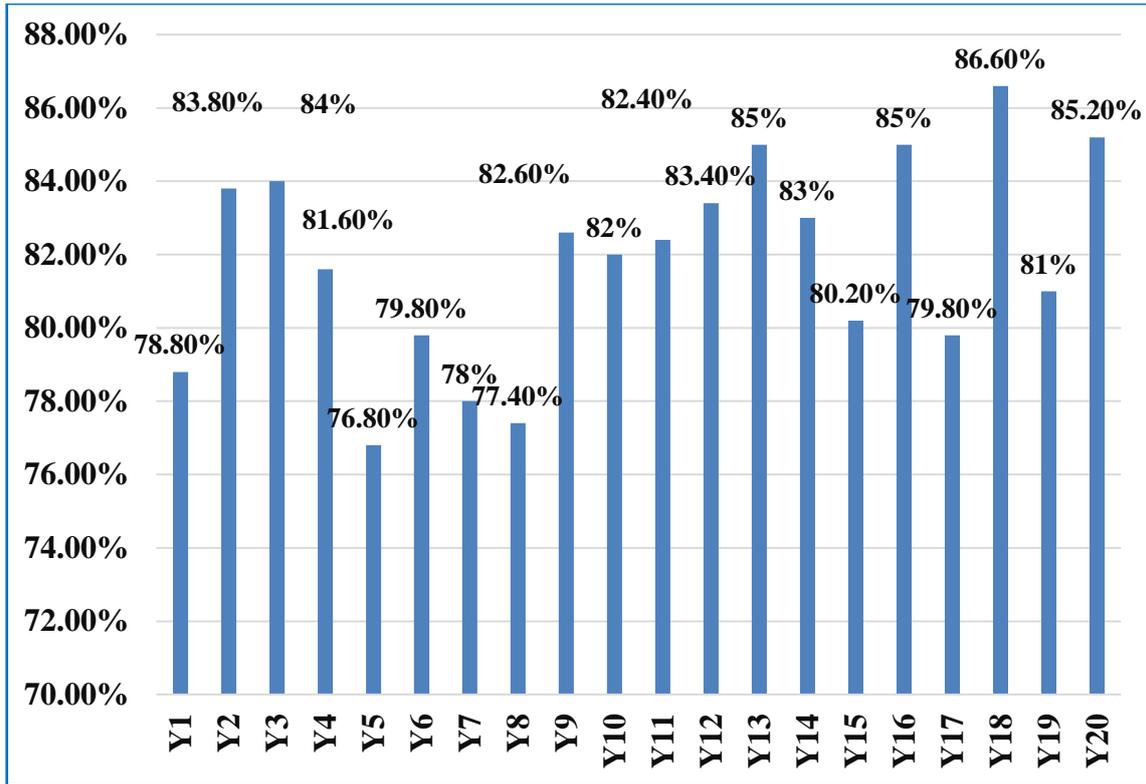
على التحكّم النوعي والدائم والوصول إلى بيانات مالية دقيقة، وبالتالي سيقبّل تقديم الميزانية العمومية الإلكترونية من فرص الرشوة التي قد يسعى إليها العاملين في مؤسّسات الضريبة الحكومية.

إنّ نتائج هذه الفقرة بيّنت أنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للمؤسّسة يساند الجهة الحكومية إلى الوصول إلى بيانات مالية حقيقية وغير قابلة للتلاعب من قبل المكلف، فضلا عن الحدّ من طلب الرشوة من قبل موظفي الضريبة، وهذا يوصلنا إلى الإعداد الصحيح في طريقة تقديم الميزانية السنوية للشركات.

### ج. عدم التعامل المالي مع المصارف:

أظهرت نتائج الجدول (11) المستوى العالي لعدم التعامل المالي مع المصارف على الصعيد العام لشركات الطيران المبحوثة كافّة، إذ كان الوسط الحسابي المعدّل لفقراتها  $(Y_{11}-Y_{15})$  (4.139)، ويدعم ذلك نسبة الاتفاق المعدّل (82.78٪)، إذ بلغ الانحراف المعياري المعدّل (0.608). هذا يعني أنّه لا يوجد تعامل مالي مع المصارف من قبل الشركات.

وعلى صعيد الفقرات فإنّ الفقرة  $(Y_{13})$  حققت أعلى مستوى مقارنة مع الفقرات الأخرى التي تنصّ على أنّ التعامل المالي عن طريق المصارف يساعد على تقوية الرقابة المالية للشركة، ويدعم ذلك الوسط الحسابي (4.25) والانحراف المعياري (0.642)، إذ بلغ نسبة الاتفاق (85٪). فيما حققت الفقرة  $(Y_{15})$  أقلّ مستوى مقارنة مع الفقرات الأخرى والتي تنصّ على أنّ عدم التعامل المالي مع المصارف يزيد من فرص تقديم الرشوة، وبلغ الوسط الحسابي (4.01) والانحراف المعياري (0.846) وبدرجة انسجام عالية الأهمية إذ بلغ نسبة الاتفاق (80.2٪). وتشير هذه النتائج إلى أنّ دفع رواتب عمّال الشركة وأجورهم عن طريق المصارف يقلّل من التهرب الضريبي. بالإضافة إلى أنّ المعاملات المالية عن طريق المصارف تقلّل من التهرب الضريبي. كما يساعد التعامل المالي من خلال المصارف في تعزيز الرقابة المالية للشركة. وتعطي المعاملات المالية عن طريق المصارف المزيد من الشفافية لدخل الشركة وأرباحها. علاوة على ذلك، فإنّ عدم وجود معاملات مالية مع المصارف يزيد من فرص الرشوة.



الشكل 12 النسب المتوية للاتفاق بصدد فقرات متغير أبعاد التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ونتائج SPSS

أشادت الدراسة بفقره التعامل المالي مع المصارف وذلك لأهمية موضوعات هذه الفقرة، إذ أنها تقلل من فرص التهرب الضريبي بنسبة كبيرة، كما أنها تساعد على عملية الرقابة المالية للجهتين (الشركات، والحكومة).

#### د. القيود المزيّفة:

تُشير معطيات الجداول (10) و(11) إلى أنّ المستوى الذي حقّقه القيود المزيّفة من خلال فقراتها (Y<sub>16</sub>) كان عالياً، وفي الوقت نفسه حقّقت أعلى مستوى مقارنة بالمكوّنات الأخرى لمتغير أبعاد التهرب الضريبي، ويدعم ذلك الوسط الحسابي المعدّل (4.175)، إذ بلغ الانحراف المعياري (0.512) ودرجة الانسجام عالية الأهمية، إذ بلغ نسبة الاتفاق (83.5%)، وهذا يدلّ على مستويات عالية من القيود المزيّفة بناء على رأي المشاركين في الدراسة في شركات الطيران والذين شاركوا في الاستطلاع.

في حين حقّقت الفقرتان (Y<sub>18</sub>) و(Y<sub>20</sub>) أعلى مستوى مقارنة مع الفقرات الأخرى واللذان تنصّان على أنّ تقديم القيود الإلكترونية للمحاسب القانوني يعطي مصداقية وشفافية بين الطرفين ويزيد من قدرة التدقيق الداخلية

والخارجية للمؤسسة. ويدعم ذلك أوساطهما الحسابية (4.33) و(4.26) على التوالي وانحرافاتهما المعيارية (0.733) و(0.579) على التوالي وبدرجة انسجام عالية الأهمية يدعم ذلك نسبة الاتفاق (86.6%) و(85.2%). فقد حققت الفقرة (Y<sub>17</sub>) أقل مستوى مقارنة بالفقرات الأخرى التي تنصّ على أنّ يفضل استخدام وصولات القبض والصرف عن طريق البرامج الإلكترونية بدلا عن الدفاتر والسجلات التقليدية. ويؤكد ذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري (3.99) و(0.871) على التوالي، وكانت درجة الانسجام عالية وبلغت نسبة الاتفاق (79.8%).

وتشير هذه النتيجة إلى أنّ القيود الإلكترونية اليومية تعطي جودة للمعلومات المالية للشركة وتمنع التلاعب والتهرب الضريبي. ويفضّل استخدام وصولات القبض والصرف من خلال البرامج الإلكترونية بدلا عن السجلات والدفاتر التقليدية. بالإضافة إلى أنّ تقديم القيود الإلكترونية للمحاسب القانوني يعطي المصدقية والشفافية بين الطرفين. ومسك الدفاتر من خلال البرامج الإلكترونية يوفرّ مصداقية للمعلومات والعمليات المالية للشركة وبالتالي يوفرّ المعلومات الصحيحة لمصلحة الضرائب. كما أنّ تطبيق القيود الإلكترونية يزيد من قدرة المراجعة الداخلية والخارجية للشركة.

ولا يخفى علينا أنّ فقرة القيود المزيّفة كان لها دور بارز بعرض أهمية ممارسة الأعمال الإلكترونية في شركات الطيران وتفعيلها في استخدام القيود اليومية، إذ توضّح الإجابات على فقرات الاستبانة أنّ القيود الإلكترونية لها دور في مجال الرقابة المالية للشركات (الرقابة الداخلية، والرقابة الخارجية).

## المبحث الرابع

### اختبار مخطط الدراسة وفرضياتها

يهدف هذا المبحث إلى اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات الرئيسية والفرعية، وسوف يتم التحقق من مدى صحة الفرضيات من خلال استخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي اختبرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة.

ويتضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

المحور الأول: تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المحور الثاني: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة.

المحور الأول: تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

أولاً: تحليل علاقات الارتباط بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التهرب الضريبي.

وكخطوة ضرورية قبل اختبار فرضيات الدراسة، نحتاج إلى إيجاد علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة لأنّ إيجاد علاقات الارتباط خطوة مطلوبة لاختبار تحليل الانحدار ورؤية تأثير الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي. إذ تُشير معطيات الجدول (12) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.724) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وتُشير هذه القيمة إلى قوة العلاقة بين استخدام الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التهرب الضريبي على المستوى الكلي في شركات الطيران المبحوثة في محافظة أربيل-العراق.

الجدول رقم 12 معامل الارتباط بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من أبعاد التهرب

الضريبي على المستوى الكلي لشركات الطيران المبحوثة

أبعاد التهرب الضريبي (Y)		المتغير المعتمد
		المتغير المستقل
القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط	الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية (X)
0.000	0.724*	

n= 216

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

ولغرض الوصول إلى مؤشرات تفصيلية حول اتجاه العلاقة وطبيعتها بين كلّ متغير من متغيرات الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات، وكلّ متغير من أبعاد التهرب الضريبي على النحو الآتي:

ثانياً: تحليل علاقات الارتباط بين عامل التخطيط الإلكتروني والحدّ من أبعاد التهرب الضريبي:

إذ تُشير نتائج الجدول (13) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين التخطيط الإلكتروني والحدّ من أبعاد التهرب الضريبي (الحدّ من التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيّفة)، ويدعم ذلك قيمة معامل الارتباط البالغة (0.417)، (0.494) و(0.446)

و(0.650) على التوالي وبقيمة احتمالية (0.000) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، فيما كانت العلاقة بين التخطيط الإلكتروني والحدّ من القيود المزيّفة أقوى علاقة مقارنة مع العلاقات الأخرى، وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في الميزانية العمومية يساهم في الحدّ من التصريح الكاذب، وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك، والحدّ من القيود المزيّفة.

الجدول رقم 13 معامل الارتباط بين متغيّرات الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات وأبعاد التهرّب

الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة

Sig القيمة الاحتمالية	القيود المزيّفة	عدم التعامل المالي مع المصارف	تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة	التصريح الكاذب	المتغيّرات المعتمدة
		معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	المتغيّرات المستقلة
0.000	0.650**	0.446**	0.494**	0.417**	عامل التخطيط الإلكتروني
0.000	0.524**	0.411*	0.449**	0.487**	عامل التنظيم الإلكتروني
0.000	0.631**	0.439**	0.576**	0.551**	عامل الرقابة الإلكترونية
0.000	0.565**	0.583**	0.642**	0.612**	عامل الإفصاح الإلكتروني

n= 216

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

وتوضّح نتائج الجدول (13) وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين التنظيم الإلكتروني والحدّ من التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيّفة، ويدعم ذلك قيم الارتباط البالغة (0.487)، و(0.449) و(0.411) و(0.524) على التوالي وبقيمة احتمالية (0.000)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01)، إذ كانت العلاقة بين التنظيم الإلكتروني والحدّ من القيود المزيّفة أقوى علاقة مقارنة مع العلاقات الأخرى، وتليها الحدّ من التصريح الكاذب، وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في الميزانية العمومية للشركات يساهم في الحدّ من التصريح الكاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك، والحدّ من القيود المزيّفة.

وتشير نتائج الجدول (13) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين الرقابة الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيّفة، ويستدل على ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط المبيّنة في الجدول والبالغة (0.551)، و(0.576) و(0.439) و(0.631) على التوالي وبقيمة احتمالية (0.000)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01)، ويتّضح من الجدول نفسه أنّ العلاقة بين عامل الرقابة الإلكترونية في الميزانية العامة للشركات والحدّ من القيود المزيّفة تعدّ أقوى مقارنة مع العلاقات الأخرى. وتشير هذه النتيجة - بوضوح - إلى أنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات يساهم في الحدّ من التصريح الكاذب، وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك، والحدّ من القيود المزيّفة.

توضّح نتائج الجدول (13) وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين الإفصاح الإلكتروني في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيّفة، ويدعم ذلك قيم الارتباط البالغة (0.612)، و(0.642) و(0.583) و(0.565) على التوالي وبقيمة احتمالية (0.000)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01)، إذ كانت العلاقة بين عامل الإفصاح الإلكتروني في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة أقوى مقارنة مع العلاقات الأخرى وتليها الحدّ من التصريح الكاذب، وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني في الميزانية العمومية للشركات يساهم في الحدّ من التصريح الكاذب، وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك، والحدّ من القيود المزيّفة.

□

## المحور الثاني: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة:

وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد والبسيط، ويعدّ نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتمّ نموذج الانحدار بتقدير العلاقة بين متغيرات الكمية، ويمكن صياغة النموذج على النحو الآتي:

$$Y_1+Y_2+Y_3+Y_4 = \beta_0 + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3+ \beta_4X_4..... + \varepsilon$$

إذ أنّ  $(Y_1+Y_2+Y_3+Y_4)$  هي المتغيرات التابعة للحدّ من التصريح الكاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيفة، وأنّ  $(X_1, X_2, X_3, X_4)$  هي المتغيرات المستقلة عن عامل التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني، وأنّ  $(\varepsilon)$  هو الخطأ العشوائي، وأنّ  $(\beta_0)$  هي قيمة ثابتة تعبّر عن قيمة  $(Y_1+Y_2+Y_3+Y_4)$  عندما تكون القيم  $(X_1, X_2, X_3, X_4)$  تساوي الصفر، وأنّ  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$  تعبّر عن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة. واستخدم النموذج الوصفي (Descriptive Model) لتحليل دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي: رسالة تحليلية مقارنة لعدد من شركات الطيران في محافظة أربيل، ويمكن تقديم نموذج البحث على النحو الآتي:

$$FS + SIBS+LIFDB+FR = \beta_0 + \beta_1 EP + \beta_2 EO + \beta_3 EC + \beta_4 ED + \varepsilon$$

(FS) False Statement (التصريح الكاذب)

(SIBS) Submitting an Incorrect Balance Sheet (تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة)

(LFDB) Lack of Financial Dealings with Banks (عدم التعامل المالي مع المصارف)

(FR) Fake Restrictions (القيود المزيفة)

(EP) E-Planning (التخطيط الإلكتروني)

(EO) E-Organization (التنظيم الإلكتروني)

(EC) E-Control (الرقابة الإلكترونية)

(ED) E-Disclosure (الإفصاح الإلكتروني)

إنّ قيمة (R2) هي معامل التحديد التي تحدّد لنا التغيّر في أبعاد التهرّب الضريبي (التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيفة) بسبب التغير في الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية من خلال التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني. وكما مبين في الجدول (13) فقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.528$ ) أي (52.8%) من التغيّرات الحاصلة في الحدّ من التصريح الكاذب والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيفة، ويعود السبب إلى المتغيّرات المستقلة المتمثلة في الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية من خلال التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني، وأمّا (47.2%) فيعود إلى المتغيّرات الأخرى ولم تأخذ بنظر الاعتبار في الرسالة الحالية. ونلاحظ بأنّ قيمة (F) في الجدول (14) تساوي (239.364) وبمعنوية (0.000)، وهي أقلّ من (0.05)، وهذا يدلّ على أنّ نموذج الانحدار المتعدّد - بشكل عام - بجميع متغيّراته هو نموذج معنوي، ممّا يدلّ على أنّ البيانات مثالية لمناقشة النتائج. ومن البيانات الواردة في الجدول (14) المذكور يمكن عرض معادل الانحدار كما يأتي:

إنّ الحدّ الثابت ( $\beta_0$ ) يساوي (0.987)، وهذا يعني إذا كانت الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية تساوي صفراً فإنّ أبعاد التهرّب الضريبي (التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيفة) يساوي (0.987)، ونلاحظ بأنّ الاختبار (t) للحدّ الثابت ( $\beta_0$ ) يساوي (4.892) بمعنوية (0.000)، وهي أقلّ من (0.05)، أيّ أنّ هناك تأثير معنوي للحدّ الثابت على أبعاد التهرّب الضريبي (التصريح الكاذب وتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وعدم التعامل المالي مع المصارف والقيود المزيفة). ويظهر في المعادلة الانحدار المذكور أنّ وحدة الزيادة في الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية من خلال عامل التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني أدت إلى الحدّ من التصريح الكاذب والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف والحدّ من القيود المزيفة بمقدار (0.577).

□

الجدول رقم 14 تأثير الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية في الحدّ من التهرب الضريبي باستخدام تحليل الانحدار

المتعدّد

Sig مستوى المعنوية	t المحسوبة	B <sub>1</sub> قيمة المعامل BETA	B <sub>0</sub> الثابت C-	المتغيرات المستقلة
0.000	15.471	0.727	0.987 t= 4.892, 0.00	الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات
R معامل الارتباط = 0.727				
Adjusted R-squared = 0.526 , 0.528 = R <sup>2</sup> معامل التفسير				
قيمة F المحسوبة = 239.364				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
Sig مستوى المعنوية = 0.000				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22, Time: 17:47				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: إنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي. وتشير معطيات الجدول (15) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار (B<sub>1</sub>) بلغت (0.595)، وهي قيمة تشير إلى أنّ التغير الحاصل في التخطيط الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بمقدار (0.595)، ويستدل من قيمة (t) المحسوبة (10.820) بأنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة احتمالية (0.000)، ويشير إلى أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ أبعاد التهرب الضريبي. وهكذا فإنّنا نقبل الفرضية الرئيسة الأولى التي تنصّ على: إنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي.

الجدول رقم 15 تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي على المستوى الكلي (مجتمعة)

التأثير	$B_1$ قيمة المعامل	$t$ المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي	0.595	10.820	0.000	قبول الفرضية الرئيسية الأولى
Sig مستوى المعنوية = 0.000				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22, Time: 18:04				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

ويهدف إعطاء مؤشرات تفصيلية عن تأثير استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات في الحدّ من تقديم تصريح كاذب والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة وتحسين التعامل المالي مع المصارف واخيرا الحدّ من القيود المزيّفة فقد تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطّي البسيط، وعلى النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: إنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، وكما مبين في الجدول (16)، فإنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.439) وهي تشير إلى أنّ التغير الحاصل في التخطيط الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي الحدّ من تقديم تصريح كاذب بمقدار (0.439)، ويستدلّ من قيمة ( $t$ ) المحسوبة (7.138) بأنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة احتمالية (0.000)، وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب.

الفرضية الفرعية الثانية: إنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، إذ تشير معطيات الجدول (16) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.501)، وهي تشير إلى أنّ التغير الحاصل في التخطيط الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي الحدّ من تقديم

ميزانية عمومية غير صحيحة بمقدار (0.501)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (8.469) بأنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة احتمالية (0.000)، ويشير إلى أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

الجدول رقم 16 تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات

#### الطيران المبحوثة

التأثير	$B_1$ قيمة المعامل	t المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
التخطيط الإلكتروني في الحدّ من تقديم تصريح كاذب	0.439	7.138	0.000	قبول الفرضية الفرعية الاولى
التخطيط الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة	0.501	8.469	0.000	قبول الفرضية الفرعية الثانية
التخطيط الإلكتروني في تحسين التعامل المالي مع المصارف	0.400	6.383	0.008	قبول الفرضية الفرعية الثالثة
التخطيط الإلكتروني في الحدّ من القيود الزيفيّة	0.611	11.285	0.000	قبول الفرضية الفرعية الرابعة
0.000 = Sig مستوى المعنوية				
0.05 = مستوى الدلالة الاحصائية				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22, Time: 18:34				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

الفرضية الفرعية الثالثة: إنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف، وكما مبين في الجدول (16) فإنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.400)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التخطيط الإلكتروني بوحدة واحدة قد يؤدي إلى تحسين التعامل

المالي مع المصارف بمقدار (0.400)، ويستدلّ على أنّ قيمة اختبار (t) للتخطيط الإلكتروني تساوي (5.714) بمعنوية (0.000)، وهي أقلّ من (0.05)، أيّ أنّ تأثير التخطيط الإلكتروني له قيمة معنوية في تحسين التعامل المالي مع المصارف.

**الفرضية الفرعية الرابعة: إنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة، إذ تشير نتائج الجدول (16) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.611)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التخطيط الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي الحدّ من القيود المزيّفة بمقدار (0.611)، ويستدلّ على أنّ قيمة (t) المحسوبة (11.285) قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وبقيمة احتمالية (0.000)، وهذا يشير إلى أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة.**

وفيما يخصّ تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد فإنّ نتائج تحليل الانحدار البسيط فيها موضّح في الجدول (16)، إذ تبين وجود التأثير الأكبر للتخطيط الإلكتروني في الحدّ من القيود المزيّفة، وجاء تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة بالدرجة الثانية، ومن ثمّ جاء تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من تقديم تصريح كاذب بالدرجة الثالثة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف بالدرجة الرابعة.

**الفرضية الرئيسة الثانية: إنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي. إذ تشير نتائج الجدول (17) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.518)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات بوحدة واحدة يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بمقدار (0.518)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (8.870) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وبقيمة احتمالية (0.000)، وهكذا فإننا نقبل الفرضية الرئيسة الثانية التي تنصّ على: إنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي.**

الجدول رقم 17 تأثير التنظيم الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي على المستوى الكلي (مجتمعة)

التأثير	$B_1$ قيمة المعامل	$t$ المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
التنظيم الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي	0.518	8.870	0.000	قبول الفرضية الرئيسية الثانية
Sig مستوى المعنوية = 0.000				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22, Time: 19:24				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

وبهدف إعطاء مؤشرات تفصيلية عن تأثير استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات في الحدّ من تقديم تصريح كاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيّفة فقد تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطّي البسيط وعلى النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: إنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، وكما مبين في الجدول (3.13) فإنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.436)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي الحدّ من تقديم تصريح كاذب بمقدار (0.436)، ويستدلّ من قيمة ( $t$ ) المحسوبة (7.088) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وبقية احتمالية (0.000). وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب.

الفرضية الفرعية الثانية: إنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، إذ تشير معطيات الجدول (18) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.437)، وهي قيمة تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي إلى الحدّ من تقديم

ميزانية عمومية غير صحيحة بمقدار (0.437)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (7.099) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وقيمة احتمالية (0.000)، وهذا يشير إلى أنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

الفرضية الفرعية الثالثة: إنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف، وكما مبين في الجدول (18) فإنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.364) وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني بوحدة واحدة قد يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف بمقدار (0.364)، ويستدلّ من أنّ قيمة اختبار (t) للتنظيم الإلكتروني تساوي (5.714)، وبمعنوية (0.008)، وهي أقلّ من (0.05) أيّ أنّ تأثير التنظيم الإلكتروني له قيمة معنوية في تحسين التعامل المالي مع المصارف.

الجدول رقم 18 تأثير التنظيم الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة

التأثير	B <sub>1</sub> قيمة المعامل	t المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
التنظيم الإلكتروني في الحدّ من تقديم تصريح كاذب	0.423	6.824	0.000	قبول الفرضية الفرعية الاولى
التنظيم الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة	0.437	7.099	0.000	قبول الفرضية الفرعية الثانية
التنظيم الإلكتروني في تحسين التعامل المالي مع المصارف	0.364	5.714	0.008	قبول الفرضية الفرعية الثالثة
التنظيم الإلكتروني في الحدّ من القيود المزيفة	0.465	7.690	0.000	قبول الفرضية الفرعية الرابعة
0.000 = Sig مستوى المعنوية				
0.05 = مستوى الدلالة الاحصائية				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22 Time: 20:04				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

**الفرضية الفرعية الرابعة:** إن استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة، إذ تشير نتائج الجدول (18) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.465)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة بمقدار (0.465)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (7.690) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وبقيمة احتمالية (0.000). وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد يؤدي إلى الحدّ من القيود المزيّفة. وفيما يتعلّق بأثر التنظيم الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل فردي، فإنّ نتائج تحليل الانحدار البسيط موضّحة في الجدول رقم (18)، إذ أظهرت وجود أكبر أثر للتنظيم الإلكتروني في الحدّ من القيود المزيّفة، وأنّ أثر التنظيم الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة من الدرجة الثانية، ومن ثمّ أثر التنظيم الإلكتروني في الحدّ من تقديم الإقرار الكاذب من الدرجة الثالثة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك في الدرجة الرابعة.

**الفرضية الرئيسة الثالثة:** إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي. إذ تشير معطيات الجدول (19) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.627)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بمقدار (0.627)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (11.771) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة احتمالية (0.000)، وهكذا فإننا نقبل الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنصّ على: إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدي إلى الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي.

□

الجدول رقم 19 تأثير الرقابة الإلكترونية في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي على المستوى الكليّ (مجتمعة)

التأثير	$B_1$ قيمة المعامل	$t$ المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
الرقابة الإلكترونية في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي	0.627	11.771	0.000	قبول الفرضية الرئيسية الثالثة
Sig مستوى المعنوية = 0.000				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرّب الضريبي				
Date: 28/10/22, Time: 20:14				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

وبهدف إعطاء مؤشرات تفصيلية عن تأثير استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات في الحدّ من تقديم تصريح كاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيّفة فقد تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطّي البسيط، وعلى النحو الآتي:

**الفرضية الفرعية الأولى:** إنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدّي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، وكما مبين في الجدول (3.15) فإنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) التي بلغت (0.488) تشير إلى أنّ التغيّر في الرقابة الإلكترونية بوحدة واحدة سوف يؤدّي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب بمقدار (0.488)، ويستدلّ من قيمة ( $t$ ) المحسوبة (8.171) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة احتمالية (0.000)، وهذا يعني قدرة الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات من خلال الرقابة الإلكترونية في تفسير ما قيمته (0.488) من التغيرات الحاصلة في الحدّ من تقديم تصريح كاذب. وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدّي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب.

**الفرضية الفرعية الثانية:** إنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدّي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، إذ تشير نتائج الجدول (20) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.573)، وهي قيمة تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في الرقابة الإلكترونية بوحدة واحدة يؤدّي إلى الحدّ من تقديم

ميزانية عمومية غير صحيحة بمقدار (0.573)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (10.225) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقية احتمالية (0.000)، وهذا يشير إلى أنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** إنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف، مبيّن في الجدول (20) فإنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.394) وهي قيمة تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في الرقابة الإلكترونية بوحدة واحدة قد يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف بمقدار (0.394)، ويستدلّ من ذلك أنّ قيمة اختبار (t) للتنظيم الإلكتروني تساوي (6.275) بمعنوية (0.003) وهي أقلّ من (0.05)، أي أنّ تأثير الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات له قيمة معنوية في تحسين التعامل المالي مع المصارف.

الجدول رقم 20 تأثير الرقابة الإلكترونية في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة

التأثير	B <sub>1</sub> قيمة المعامل	t المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
الرقابة الإلكترونية في الحدّ من تقديم تصريح كاذب	0.488	8.171	0.000	قبول الفرضية الفرعية الاولى
الرقابة الإلكترونية في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة	0.573	10.225	0.000	قبول الفرضية الفرعية الثانية
الرقابة الإلكترونية في تحسين التعامل المالي مع المصارف	0.394	6.275	0.003	قبول الفرضية الفرعية الثالثة
الرقابة الإلكترونية في الحدّ من القيود المزيفة	0.591	10.713	0.000	قبول الفرضية الفرعية الرابعة
Sig مستوى المعنوية = 0.00				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22 Time: 20:56				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

**الفرضية الفرعية الرابعة:** إن استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات تؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة، إذ تشير نتائج الجدول (20) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.591)، وتشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في التنظيم الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة بمقدار (0.591)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (10.713) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقية احتمالية (0.000). وتشير هذه النتائج إلى أنّ استخدام الرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات قد تؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة. وفيما يتعلّق بأثر الرقابة الإلكترونية في الحد من أبعاد التهرب الضريبي بشكل فردي، فإنّ نتائج تحليل الانحدار البسيط موضّحة في الجدول رقم (20)، إذ أظهرت وجود أكبر أثر للرقابة الإلكترونية في الحد من القيود المزيّفة، وأثر الرقابة الإلكترونية في الحد من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة من الدرجة الثانية، ومن ثم أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من تقديم تصريح كاذب من الدرجة الثالثة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك في الدرجة الرابعة.

**الفرضية الرئيسة الرابعة:** إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من أبعاد التهرب الضريبي، وتبيّن نتائج تحليل البيانات الميدانية في الجدول (21) أنّ قيمة معامل الانحدار (B1) قد بلغت (0.730)، وهي تشير إلى أنّ التغيّر الحاصل في الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات بوحدة واحدة قد يؤدي إلى الحد من أبعاد التهرب الضريبي بمقدار (0.730)، ويستدلّ من قيمة (t) المحسوبة (15.641) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقية احتمالية (0.000)، وهكذا فإننا نقبل الفرضية الرئيسة الرابعة التي تنصّ على: إنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من أبعاد التهرب الضريبي.

□

الجدول رقم 21 تأثير الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي على المستوى الكليّ (مجتمعة)

التأثير	$B_1$ قيمة المعامل	$t$ المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرّب الضريبي	0.730	15.641	0.000	قبول الفرضية الرئيسية الرابعة
Sig مستوى المعنوية = 0.000				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرّب الضريبي				
Date: 28/10/22, Time: 22:38				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

الفرضية الفرعية الأولى: إنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، ويوضّح الجدول (22) وجود تأثير للإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات، وقد يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، وتدعم قيمة معامل ( $B_1$ ) التي بلغت (0.641) إلى أنّ التغيير الحاصل في الإفصاح الإلكتروني بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب بمقدار (0.641)، ويستدلّ من قيمة ( $t$ ) المحسوبة (12.231) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة الاحتمالية (0.00)، وهذا يعني أنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب.

الفرضية الفرعية الثانية: إنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، إذ تشير نتائج الجدول (22) إلى أنّ قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.688)، وهي تشير إلى أنّ التغيير الحاصل في الإفصاح الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة بمقدار (0.688)، ويستدلّ من قيمة ( $t$ ) المحسوبة (13.859) على أنّها قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبقيمة احتمالية (0.000)، وهذا يشير إلى أنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة.

الفرضية الفرعية الثالثة: إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف، وكما مبين في الجدول (22) فإن قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.530)، وهي تشير إلى أن التغيير الحاصل في الإفصاح الإلكتروني بوحدة واحدة قد يؤدي إلى تحسين التعامل المالي مع المصارف بمقدار (0.530)، ويستدل من أن قيمة اختبار ( $t$ ) للإفصاح الإلكتروني تساوي (9.144) بمعنوية (0.000)، وهي أقل من (0.05)، أي أن تأثير الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات له قيمة معنوية في تحسين التعامل المالي مع المصارف.

الفرضية الفرعية الرابعة: إن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة، إذ تشير نتائج الجدول (22) إلى أن قيمة معامل الانحدار ( $B_1$ ) قد بلغت (0.495)، وهي قيمة تشير إلى أن التغيير الحاصل في الإفصاح الإلكتروني بوحدة واحدة يؤدي الحد من القيود المزيّفة بمقدار (0.495)، ويستدل من قيمة ( $t$ ) المحسوبة (8.332) على أنها قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وبقيمة احتمالية (0.000). وتشير هذه النتائج إلى أن استخدام الإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحد من القيود المزيّفة.

الجدول رقم 22 تأثير الإفصاح الإلكتروني في الحد من أبعاد التهرب الضريبي بشكل منفرد على مستوى شركات الطيران المبحوثة

التأثير	$B_1$ قيمة المعامل	$t$ المحسوبة	Sig مستوى المعنوية	قرار
الإفصاح الإلكتروني في الحد من تقديم تصريح كاذب	0.641	12.231	0.000	قبول الفرضية الفرعية الأولى
الإفصاح الإلكتروني في الحد من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة	0.688	13.859	0.000	قبول الفرضية الفرعية الثانية
الإفصاح الإلكتروني في تحسين التعامل المالي مع المصارف	0.530	9.144	0.000	قبول الفرضية الفرعية الثالثة
الإفصاح الإلكتروني في الحد من القيود المزيّفة	0.495	8.332	0.000	قبول الفرضية الفرعية الرابعة
Sig مستوى المعنوية = 0.00				
مستوى الدلالة الاحصائية = 0.05				
درجات الحرية = (1, 215)				
Dependent Variable: أبعاد التهرب الضريبي				
Date: 28/10/22 Time: 22:38				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإحصائي SPSS

وأخيراً، وفيما يتعلّق بأثر الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل فردي، فإنّ نتائج تحليل الانحدار البسيط مبيّنة في الجدول (22)، فإنّها أظهرت أكبر أثر للإفصاح الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وأنّ أثر الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من تقديم تصريح كاذب من الدرجة الثانية، ومن ثمّ أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين التعاملات المالية مع البنوك في الدرجة الثالثة، والحدّ من القيود المزيّفة في الدرجة الرابعة.

## الفصل الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات والآفاق البحثية المستقبلية

المبحث الأول: الاستنتاجات.

المبحث الثاني: التوصيات والآفاق البحثية المستقبلية.

## الفصل الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات والآفاق البحثية المستقبلية:

قدّمت الدراسة محاولة منهجية لتشخيص مجموعة من المتغيّرات الرئيسة والفرعية وتحليلها كما وردت في مخطّط الدراسة. وبناء على النتائج يعرض الفصل الحالي أهمّ الاستنتاجات والمقترحات التي قدّمتها الدراسة والمقترحات للدراسات المستقبلية وذلك من خلال مبحثين هما:

**المبحث الأوّل: الاستنتاجات.**

**المبحث الثاني: التوصيات والآفاق البحثية المستقبلية.**

## المبحث الأول

### الاستنتاجات

#### أولاً: الاستنتاجات العامة:

1. قلة أو شبه انعدام استخدام الأعمال الالكترونية في المديرية العامة للضرائب، وهذا بدوره سيعيق تطبيق

الأعمال الالكترونية في المديرية العامة في المستقبل.

2. عدم إخضاع موظفي المديرية العامة لدورات الأعمال الالكترونية لتسهيل التحول نحو ضريبة إلكترونية في المستقبل.

3. عدم وجود قوانين تنصّ على تطبيق الأعمال الالكترونية في المستقبل.

4. عدم وجود ثقة متبادلة بين الشركات الخاضعة للضريبة وبين المديرية العامة للضرائب.

5. قلة اعتماد الشركات على تطبيق الأعمال الالكترونية في إعداد القوائم المالية.

وقد توصل الباحث من خلال نتائج اختبار الفرضيات التي تمّ وضعها في الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات

وهي:

1. أظهرت النتائج المستوى العالي للتخطيط الإلكتروني، وهذا يشير إلى أنّ التخطيط الإلكتروني يساعد شركات

الطيران نحو تحقيق أهداف أفضل في مجال الميزانية العمومية، وأنّ تغيير آلية العمل واستخدام مزايا العمل

الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية يؤدي إلى زيادة مصداقيتها لدى الجمهور والحكومة.

2. أوضحت نتائج الوصف والتشخيص المستوى العالي للتنظيم الإلكتروني، هذا يعني توفر مستويات عالية للأعمال

الإلكترونية من خلال التنظيم الإلكتروني في شركات الطيران المبحوثة عموماً. وأنّ التنظيم الإلكتروني في إعداد

الميزانية العمومية أكثر مرونة مقارنة بالتنظيم التقليدي، ممّا يساعد على حلّ المشكلات التي تحدث في التنظيم

وإعداد الميزانية العمومية. وفي الوقت نفسه، يساعد على توزيع المهام لجميع أعضاء الشركة لتحديد المسؤوليات

بشكل أفضل وأكثر وضوحاً وذلك لدوره الكبير في إكمال الوظائف بسرعة وبدقة عاليتين، فضلاً عن مساعدة

شركات الطيران على تصحيح الأخطاء المالية عند توفير الميزانية العمومية.

3. كشفت نتائج التحليل الوصفي عن المستوى العالي للرقابة الإلكترونية، إذ أنّ الرقابة الإلكترونية هي أداة مساعدة ومهمة في الكشف عن الأعطال قبل فوات الأوان (الرقابة القبليّة). وأنّ تطبيق بوابة الضريبة الإلكترونية من خلال الميزانية العمومية الإلكترونية يعطي شفافية لطرفي الجهة الحكومية والشركات. ويساعد في الحصول على معلومات مالية عالية الجودة وتوفيرها بشكل منتظم. وبهذه الطريقة سيتمّ استخدام الإيصالات الإلكترونية بدلا عن دفاتر الأستاذ التقليدية“ أحد أهم عناصر تعزيز أنظمة التحكم في الشركات من أجل تقديم الميزانيات العمومية الإلكترونية.

4. أوضحت نتائج التحليل الوصفي المستوى العالي لعامل الإفصاح الإلكتروني، وأنّ الاعتماد على الإفصاح الإلكتروني يعدّ مساعدا جيّدا لإزالة التحريفات في عرض المعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام، والميزانية العمومية بشكل خاص. كما تساعد الإقرارات الضريبية الإلكترونية في مكافحة الفساد والرشوة. إذ أنّ الإفصاح الإلكتروني يعدّ عنصرا مهمّا في الرقابة المالية للشركة وقدرتها على تقديم ميزانية عمومية إلكترونية حقيقية. بالإضافة إلى فعالية الإفصاح الإلكتروني في زيادة قدرة الشركة على اتّخاذ قرارات مالية سليمة.

5. تشير النتائج إلى أنّ عدم تطبيق الميزانية الإلكترونية هو أحد أسباب التهرب الضريبي وتقديم تصريح كاذب. في حين أنّ عدم الالتزام بالميزانية العمومية الإلكترونية لا يؤكّد الأرقام المدرجة، بما في ذلك: (المصاريف، ودخل الشركات، إلخ)، إلّا أنّه يساعد المكلف على التهرب الضريبي. وإنّ تشريع القواعد التي تنظّم استخدام البرامج الإلكترونية في جميع أقسام الشركات سيساعد على تسهيل العمليات وتوفير تراخيص سنوية بمعلومات دقيقة وعالية الجودة. وأيضا فإنّ ضعف الأعمال الإلكترونية في الإدارة الضريبية يعدّ عاملا مساعدا على تقديم التصريح الكاذب عن البيانات المالية.

6. ظهرت النتائج المستوى العالي لتقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وأنّ ضعف الموارد البشرية في استخدام البرامج الإلكترونية في المجالات المالية والمحاسبية يعطي ميزانية بأرقام غير حقيقية. وأنّ الاعتماد على السجلات والدفاتر التقليدية، وأنّ عدم استخدام الأعمال المالية الإلكترونية من أسباب انعدام صحّة المعلومات الواردة في الميزانية العمومية للشركات. وأنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في الأمور المالية في الشركة يحدّ من تقديم بيانات مالية غير صحيحة، ويزيد من قدرة المنظمات الضريبية على التحكم النوعي والدائم والوصول إلى بيانات مالية

دقيقة. وأخيراً، فإنّ تقديم الميزانية العمومية الإلكترونية يقلّل من فرص الرشوة التي قد يسعى إليها عاملين في مؤسّسة الضريبة الحكومية.

7. أظهرت النتائج على أنّ دفع رواتب عمّال الشركة وأجورهم من خلال المصارف يقلل من التهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المعاملات المالية من خلال المصارف تقلّل من التهرب الضريبي. كما يساعد التعامل المالي من خلال المصارف في تعزيز الرقابة المالية للشركة. وتعطي المعاملات المالية من خلال المصارف المزيد من الشفافية لدخل الشركة وأرباحها. علاوة على ذلك، فإنّ عدم وجود معاملات مالية مع المصارف يزيد من فرص الرشوة.

8. إنّ القيود الإلكترونية اليومية تعطي جودة للمعلومات المالية للشركة، وتمنع التلاعب والتهرب الضريبي. ويفضل - أيضاً - استخدام وصولات القبض والصرف من خلال البرامج الإلكترونية بدلاً عن السجّلات والدفاتر التقليدية. بالإضافة إلى أنّ تقديم القيود الإلكترونية للمحاسب القانوني يعطي المصدقية والشفافية بين الطرفين. وأنّ مسك الدفاتر من خلال البرامج الإلكترونية يوفرّ مصداقية للمعلومات والعمليات المالية للشركة، وبالتالي سيوفّر المعلومات الصحيحة لمصلحة الضرائب. كما أنّ تطبيق القيود الإلكترونية يزيد من قدرة المراجعة الداخلية والخارجية للشركة.

9. أظهرت نتائج تحليل الدراسة وجود علاقات ارتباط معنوية قوية بين استخدام الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات والحدّ من التهرب الضريبي على المستوى الكليّ في شركات الطيران المبحوثة في محافظة أربيل-العراق.

10. أثبتت نتائج الانحدار البسيط عن أنّ التأثير المعنوي للتخطيط الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من التهرب الضريبي، وتشير النتائج إلى أنّ استخدام التخطيط الإلكتروني قد يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيفة. وفيما يتعلّق بأثر التخطيط الإلكتروني في الحدّ من أبعاد التهرب الضريبي بشكل فردي فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود أكبر أثر للتخطيط الإلكتروني في الحدّ من القيود المزيفة، وجاء تأثير التخطيط الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة من الدرجة الثانية، ثمّ جاء أثر التخطيط

الإلكتروني في الحدّ من تقديم الإقرار الكاذب من الدرجة الثالثة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك من الدرجة الرابعة.

11. كشفت نتيجة تحليل الانحدار عن أنّ الأثر الإيجابي والمعنوي للتنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من التهرب الضريبي، وأنّ استخدام التنظيم الإلكتروني قد يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيفة. وكما أظهرت النتائج وجود أكبر أثر للتنظيم الإلكتروني في الحدّ من القيود المزيفة، وأثر التنظيم الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة من الدرجة الثانية، ومن ثمّ أثر التنظيم الإلكتروني في الحدّ من تقديم الإقرار الكاذب من الدرجة الثالثة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك في الدرجة الرابعة.

12. أفرزت نتائج تحليل الانحدار البسيط عن أنّ التأثير المعنوي للرقابة الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من التهرب الضريبي، وتشير النتائج إلى أنّ استخدام الرقابة الإلكترونية يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيفة. وبيّنت النتائج وجود أكبر أثر للرقابة الإلكترونية في الحدّ من القيود المزيفة، وأثر الرقابة الإلكترونية في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة من الدرجة الثانية، ومن ثمّ أثر الرقابة الإلكترونية في الحدّ من تقديم تصريح كاذب من الدرجة الثالثة، وتحسين التعاملات المالية مع البنوك في الدرجة الرابعة.

13. كشفت نتيجة تحليل الانحدار عن أنّ الأثر الإيجابي والمعنوي للإفصاح الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية للشركات يؤدي إلى الحدّ من التهرب الضريبي، وأنّ استخدام الإفصاح الإلكتروني يؤدي إلى الحدّ من تقديم تصريح كاذب، والحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وتحسين التعامل المالي مع المصارف، والحدّ من القيود المزيفة. وأظهرت النتائج وجود أكبر أثر للإفصاح الإلكتروني في الحدّ من تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة، وأنّ أثر الإفصاح الإلكتروني في الحدّ من تقديم تصريح كاذب من الدرجة الثانية، ومن ثمّ أثر الإفصاح الإلكتروني في تحسين التعاملات المالية مع البنوك في الدرجة الثالثة، والحدّ من القيود المزيفة في الدرجة الرابعة.

## المبحث الثاني

### التوصيات والآفاق المستقبلية البحثية التي تقدمها الدراسة:

يتناول هذا المبحث أهم المقترحات التي أسفرت عنها الدراسة، واستنادا إلى الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها في الدراسة الحالية يمكن وضع عدد من المقترحات، فضلا عن التوصيات للدراسات المستقبلية.

#### أولا: التوصيات العامة:

1. أن تكون هناك قوانين وتعليمات تنصّ بالاعتماد على الأعمال الإلكترونية في إعداد الميزانية العمومية.
2. اعتماد الشركات على تطبيق الأعمال الإلكترونية في إعداد القوائم المالية والعمليات اليومية.
3. دراسة كيفية الوصول إلى تطبيق بوابة الضريبة الإلكترونية في المديرية العامة.
4. الاستفادة من تجارب الدول التي حوّلت عملية التحصيل الضريبي إلى بوابة الضريبة الإلكترونية.

#### ثانيا: التوصيات المتعلقة بمشكلة الدراسة:

1. يقترح الباحث أن تهتمّ شركات الطيران باستخدام الأعمال الإلكترونية وخاصة في إعداد الميزانية العمومية، لأنه سيمنع الهدر والتهرب الضريبي، وهذا بدوره سيزيد من ثقة الشركة وتجنّب العقاب.
2. من الضروري اهتمام شركات الطيران بالتخطيط الإلكتروني، وخاصة في إعداد الميزانية العمومية، لأنّ نتائج الدراسة أظهرت أنّ التخطيط الإلكتروني يساعد شركات الطيران على تحقيق أهداف أفضل للميزانية العمومية وتغيير آلية العمل. ونتيجة لذلك، فإنّها تزيد من سمعة الشركة بين الناس والحكومة.
3. من المهمّ أن تولّي شركات الطيران الاهتمام الكامل بالتنظيم الإلكتروني، وخاصة في إعداد الميزانية العمومية، لأنّ التنظيم الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية أكثر مرونة من التنظيم التقليدي، ممّا يساعد على حلّ المشكلات التي تحدث في ضبط الميزانية العمومية وإعدادها، ويساعد في توزيع المهام على جميع أعضاء الشركة من أجل تحديد المسؤوليات بشكل أفضل ووضوح أكبر.

4. تقترح الدراسة على شركات الطيران بشكل خاص ومنظمات الأعمال بشكل عام أن تولي اهتماما كاملا للرقابة الإلكترونية، بينما تلعب الرقابة الإلكترونية دورا مهمًا في الكشف عن الأعطال قبل فوات الأوان. كما أنه يوفر الشفافية لكل من الشركات و المنظمات الحكومية. كما أنه يساعد في الحصول على معلومات مالية عالية الجودة وتوفيرها بشكل مستمر، مما يمنع الهدر وزيادة التكاليف، فضلا عن الحد من التهرب الضريبي.
5. يجب على شركات الطيران إيلاء الاهتمام الكامل للإفصاح الإلكتروني. فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن اعتماد الشركات على الإفصاح الإلكتروني من شأنه أن يساعد في إزالة التشوّهات في عرض المعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام والميزانية العمومية بشكل خاص. كما أنه يساعد في محاربة الفساد والرشوة. ويعدّ الإفصاح الإلكتروني عنصرا أساسيا في الرقابة المالية للشركة وقدرتها على توفير ميزات إلكترونية دقيقة.
6. ضرورة إدخال النظام الإلكتروني في المنظمات الحكومية المتخصصة في تحصيل الضرائب من أجل زيادة الرقابة على الشركات وتقليل التهرب الضريبي، والعمل الإلكتروني هو التحوّل من الأعمال الورقية التقليدية إلى أنظمة معلومات دقيقة وسلسة باستخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، والغرض منها تسريع العمل وبدقة عالية، ورفع كفاءة الإنتاج الحكومي وتحقيق الأهداف المرجوة.
7. من الضروري أن تهتمّ المنظمات الحكومية المتخصصة في تحصيل الضرائب باستقطاب أو نقل الأفراد ذوي الكفاءة العالية لمواكبة التطور والتقدم التكنولوجي الذي يساعد على إنجاز المهام الوظيفية بجودة عالية، وتزويدهم بتدريب متقدّم على النظام الإلكتروني لإنجاز العمل بشكل فعّال في المنظمات الحكومية.
8. على المنظمات الحكومية المتخصصة في تحصيل الضرائب إيجاد قاعدة بيانات ملائمة تتعلّق بالعمّال المبدعين فيها، وإيجاد الأساليب الملائمة لقياس استخدام النظام الإلكتروني وتقييمه في تحصيل الضرائب.
9. من الضروري أن تهتمّ المنظمات الحكومية المتخصصة في تحصيل الضرائب بالرقابة الإلكترونية من خلال الرقابة النوعية على مكاتب الحسابات للحصول على بيانات مالية دقيقة، مما يساعد على تعزيز نظام الرقابة. كما أنّ تفعيل التعاملات المالية من خلال البنوك سيعطي شفافية تداول الأموال في السوق بالإضافة إلى شفافية العمل.
10. ضرورة استثمار العلاقة القوية بين الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية والحدّ من التهرب الضريبي على المستوى الكلي والجزئي وتوجيه هذه العلاقة نحو إدخال الأساليب الحديثة لتعزيز النظام الضريبي في الدوائر

المختلفة داخل المنظمات الحكومية المتخصصة، لإنجاز المهام بطريقة سريعة وفعّالة للغاية، وتعزيز العلاقات بين الأفراد العاملين داخل المنظمة، وتبادل الأفكار والآراء عبر شبكة الإنترنت، وتوفير المعلومات التي يحتاجها الأفراد العاملون في المنظمات من خلال الإنترنت.

11. الاستعانة بشركات متخصصة في تبني الأعمال الالكترونية بشكل عام، وبوابة الضريبة الالكترونية بشكل خاص، لرسم استراتيجية جديدة في التحصيل الضريبي لتعزيز عوائد الضريبة.

12. ضرورة إلغاء تداول الأموال بشكل تقليدي بين الشركات، وتحويلها عن طريق البنوك (الدفع عن طريق البنك)، هذا سيساعد - أيضا - على رفع رصانة البنوك في إقليم كردستان-العراق.

13. الاهتمام بالفئات العمرية الصغيرة، نظرا لنشأتها مع التكنولوجيا وإلمامها بالتطور المستمر حديثا، ودمجها مع الفئات الكبيرة لاكتساب الخبرة.

#### ثالثا: الآفاق المستقبلية البحثية التي تقدّمها الدراسة:

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة الحالية من استنتاجات يوصي الباحث ضرورة التوسع في إجراء الدراسات التي تتناول المحاور الأساسية بهذه الدراسة مع إضافة أو إحلال متغيرات أخرى ضمن الاتجاه العام لتمثل محاولة استكشافية أولية ضمن حقولها الإدارية، إذ تهدف هذه الفقرة إلى تحديد عدد من المواضيع التي يمكن أن يتمّ عن طريقها إجراء دراسات مستقبلية وعلى النحو الآتي:

- يقترح الباحث بإجراء مزيد من الأبحاث في مجال استخدام الأعمال الإلكترونية، وإعادة اختبار متغيرات الدراسة الحالية في الشركات الصناعية أو الخدمية مثل المنشآت السياحية.
- تحليل العلاقة بين الأعمال الإلكترونية وتحسين الأداء التنظيمي لشركات الطيران في محافظة أربيل-العراق.
- استخدام الأعمال الالكترونية في إعداد القوائم المالية.
- اتخاذ إجراءات السيطرة على التجارة الالكترونية في إقليم كردستان-العراق، وفرض الضرائب عليها لتعزيز واردات الإقليم، وبالتالي تقديم خدمات أكثر للأفراد.
- تطبيق البوابة الإلكترونية للضريبة للحد من الفساد ما بين الطرفين (المكلف، وموظف الضريبة).

## المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

أ. القوانين:

1. قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982م.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. أبركان اسماء، 2020، صلاحيات مصالح الضرائب في قمع التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
2. اسامة، خشاب ايمن طيايية، 2020، أثر المحاسبة الابداعية على الوعاء الضريبي رسالة حالة مؤسّسة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.
3. البشير، سمية احمد عبد الله، 2016، البوّابة الإلكترونيّة للطالب، بكالوريوس، هندسة برمجيات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
4. بلجيلح شهنياز، 2013، الإدارة الإلكترونيّة وترشيد الإدارة العامة-التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
5. بلقاسم، عبد اللهوم، 2018، الطبيعة القانونية للجريمة الضريبية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
6. بلول، محمد، 2017، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، سوريا.
7. بن قويدر، رشا، 2017، اهمية التسويق الإلكتروني في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
8. بن مبروك، محمد، 2020، استخدام أدوات التسويق الإلكتروني ودورها في نجاح المؤسسات الرياضية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

9. بن ميسية، زهاني السماعيل، 2020، أساليب التهرب الضريبي في مجال الرسم على القيمة المضافة: دراسة حالة مركز الضرائب ولاية جيجل، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، الجزائر.
10. بوساحة، امنة، 2016، فعالية التخطيط الإلكتروني في تحسين الأداء الوظيفي للموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، الجزائر
11. بوغقال، فضيلة، 2016، فعالية الرقابة الإدارية في الأعمال الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
12. بوقرة، فاطمة، 2021، أثر تبني أخلاقيات الأعمال الإلكترونية على أداء العمال، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
13. جراحة، بهاء بسام، 2021، العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي من وجهة نظر الموظفين في الدوائر الضريبية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
14. حارش، وهيبه، 2021، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
15. هميتي، محمد الامين، 2019، التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز حرية التجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
16. خاتم، خولة، 2021، التسويق الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي في ظل جائحة كورونا، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر.
17. دقة، منار زياد احمد، 2021، دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
18. سعدي، احلام، 2015، التدقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

19. شريخي، عيسى، 2020، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار الرقابة على التحصيل الضريبي- رسالة حالة بمركز الضرائب ولاية برج بوعريبيج، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
20. الشوأوره، علي راند، 2019، أثر العوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئية على تبني الأعمال الإلكترونية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاردن- في مدينة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.
21. شية، إيناس، 2020، دور محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوفات المالية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
22. العايب، ربيعة، 2020، الإدارة الإلكترونية وخدمة المرفق العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
23. عياش، ندى عمرو، 2021، فعالية آليات الحوكمة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
24. غويلة، عبد الرؤوف، 2019، اسباب التهرب الضريبي في الجزائر دراسة ميدانية بولاية ميله، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر.
25. فرادي، فريال، 2019، اهمية الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي دراسة ميدانية لعمال مؤسسة الضمان الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
26. فرخة، ليندة، 2016، دور تطبيق الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في تنافسية المؤسسات، اطروحة دكتورا، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
27. قريوة، زينب، 2015، الإدارة الإلكترونية والفعالية التنظيمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر.
28. قطاوي، ميس ياسر ابراهيم، 2017، الاعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

29. قيدوم، رونق، 2019، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، الجزائر.

30. محمد، تناصر الصادق بابكر، 2016، محددات قياس ضريبة أرباح أعمال التجارة الإلكترونية وأثرها في تحديد الوعاء الضريبي في ديوان الضرائب في السودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

31. محمد، محمد على الخليفة، 2015، التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

32. محند، مسعود نايت سي، 2019، التحليل الديناميكي باستخدام قائمة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، الجزائر.

33. معطأوي، خشير، 2019، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

34. ميرار، حنان، 2019، دور الإدارة الإلكترونية في تسويق الخدمة العمومية، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، الجزائر.

35. ميلود، شريف، 2019، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الرضا الوظيفي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

36. نعيمة، زحاف، 2020، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

#### ج. الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية:

1. احمية، فاتح، 2020، أسباب وآليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته، مجلة دراسات جبائية في الجزائر، المجلد 9 العدد 2.

2. الاسدي، افنان عبد علي، 2009، الإدارة الإلكترونية بين النظرية ومتطلبات التطبيق في بيئة منظمات الأعمال العراقية، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1 العدد 15.

3. بن عمروش، فريدة وجاب الله حكيمة، 2021. الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية: رسالة في الآليات والأبعاد. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10 العدد 2.
4. بورقبة، قويدر حسباية ورحمة مجدة، 2020، دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال، العدد 6، مؤتمر الدولي الاول بعنوان التحول الرقمي في عصر المعرفة.
5. ثلاثية الطيب، دغريز، فتحي، 2021، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية اسس وتحديات، جامعة محمد الشريف.
6. جاسم، باسمه جازع و العزاوي، نجم، 2012، أثر إدارة التخطيط الإلكترونية في تحسين جودة الرعاية التمريضية في مستشفيات بغداد، المجلة العراقية الوطنية للاختصاصات التمريضية، المجلد 25 العدد 3.
7. الحسان، دعاء أحمد و الحايك، وئام يحيى، 2017، التحديات والفرص المؤثرة على نجاح الحكومة الإلكترونية بالأردن، مجلة علوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، المجلد 1 العدد 2.
8. الحمزة، عبد الحليم، 2018، الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتنفيذ عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7 العدد 1.
9. الحيت، احمد فتحي، الكساسبة ومحمد مفضي، 2013. تأثير وظائف الإدارة الإلكترونية في فاعلية وكفاءة البنوك في الأردن.
10. خضر، صبا، 2022، التهرب الضريبي، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 7-25 العدد 16.
11. د. بولصباغ، ومحمود، 2017، التسويق الإلكتروني، مطبوعة جامعية في مادة التسويق.
12. د. محمود، بكر ابراهيم و مهدي، نضال عزيز، 2010، دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 5 العدد 11.
13. الداودي، حنان الداودي عبده، 2016، أثر الأبعاد الثقافية هوفستيد على التهرب الضريبي رسالة ميدانية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7 العدد 3.

14. الدمرداش، محمود محمد، 2020، مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانون ضريبة الدخل والقيمة المضافة، ورقة البحثية، جامعة الأزهر.
15. د. الربيعي، رجاء خضير عبود، الربيعي، نازك نجم عبود، 2012، فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ الاستثمار في العراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 8 العدد 20.
16. الربيعي، خلود هادي عبود عبد الجبار، افتخار، 2014، الإدارة الإلكترونية في شركات التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9 العدد 26.
17. زايد، مراد و حسين، علي، 2016، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية كأحد مداخل إدارة المعرفة رسالة حالة شركة جازي للاتصالات، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6 العدد 1.
18. زوامبية، عبد النور ونواري رشيد، 2021، عصونة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 14 العدد 2.
19. سالم، كريم سيد محمد، 2021، أثر تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة علي الاستثمار في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12 العدد 3.
20. السامرائي، مهدي يسرى، 2012، تحليل التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 لعدد 9.
21. سريخ، مصطفى ابراهيم و الخفاجي، عبيد خيون علي حسين، 2016، التدقيق الضريبي وأثره في جودة الاقرارات الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد خاص.
22. سعدي، اسماء و عبد الرحمن ضامر، 2018، العوامل الاجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 5 العدد 2.
23. سماعيل، نورة واخرون، 2022، التثمين الرقمي للتراث المخطوط من خلال البوابات الإلكترونية: البوابة الجزائرية للمخطوطات بأدرار أمودجا، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 14 العدد 1.
24. صبري، جمال طارق محمد، 2016، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق: رسالة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48 ص 377-394.

25. صدارة، محمد و العيداني، سهام، 2017، الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العمومية، مجلة التراث، المجلد 6 العدد 26.

26. صديق، مسعود، وصديقي فؤاد، 2016، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

27. الصوفي، أشرف و سلامة أشرف، 2021، متطلبات تطبيق إدارة الموارد البشرية الإلكترونية كمدخل لتحقيق الإبداع الإداري رسالة تطبيقية على شركات الادوية الفلسطينية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12 العدد 2.

28. عائشة ادريس، 2020، أثر الرقابة الالكترونية على كفاءة الأداء في المؤسسات العامة، مجلة كلية التنمية البشرية في السودان، المجلد 9 العدد 9.

29. عباسي، كريمة، 2021، التحول نحو الإدارة الإلكترونية كنموذج لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4 العدد 1.

30. عبد العزيز، فطيمة زهرة، 2019، الإدارة الإلكترونية للحالة المدنية في الجزائر، المؤتمر الدولي السادس بعنوان النظام القانوني لمرفق العام الإلكتروني.

31. عبدالأوي، صبيحة، 2021، تطوّر التجارة الإلكترونية: حالة الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العملية، المجلد 9 العدد 1، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله بتييازة.

32. العقابي، ناصر عويد عطية و الربيعي، خلود عادي عبود، 2018، تحليل متطلبات الإدارة الإلكترونية ودوره في تحسين الاداء الوظيفي للموارد البشرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13 العدد 45.

33. العكرمي، محمود محمد و بن كورة، حامد حسين، 2020، رسالة المشاكل التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند التعامل مع البوابة الإلكترونية لجامعة الزاوية.

34. علي، عماد و ثامر لقاء، 2013، رسالة في تقويم الاداء الضريبي في العراق للمدة، 1995-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد 19 العدد 71.

35.عليمات، خالد، 2013، التهرّب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحدّ منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد9.

36.فحل، عباس مفرج و الشكري، قاسم عبد الجليل محسن، 2021، آليات التحصيل الإلكتروني للضريبة وفق نظام الحوسبة الإلكترونية، مجلة القادسية لقانون والعلوم السياسية، المجلد 12 العدد 2.

37.فرج، الوليد عثمان و محمد، شيرين مأمون سيد احمد، 2018، أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جوده التقارير المالية، جامعة العلوم والتقانة، المجلد 3 العدد 1.

38.فنيديس، احمد، 2015، مداخله بعنوان الرقابة المكتيية أداة لاختيار الأشخاص الذين يخضعون للتدقيق الضريبي، جامعة قالمة في الجزائر.

39.القزاز، عبد الله و السقا زياد، 2019، دور لغة تقارير الأعمال الموسوعة XBRL في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38 العدد 123.

40.لبية لعمارية وزكريا طفياني، 2020، التسويق في البيئة الرقمية: قراءة في التسويق الإلكتروني وتقنياته، المجلد الاول العدد الثاني، كلية علوم الاعلام والاتصال-جامعة الجزائر.

41.مبروك، محمد السيد نصير (2012). التحوّل الرقمي وأثره على التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات.

42.محسن، محمد واخرون، 2017، مدى إدراك القطاع المصرفي لاهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 6 العدد 1.

43.محمد، ريباز محمد حسين، 2017، الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحدّ من عدم تماثل المعلومات المحاسبية/رسالة استطلاعية لآراء عيّنة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق

المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13 العدد 37.

44.مونية، جليل، 2022، إدارة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآفاق تحسين الخدمة العمومية، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 36 العدد 1.

45. ناصر، انور عباس و مرهون، ازهر غيلان، 2021، التهرب الضريبي ومدى تأثيره على الايرادات المالية في العراق، مجلة وارث العملية، المجلد 3 العدد خاص.
46. ناصر، مراد، 2010، أسباب التهرب الضريبي وأثاره على الاقتصاد الوطني، دراسات اقتصادية، المجلد 10 العدد 1.
47. الوجيه، عبده حسن، 2009، التهرب الضريبي، مجلة الوعي الضريبي البيمنية، العدد 41.
48. يونس، ايهاب محمد، 2020، ثورة البيانات الضخمة وتعبئة الايرادات الضريبية حالة مصر، مجلة كلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21 العدد 1.
49. يونس، زهير، 2022، دور الحاسبة الإلكترونية في تحسين جودة التعليم المحاسبي، الجامعة التقنية الشمالية- المعهد التقني نينوى، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 3 العدد 2.

#### د. قائمة الكتب:

2. آل علي، رضا صاحب ابو حمد، 2002. *المالية العامة*، الدار الجامعية، البصرة، العراق.
3. بشور، عصام، 1993. *المالية العامة والتشريع المالي*، مطبعة الروضة، دمشق، سوريا.
4. د. خوشنأو، اراس قادر و د. الطائي، محمد عبد الحسين، 2021، *الأعمال الإلكترونية الطريق نحو العالمية*.
5. القيسي، أعاد حمود، 2011. *المالية العامة والتشريع الضريبي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.



**A. Theses and University Dissertations**

1. Azab, N.A., 2009. *Assessing electronic government readiness of public organizations: effect of internal factors (case of Egypt)* (Doctoral dissertation, Middlesex University).

**B. Research scientific**

1. Saratkar, A. N., 2019, An Article on the Importance of Software Technologies in Business and Management Science. *International Journal of Engineering Applied Sciences and Technology*, 4(4), 291-294.
2. Muturi, H.M. and Kiarie, N., 2015. Effects of the online tax system on tax compliance among small taxpayers in Meru County, Kenya. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(12), 280-297.
3. Night, S. and Bananuka, J., 2019. The mediating role of adoption of an electronic tax system in the relationship between attitude towards electronic tax system and tax compliance. *Journal of Economics, Finance, and Administration*, 25(49), 73-88.
4. Dayang, H.M.Y., Wan, S.Y. and Atikah, N.B.J., 2012. Factors affecting user satisfaction in the Malaysian income tax e-filing system. *African Journal of Business Management*, 6(21), 6447-6455.
5. Hussein, R., Mohamed, N., Ahlan, A.R., Mahmud, M. and Aditiawarman, U., 2010, April. An integrated model on online tax adoption in Malaysia. In *European, Mediterranean and Middle Eastern conference on information systems* 3(2), 1-16.
6. Mustapha, B., 2013. The impact of perceived ease of use and perceived usefulness on an online tax system. *International Journal of Advance Research*, 1(4), 1-18.

7. Haryani, S., Motwani, B. and Matharu, S.K., 2015. Behavioral intention of taxpayers towards online tax filing in India: an empirical investigation. *Journal of Business and Financial Affairs*, 4(1),70-76.
8. Putri, M.D. and Dewi, N.R., 2019, November. Effect of E-Business on Unemployment in Indonesia. In *IOP Conference Series: Materials Science and Engineering*, 662(3, p. 032043). IOP Publishing.

### **C. Books**

1. Wright, P.M. and Dyer, L., 2000. People in e-business: new challenges, new solutions.

## الملحق (1)

### إستمارة استبيان



سیدی المحیب / سیدتی المحیبة

تحية طيبة...

نضع بين أيديكم إستمارة استبيان خاصة برسالة الماجستير الموسومة بـ (دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي: رسالة تحليلية مقارنة لعدد من شركات الطيران في محافظة أربيل). وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اختصاص إدارة الأعمال. آملين أن تمنحونا جزءاً من وقتكم الثمين للإجابة على الفقرات الواردة فيها دون الحاجة إلى ذكر الاسم، وذلك خدمة للمسيرة العلمية، ونشكر لكم حسن التعاون وكلنا ثقة بدقّة الإجابة. ونودّ إعلامكم بأنّ آرائكم ستكون موضع ثقة، إذ سيتمّ التعامل معها بسريّة وكنمان، وأنّ البيانات سيعمّل بها لأغراض البحث العلمي حصراً، وأنّ نتائج الإجابات ستظهر بهيئة مجموعات إحصائية لاعلاقة لها بشخصكم أو وظيفتكم.

شاكرين مقدّماً تعاونكم معنا، وراjin لكم دوام التوفيق، وتقبّلوا منّا فائق الاحترام

الباحث

طالب الماجستير

غسان كوريل إبراهيم

المحور الأول: المعلومات الشخصية:

<input type="text"/> <input type="text"/>	من 5 إلى 10 سنة أكثر من 15 سنة	<input type="text"/> <input type="text"/>	سنوات الخبرة:	1.
<input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/>	مدير إداري محاسب مدقق أخرى .....	العنوان الوظيفي:	2.	
<input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/> <input type="text"/>	دبلوم دبلوم عالي بكالوريوس ماجستير دكتوراه	المؤهل العلمي:	3.	

□

المحور الثاني: أبعاد الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات

ت	البعد	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
<b>أ. التخطيط الإلكتروني</b>							
1	تستخدم مؤسستكم القوائم المالية والكشوفات الإلكترونية وتعمل بوسائلها.						
2	إنّ التخطيط الإلكتروني يساعد مؤسستكم نحو تحقيق الأهداف بصورة أفضل في مجال إعداد الموازنة عامة.						
3	يساهم التخطيط الإلكتروني في زيادة القدرة للحصول على ميزانية عمومية حقيقية .						
4	إنّ مؤسستكم على قناعة تامّة في ضرورة استخدام البرامج الإلكترونية وخاصةً في تحضير القوائم المالية وتعاملاتها.						
5	إنّ تغيير آلية العمل واستخدام مزايا العمل الإلكتروني في إعداد الميزانية العمومية يقود المنظمة إلى زيادة مصداقيتها لدى الجمهور والحكومة.						
<b>ب. التنظيم الإلكتروني</b>							
6	يعدّ التنظيم الإلكتروني أكثر مرونة من التنظيم التقليدي عند إعداد الميزانية العمومية.						
7	يساعد التنظيم الإلكتروني على حلّ المشاكل التي تحصل في تنظيم الميزانية العمومي وإعدادها.						
8	يساعد التنظيم الإلكتروني على توزيع المهام والوظائف على جميع أفراد المنظمة لتحديد المسؤولية بصورة أفضل وأوضح.						
9	إنّ استخدام البرامج الإلكترونية في قسم الحسابات يساعد على إتمام العمل بصورة سريعة وصحيحة.						
10	يعدّ التنظيم الإلكتروني عاملاً مساعداً في معالجة الأخطاء المالية عند تقديم الميزانية العمومية.						A5

ج. الرقابة الإلكترونية					
					11 إن تطبيق البرامج المالية الإلكترونية يساعد على تقوية الرقابة المالية الداخلية للمنظمة.
					12 الرقابة الإلكترونية تساعد على كشف الأخطاء قبل فوات الأوان (الرقابة القبليّة).
					13 إن تطبيق بوابة الضريبة الإلكترونية من خلال الميزانية العمومية الإلكترونية يعطي شفافية لطرفي الجهة الحكومية و المنظمات الأهلية.
					14 إن الرقابة الإلكترونية تساعد في الحصول على معلومات مالية ذي جودة عالية وتوفيرها باستمرار.
					15 إن استخدام الوصلات الإلكترونية بدلاً عن الدفاتر التقليدية أحد أهم عناصر تقوية نظام الرقابة في المنظمة من أجل تقديم ميزانية عمومية إلكترونية.
د. الإفصاح الإلكتروني					
					16 إن الاعتماد على الإفصاح الإلكتروني يساعد على إزالة التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام، والميزانية العمومية بشكل خاص.
					17 يعطي التصريح الضريبي الإلكتروني شفافية أكثر ويساعد على مكافحة الفساد والرشوة.
					18 إن الإفصاح الإلكتروني من أهم عناصر نجاح المنظمة وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق.
					19 يعد الإفصاح الإلكتروني عنصراً مهماً من عناصر السيطرة المالية للمنظمة وقدرتها في تقديم ميزانية عمومية إلكترونية حقيقية.
					20 يعد الإفصاح الإلكتروني عنصراً فعالاً ومؤثراً كبيراً في زيادة قدرة المنظمة على اتخاذ القرارات المالية السليمة.

المحور الثالث: مقياس أبعاد التهرب الضريبي

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
<b>أ. التصريح الكاذب</b>						
1	إنّ عدم تطبيق الميزانية العمومية الإلكترونية من أسباب التهرب الضريبي وتقديم تصريح وإقرار كاذبين.					
2	عدم التحقق من الأرقام المدرجة في الميزانية العمومية، ومنها: (المصاريف، إيرادات الشركة..إلخ) يساعد المكلف على التهرب الضريبي.					
3	إنّ تشريع قوانين تنصّ على استخدام البرامج الإلكترونية في جميع اقسام المنظمة سيساعد على تسهيل العمل وتقديم تصريح سنوي بجودة عالية ومعلومات دقيقة.					
4	ضعف الأعمال الإلكترونية في الإدارة الضريبية يعدّ عاملاً مساعداً على تقديم التصريح الكاذب عن البيانات المالية.					
5	إنّ تقديم تصريح إلكتروني للبيانات المالية في المنظمة إلى مديرية الضريبة يحدّ من إمكانية التلاعب وتغيير الأرقام الحقيقية.					
<b>ب. تقديم ميزانية عمومية غير صحيحة</b>						
6	إنّ ضعف الموارد البشرية في استخدام البرامج الإلكترونية في المجال المالي والمحاسبي يعطي ميزانية عمومية بأرقام غير حقيقية.					
7	إنّ الاعتماد على السجلات والدفاتر التقليدية وعدم استخدام الأعمال الإلكترونية المالية هو أحد أسباب عدم صحّة المعلومات المدرجة في الميزانية العمومية للمؤسسة.					
8	إنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في الأمور المالية في المنظمة يحدّ من تقديم بيانات مالية غير صحيحة.					
9	إنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للمنظمة يزيد من قدرة المنظمات الضريبية للسيطرة النوعية والدائمة والوصول إلى بيانات مالية حقيقية.					
10	إنّ تقديم ميزانية عمومية إلكترونية يقلّل من فرص طلب					

					الرشوة من قبل العاملين في المنظمة الضريبية الحكومية.
<b>ج. التعامل المالي مع المصارف</b>					
					11 دفع رواتب وأجور موظفي المنظمة عن طريق المصارف يحدّ من التهرّب الضريبي.
					12 إنّ التعامل المالي عن طريق المصارف يقلّل من التهرّب الضريبي.
					13 إنّ التعامل المالي عن طريق المصارف يساعد على تقوية الرقابة المالية للمنظمة.
					14 إنّ التعامل المالي عن طريق المصارف يعطي شفافية أكثر لدخل المنظمة وأرباحها.
					15 إنّ عدم التعامل المالي مع المصارف يزيد من فرص تقديم الرشوة.
<b>د. القيود المزيّفة</b>					
					16 إنّ استخدام القيود اليومية الإلكترونية يعطي جودة للمعلومات المالية للمنظمة، ويمنع عملية التلاعب والتهرّب الضريبي.
					17 يُفضّل استخدام وصولات القبض والصرف عن طريق البرامج الإلكترونية بدلا عن الدفاتر والسجّلات التقليدية.
					18 إنّ تقديم القيود الإلكترونية للمحاسب القانوني يعطي مصداقية وشفافية بين الطرفين.
					19 إنّ مسك الدفاتر عن طريق استخدام البرامج الإلكترونية يعطي مصداقية للمعلومات والعمليات المالية للمنظمة وبالتالي تقديم معلومات صحيحة للجهة الضريبية.
					20 إنّ تطبيق القيود الإلكترونية يزيد من قدرة التدقيق الداخلية والخارجية للمنظمة.

□

## الملحق (2)

### أتمودج استبانة آراء الخبراء في قياس صدق الاستبانة

جامعة التقنية - أربيل

كلية التقنية الإدارية

قسم إدارة الأعمال

الدراسات العليا/ ماجستير

### صدق الاستبانة

السيد (السيدة) الخبير المحترم.....

نضع بين يديك استمارة الاستبانة التي أعدت لمتطلبات نيل شهادة الماجستير عن الرسالة الموسومة بـ "دور الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات للحدّ من التهرب الضريبي: رسالة تحليلية مقارنة لعدد من شركات الطيران في محافظة أربيل"، واستنادا إلى الجانب النظري سنجري عليها بعض التعديلات بعد الاعتماد على آرائكم القيمة وخبراتكم ومقترحاتكم في هذا الجانب. لذا يُرجى النفضل بأبداء آرائكم حول الاستبانة والأبعاد والفقرات التي تدرج ضمنها، مع بيان الملاحظات الضرورية في ضوء الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل أنّ الأسئلة تقيس المتغيرات الأساسية؟
- هل الفقرة واضحة وتقيس الغرض الذي وضعت من أجله؟
- هل تنتمي كل فقرة مدرجة تحت كل بعد إلى البعد المحدد من الأبعاد؟
- هل هناك فقرات أخرى يمكن إضافتها ضمن كل بعد من الأبعاد؟
- هل هناك أبعاد أخرى يمكن إضافتها إلى الأبعاد المؤشّرة؟
- هل أنّ بدائل القياس مناسبة؟ وإذا كانت غير ذلك فهل تقترح بدائل أخرى؟

مع جزيل الشكر والتقدير

الباحث

طالب الماجستير

غسان كوريل إبراهيم

اسم السيد (السيدة) الخبير:

اللقب والدرجة العلمية:

الاختصاص:

المكان العمل:

## الملحق (2)

### قائمة بأسماء السادة الخبراء والمحكمين لإستمارة الاستبانة

ت	الاسم	اللقب العلمي	الاختصاص	موقع العمل
1	د. درمان سليمان صادق	أستاذ	إدارة الأعمال/ إستراتيجيات التسويق	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك
2	د. سمير فخري نعمة	أستاذ	النظرية النقدية	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة نوروز
3	د. سرمد غانم صالح	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال/ إدارة الموارد البشرية	كلية الحدباء الجامعية
4	د. عبدالرحمان زرار شيرواني	أستاذ مساعد	نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين
5	د. دلاور جلال غريب	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	المعهد التقني الاداري أربيل جامعة أربيل التقنية
6	سميره على ابراهيم	أستاذ مساعد	إدارة الموارد البشرية	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين
7	سيروان لطيف حاجي	مدرّس	إدارة الأعمال/ إدارة التسويق	كلية سوران التقنية جامعة بوليتكنيك

الملحق (3) الاتساق الداخلي بين فقرات الأعمال الإلكترونية في الميزانية العمومية للشركات

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19	X20	
Spearman's rho	X1 Correlation Coefficient	1.000																			
	Sig. (2-tailed)	.																			
	X2 Correlation Coefficient	.404**	1.000																		
	Sig. (2-tailed)	.000																			
	X3 Correlation Coefficient	.449**	.487**	1.000																	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000																		
	X4 Correlation Coefficient	.476**	.482**	.573**	1.000																
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000																	
	X5 Correlation Coefficient	.427**	.472**	.681**	.587**	1.000															
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000																
	X6 Correlation Coefficient	.249**	.364**	.443**	.230**	.438**	1.000														
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000															
	X7 Correlation Coefficient	.285**	.485**	.420**	.284**	.534**	.443**	1.000													
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000														
	X8 Correlation Coefficient	.355**	.482**	.619**	.382**	.403**	.434**	.416**	1.000												
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000													
	X9 Correlation Coefficient	.480**	.396**	.560**	.330**	.536**	.400**	.397**	.492**	1.000											
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000												
	X10 Correlation Coefficient	.432**	.465**	.505**	.462**	.522**	.467**	.482**	.368**	.660**	1.000										
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000											
X11 Correlation Coefficient	.305**	.365**	.494**	.263**	.531**	.352**	.542**	.332**	.452**	.565**	1.000										
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000											
X12 Correlation Coefficient	.189**	.304**	.484**	.199**	.366**	.227**	.175**	.426**	.307**	.452**	.319**	1.000									
Sig. (2-tailed)	.005	.000	.000	.003	.000	.001	.010	.000	.000	.000	.000										
X13 Correlation Coefficient	.242**	.176**	.433**	.199**	.463**	.259**	.318**	.032	.245**	.309**	.537**	.292**	1.000								
Sig. (2-tailed)	.000	.010	.000	.003	.000	.000	.000	.640	.000	.000	.000	.000									
X14 Correlation Coefficient	.257**	.348**	.371**	.251**	.386**	.144	.334**	.343**	.224**	.245**	.406**	.595**	.474**	1.000							
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.034	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000								
X15 Correlation Coefficient	.216**	.358**	.358**	.289**	.316**	.126	.106	.463**	.226**	.245**	.282**	.462**	.123	.393**	1.000						
Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	.000	.000	.065	.119	.000	.001	.000	.000	.000	.071	.000							
X16 Correlation Coefficient	.254**	.319**	.411**	.312**	.369**	.309**	.376**	.297**	.323**	.285**	.228**	.337**	.336**	.379**	.256**	1.000					
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000						
X17 Correlation Coefficient	.369**	.441**	.408**	.343**	.474**	.274**	.634**	.417**	.464**	.452**	.508**	.152	.346**	.292**	.280**	.491**	1.000				
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.026	.000	.000	.000	.000					
X18 Correlation Coefficient	.212**	.462**	.348**	.325**	.383**	.386**	.465**	.477**	.462**	.604**	.307**	.218**	.109	.183**	.297**	.197**	.502**	1.000			
Sig. (2-tailed)	.002	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.109	.007	.000	.004	.000				
X19 Correlation Coefficient	.088	.440**	.224**	.232**	.275**	.161	.276**	.236**	.281**	.374**	.326**	.190**	.330**	.196**	.276**	.272**	.479**	.316**	1.000		
Sig. (2-tailed)	.197	.000	.001	.001	.000	.018	.000	.000	.000	.000	.000	.005	.000	.004	.000	.000	.000	.000			
X20 Correlation Coefficient	.213**	.343**	.498**	.203**	.471**	.490**	.414**	.488**	.461**	.508**	.369**	.452**	.371**	.225**	.331**	.346**	.551**	.637**	.426**	1.000	
Sig. (2-tailed)	.002	.000	.000	.003	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000	.000		

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

c. Listwise N = 216

الملحق (4) الاتساق الداخلي بين فقرات أبعاد التهرب الضريبي

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12	Y13	Y14	Y15	Y16	Y17	Y18	Y19	Y20	
Spearman's rho	Y1 Correlation Coefficient	1.000																				
	Sig. (2-tailed)	.																				
	Y2 Correlation Coefficient	.545**	1.000																			
	Sig. (2-tailed)	.000																				
	Y3 Correlation Coefficient	.334**	.366**	1.000																		
	Sig. (2-tailed)	.000	.000																			
	Y4 Correlation Coefficient	.495**	.402**	.387**	1.000																	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000																		
	Y5 Correlation Coefficient	.420**	.367**	.432**	.355**	1.000																
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000																	
	Y6 Correlation Coefficient	.173*	.235**	.213**	.183**	.340**	1.000															
	Sig. (2-tailed)	.011	.001	.002	.007	.000																
	Y7 Correlation Coefficient	.495**	.363**	.497**	.472**	.480**	.113	1.000														
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.098																
	Y8 Correlation Coefficient	.311**	.306**	.368**	.216**	.654**	.208**	.609**	1.000													
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000	.002	.000														
	Y9 Correlation Coefficient	.737**	.588**	.460**	.597**	.427**	.222**	.470**	.377**	1.000												
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.000	.000													
	Y10 Correlation Coefficient	.468**	.482**	.537**	.355**	.344**	.045	.425**	.340**	.638**	1.000											
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.511	.000	.000	.000												
Y11 Correlation Coefficient	.425**	.510**	.365**	.335**	.079	.237**	.221**	.172*	.531**	.556**	1.000											
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.246	.000	.001	.011	.000	.000												
Y12 Correlation Coefficient	.466**	.470**	.313**	.441**	.095	.101	.331**	.238**	.566**	.455**	.504**	1.000										
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.164	.140	.000	.000	.000	.000	.000											
Y13 Correlation Coefficient	.511**	.470**	.256**	.204**	.220**	.178**	.351**	.188**	.425**	.447**	.643**	.500**	1.000									
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.003	.001	.009	.000	.006	.000	.000	.000	.000										
Y14 Correlation Coefficient	.556**	.433**	.233**	.327**	.248**	.287**	.400**	.239**	.495**	.323**	.453**	.402**	.712**	1.000								
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000									
Y15 Correlation Coefficient	.463**	.230**	.147*	.121	-.044	.141*	.172*	.016	.308**	.178**	.425**	.288**	.535**	.573**	1.000							
Sig. (2-tailed)	.000	.001	.031	.075	.517	.038	.012	.812	.000	.009	.000	.000	.000	.000								
Y16 Correlation Coefficient	.445**	.413**	.321**	.307**	-.016	.130	.366**	.170*	.471**	.394**	.514**	.537**	.574**	.516**	.521**	1.000						
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.818	.056	.000	.013	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000							
Y17 Correlation Coefficient	.196**	.097	.170*	.104	.230**	.353**	.451**	.387**	.132	-.044	.016	.067	.198**	.254**	.196**	.239**	1.000					
Sig. (2-tailed)	.004	.157	.013	.129	.001	.000	.000	.000	.052	.516	.811	.327	.003	.000	.004	.000						
Y18 Correlation Coefficient	.604**	.407**	.469**	.416**	.330**	.169*	.428**	.297**	.612**	.452**	.373**	.393**	.499**	.535**	.498**	.589**	.339**	1.000				
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.013	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000					
Y19 Correlation Coefficient	.362**	.333**	.282**	.349**	.102	.132	.347**	.091	.426**	.385**	.318**	.379**	.457**	.410**	.314**	.479**	.216**	.546**	1.000			
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.135	.052	.000	.183	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.000				
Y20 Correlation Coefficient	.328**	.274**	.174*	.203**	.148*	.183**	.276**	.187**	.429**	.233**	.304**	.154*	.360**	.321**	.245**	.455**	.409**	.464**	.583**	1.000		
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.010	.003	.030	.007	.000	.006	.000	.001	.000	.023	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000			

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

c. Listwise N = 216

## الملحق (5)

### نظام التوثيق الوطني

نظام التوثيق الوطني  
National Authentication System



#### Authenticate

**Username & Password Authentication**

**Username**

**Password**

[Continue](#)

[Forgot your password?](#)

[Create new account](#)

[Cancel](#)

**Smart Card authentication**

[Login with Smartcard](#)

[Smartcard FAQs](#)

© 2022 Government of Qatar

## الملحق (6)

### البوابة الإلكترونية دليل مستخدم



□

الملحق (7)

فاتورة من قبل الهيئة العامة للضرائب



الرقم الضريبي: 5000010868  
.trad ar  
z s b  
PB city  
قطر

05 سبتمبر 2020

الموضوع: إشعار الضريبة على الأرباح الرأسمالية

عزيزي المكلف،

يرجى العلم بأن إقراركم للضريبة على الأرباح الرأسمالية بالرقم المرجعي 700000004599 قد تم استلامه بتاريخ 2020/09/05 وفقاً للتفاصيل التالية:

الوصف	المبلغ	العملة
الضريبة على الأرباح الرأسمالية	9349.90	ر.ق

في حال وجود استفسارات أو لطلب المساعدة، يرجى التواصل عبر القنوات التالية:

للاتصال من داخل قطر: 16565

للاتصال من خارج قطر: +974 44069941

وبإمكانكم مراسلتنا عبر [support@qta.gov.qa](mailto:support@qta.gov.qa) أو التمرّف على المزيد عبر زيارة موقعنا: [www.qta.gov.qa](http://www.qta.gov.qa)

مع الشكر الجزيل،  
الهيئة العامة للضرائب

الملحق (8)

نظام X-Road

<b>URL</b>	<b><u>Tax and Customs Board</u></b>
<b>Focus</b>	Citizens Business
<b>Start date</b>	1 Jan 2002
<b>Domain</b>	Taxation
<b>Scope</b>	National/Federal
<b>Country</b>	Estonia
<b>Nature and status of project</b>	Rolled Out
<b>Is the OOP case/enabler mandatory?</b>	Opt-in

□

## الملحق (9)

### نظام New Hampshire في connect

**Granite Tax Connect**

Username  
Password  
**Log in**  
Forgot Password?  
Don't have a username?  
**Create One**

Q Type in a keyword to narrow your choices

**Registration**  
Register with DRA to file and pay your taxes

- > Register a New Taxpayer

**Applications**  
Submit an application

- > Apply for a Communications Services Tax Registration Number
- > Apply for a Meals and Rentals Tax License
- > Apply for a Tobacco Tax License
- > Apply for Low and Moderate Income Property Tax Relief

**Payments**  
Make an online payment now

- > Pay a Voucher Received From the Department
- > Make a Payment
- > Apply for a Payment Plan

**License Lookup**  
Find a Meals and Rentals Tax or Tobacco Tax License

- > Look Up a Meals and Rentals Tax License
- > Look Up a Tobacco Tax License
- > View Additions/Deletions to Tobacco Tax Licenses

**Certification Request**  
Request a Statement of Good Standing, Certificate of Dissolution, or Statement for Withdrawal

- > Submit a Certification Request

**Real Estate Transfers**  
Submit documents related to a transfer in real estate or transfer of interest in real estate

- > File a Declaration of Consideration
- > File a Declaration of Consideration for Holding Companies
- > File an Inventory of Property Transfer





## پوخته

ئامانجی ئەم تووژینه وەهە برتییه له لیکۆلینه وە لەرۆلی بەکارهێنانی کاره ئەلیکترۆنییه کان (پلاندانانی ئەلیکترۆنی، ریکخستنی ئەلیکترۆنی، کۆنترۆلکردنی ئەلیکترۆنی، و ئاشکراکردنی ئەلیکترۆنی) له میزانییهی گشتی کۆمپانیاکاندا بو که مکردنه وەهە خودزینه وە له باج له رێگه ی (که مکردنه وەهە راگه یانندی نادروست، پیشکه شکردنی میزانه ی نادروست، باشترکردنی مامه له ی دارایی له گه ل بانکه کاندا و سنووردارکردنی ساخته کاری) که لیکۆلینه وەهە کی شیکاری به راوردکارییه له به شیک له کۆمپانیاکانی بواری فرۆکه وان له پارێزگای ههولیر ئەجامدراوه.

ئەو شیوازه زانستییه ی که تووژینه وەهە په یه وەه ی کردووه بریتییه له دیاریکردنی کیشه ی تووژینه وەهە که له رێگه ی چه ند پرسیا ریک که په یه وستن به سروشتی په یه وندی و کاریگه ری نیوان گۆراوه سه ره به خوکانی تووژینه وەهە، که بریتین له کاره ئەلیکترۆنییه کان له ئاماده کردنی میزانییه ی گشتیدا، و گۆراوی وابه سته کراوه که که خودزینه وەهە له باج، بو ئەم مه به سته هیلکاریه کی گریمانه ی بو تووژینه وەهە دارپێژراوه، له گه ل کۆمه لیک گریمانه. به مه به سستی په سه ندکردن یان ره تکردنه وە گریمانه کان، کۆمه لیک تاقیکردنه وەهە ئامارییان له سه ر ئەجامدراوه؛ له سه ر ئەو بنه مایه تووژینه وەهە که شیوازی شیکاری به راوردکاری په یه و کردووه، که به هۆیه وە گۆراوه کان ی تووژینه وەهە و په هه نده کانیا ن باسکراون، له گه ل کۆمه لگه ی تووژینه وە، که وه لامده ره وان بوون له کۆمپانیاکانی بواری فرۆکه وان له پارێزگای ههولیر که له کوی 174 کۆمپانیا، 120 کۆمپانیا وه ک نمونه ی تووژینه وە وه رگیراون. که سه رنجام (230) فۆرم به سه ر وه لامده ره وه کان دابه شکرا، (216) فۆرمی گونجاو بو شیکاری به ده ست هات، و تاقیکردنه وه کان به به کارهێنانی به رنامه ی SPSS v-28 ئەجامدران.

تووژینه وەهە که گه یشته کۆمه لیک ئەجام که گرنگترینیا ن بریتین له: بوونی کاریگه ریه کی به رچاوی به کارهێنانی پلاندانانی ئەلیکترۆنی و ریکخستنی ئەلیکترۆنی له ئاماده کردنی

میزانیه‌ی گشتی کۆمپانیاکاندا، که ده‌بیته هۆی که مبوونه‌وه‌ی ڤاگه‌یانندی نادرست، که مکردنه‌وه‌ی پیشکه‌شکردنی میزانیه‌ی هه‌له، باشترکردنی مامه‌له‌ داراییه‌کان له‌گه‌ل بانکه‌کاندا، و سنووردارکردنی ساخته‌کاریی. هه‌روه‌ها ئه‌نجامه‌کان کاریگه‌رییه‌کی به‌رچاوی به‌کاره‌ینانی کۆنترۆلی ئه‌لیکترۆنی و ئاشکراکردنی ئه‌لیکترۆنی نیشاندا له‌ ئاماده‌کردنی میزانیه‌ی گشتی کۆمپانیاکاندا نیشاندا، که ده‌بیته هۆی که مبوونه‌وه‌ی ڤاپۆرتی ساخته، که مبوونه‌وه‌ی پیشکه‌شکردنی میزانیه‌ی گشتی هه‌له، باشتربوونی مامه‌له‌ی دارایی له‌گه‌ل بانکه‌کاندا، و سنووردارکردنی ساخته‌کاریی.

تویژه‌ر پیشنیازی پبویستی به‌کاره‌ینانی سیسته‌می ئه‌لیکترۆنی کرد له‌ ئاماده‌کردنی میزانیه‌ی گشتی کۆمپانیاکان و له‌ دامه‌زراوه‌ حکومییه‌کانی تایبه‌تمه‌ند به‌ کۆکردنه‌وه‌ی باج بۆ زیادکردنی پلاندانانی کارا، ڤیکخستن و کۆنترۆلکردنی کۆمپانیاکان و که مکردنه‌وه‌ی خۆدزینه‌وه‌ له‌ باج. تویژه‌ر پیشنیازی گواستنه‌وه‌ی کرد له‌ کاری کاغزی ته‌قلیدییه‌وه‌ بۆ سیسته‌می زانیاری ورد، هاوکات به‌گرنگی ده‌زانیته‌ که ئه‌نجامدانی ئه‌لیکترۆنی به‌کاربه‌ینری چونکه ده‌بیته‌هۆی خیراکردنی کاره‌کان، وردبینیکردن و گه‌یشتن به‌ شه‌فافییه‌تیکی به‌رن، که ئه‌مه‌یش ده‌بیته هۆی زیادکردنی متمانه‌ له‌ نیوان هه‌ردوو لایه‌نی کۆمپانیاکان و دامه‌زراوه‌کانی تایبه‌تمه‌ند به‌ کۆکردنه‌وه‌ی باجی میری، تویژه‌ر پیشنیازی کرد وه‌به‌ره‌ینان بکری له‌ په‌یوه‌ندی به‌هیزی نیوان بازرگانی ئه‌لیکترۆنی له‌ ئاماده‌کردنی میزانیه‌ی گشتی کۆمپانیاکان و که مکردنه‌وه‌ی خۆدزینه‌وه‌ له‌ باج و ئاراسته‌کردنی ئه‌م په‌یوه‌ندییه‌ به‌ره‌و ناساندنی شیوازه‌ مۆدیرنه‌کان بۆ به‌هیزکردنی سیسته‌می باج له‌ به‌شه‌ جیاوازه‌کاندا له‌ناو دامه‌زراوه‌ تایبه‌تمه‌نده‌کانی حکومه‌تدا.

**وشه‌ی سه‌ره‌کی:** کاره‌ ئه‌لیکترۆنییه‌کان، میزانیه‌ی گشتی، خۆدزینه‌وه‌ له‌ باج،

کۆمپانیاکانی بواری فرۆکه‌وانی، و پارێزگای هه‌ولێر.

## **Abstract**

This study aims to explore the role of electronic business (e-planning, e-organizing, e-controlling, and e-disclosure) in the balance sheet of companies to reduce tax evasion through (reducing false declarations, submission of an incorrect balance sheet, lack of financial dealings with banks and counterfeit restrictions) a comparative analytical study of some airline companies in the Erbil governorate.

The methodology pursued by the study is to determine the problem of the study by asking several questions centered on the nature of the relationship and influence between the independent study variables, which are e-business in the balance sheet, and the dependent variable represented by tax evasion. A conceptual study theme was designed, and a set of hypotheses was developed. To verify the validity of the hypotheses, they were subjected to a set of statistical tests; the study also followed the comparative analytical method, as the study variables and their dimensions were described, and airline companies in the Erbil Governorate represented the study population and the total number of registered companies was 174 companies, and 120 companies were selected as a sample for the study. In addition, (230) forms were distributed to the respondents, (216) valid forms were obtained for analysis, and the tests were conducted using statistical methods employing the SPSS v-28 program.

The study reached a set of conclusions, the most important of which are: There is a significant impact of the use of e-planning and e-organizing in preparing the balance sheet for companies, which leads to the reduction of false declarations, the reduction of the submission of an incorrect balance sheet, the improvement of financial dealings with banks, and the reduction of false restrictions. The results also showed a significant impact of the use of e-control and electronic disclosure in preparing the balance sheet for companies, leading to the reduction of false reporting, the reduction of the

submission of an incorrect balance sheet, the improvement of financial dealings with banks, and the reduction of false restrictions.

The researcher suggested the need to use the electronic system in submitting the balance sheet by companies as well as in government institutions specialized in tax collection to increase planning, regulation, and control of companies, reduce tax evasion, and shift from traditional paperwork to accurate and smooth information systems using e-business, and its purpose accelerating work and performing it with high accuracy and transparency, increasing mutual trust between the two parties, investing the strong relationship between e-business in the balance sheet, reducing tax evasion and directing this relationship towards introducing modern methods to strengthen the tax system in various departments within specialized government institutions.

**Keywords:** E-business, Balance Sheet, Tax Evasion, Airline Companies, and Erbil governorate.



**The Role of Using Electronic Business in Preparing the  
Balance Sheet for Companies to Reduce Tax Evasion:  
Comparative Analytical Study of Several Airline  
Companies**

A Thesis

Submitted to the Council of Erbil Technical Administrative  
College - Erbil Polytechnic University in Partial Fulfillment  
of the Requirements for the Degree of Master in Technical  
Business Administration

By

**Ghassan Gawrel Ibrahim**

B.A. in Administration- Lebanese French University - 2017

Supervised by

**Dr. Aras Qader Khoshnaw**

Erbil- Kurdistan- Iraq

June 2023 A.D.

Dhu'1-Hijjah 1444 H

Pushpar 2723K